

فهرس العصمة ، حقيقتها - ادلتها

مقدمة المركز

المقدمة

الفصل الأول

تعريف العصمة

العصمة لغةً

العصمة اصطلاحاً

الفصل الثاني

الاقوال فى العصمة

أقوال علماءنا فى عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام

الفصل الثالث

الادلة العقلية على العصمة

توطئة خاصة

الادلة العقلية

قول وفعل وإقرار المرسل والإمام عليهما السلام هل هو حجة أم لا ؟

حصر العصمة فى حال التبليغ والفتيا

تذييلات

الاول: مسألة السهو لنبينا صلى الله عليه وآله بالخصوص

الثانى: النوم

الثالث: العصمة فى الغضب والرضا

الفصل الرابع

أدلة العصمة من الكتاب والسنة

المبحث الاول: أدلة العصمة من القرآن

المبحث الثاني: أدلة العصمة من السنة

تتمة في عصمة فاطمة الزهراء عليها السلام

العصمة

حقيقتها - أدلتها

مركز الرسالة

[٥]

مقدمة المركز :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وآله الطيبين الطاهرين. وبعد..
إن موضوع العصمة هو واحد من المواضيع التي عنيت بها الكتب الكلامية لدى سائر الفرق الإسلامية كواحدة من مفردات العقيدة ، ولكل نظريته في تفسيرها ومنهجها في الاستدلال عليها.
والحديث عن العصمة يقتضي في بادي الأمر تصور من هو المعصوم الذي يُقال بعصمته أولاً ومن ثم التحقيق في تلك النسبة ثانياً.
أما من هو المعصوم حقاً فلا ريب في أنهم ملائكة الله المقربون ورسله وأنبيأؤه وأوصياؤهم عليهم السلام ، ولم تنسب العصمة إلى غير هؤلاء عليهم السلام وأما عن عصمة الإجماع على ما ينقل عن بعض اصوليي العامة فليست بشيء من التحقيق لإمكان وقوع الخطأ عقلاً على المجمعين مالم يكن المعصوم فيهم ، نعم عصمة القرآن الكريم مفروغ عنها ولكنها خارجة عن محل البحث هذا ، وأما عن التحقيق في تلك النسبة فلا شك أنه يركز على ثلاث شعب :

[٦]

الأولى : ويعتمد فيها على استجلاء موقف العقل من مفهوم العصمة ، وهذا الموقف لا بد وأن يكون مقراً ومدعناً بها إذ لا يمكن أن يؤتمن الله على وحيه إلا من ياتمن جانبه من كل قبيح ومن كل ما يتنافى مع الغرض الذي لأجله نزل الوحي بالشرعية ، كالخطأ والسهو والنسيان ونحو ذلك مما يتنزه عنه أمناء الله على وحيه ودينه.
الثانية : السمع ، وهو لا شك متحقق بالمقام سواء في آيات القرآن الكريم أو السنة المتواترة ، وقد تضمن هذا البحث طرفاً من تلك الأدلة.
الثالثة : معرفة السيرة الذاتية لمن تثبت له العصمة وهذه الشعبة بالذات تعد في الواقع دليلاً معتبراً جداً خصوصاً فيما يتصل بأوصياء النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذ سجل التاريخ سيرتهم بصفحات من نور ولم يعثر شانؤهم على سقطة واحدة قط لأي منهم وإلا لطاروا بها زرافات ووحداناً ، وأقل ما قيل عنهم عليهم السلام يوجب القول بعصمتهم.
والكتاب المائل بين يديك - عزيزي القارئ - اعتمد هذه الشعب الثلاث في إثبات العصمة ، وألم بأطراف الموضوع ، عرضاً ونقداً وتحليلاً ، وأفلح في تنظيم المنتخبات من الأدلة والبراهين على أرجح الأقوال فيه ميسراً على القراء سبيل الوصول إلى مبتغاهم في هذه المفردة العقيدية المهمة.

والله من وراء القصد.. وهو الهادي إلى سواء السبيل

مركز الرسالة

[٧]

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله المعصومين.
أما بعد : فإنَّ الإمام : هو الإنسان الذي له الرئاسة العامة في أمور الدين والدنيا بالاصالة في دار التكليف (١) .
ويُقصد هنا بقيد «الاصالة» ، أي أنّ الإمامة من قبل الباري عزَّ وجلَّ ، لا من قبل أي أحد سواه حتى وإن كان نبياً أو مرسلأ ، إذ سلطنة الباري عزَّ وجلَّ على مخلوقاته تكونُ أولاً وبالذات ، ثمَّ تلك تترشح لمن يشاء كيف يشاء فتكون سلطنة أي شخص آخر حينئذٍ بالتبع لا بالاصالة ، وهذا واضح.
ولعلَّ هذا التعريف من أسدِّ التعاريف للإمام وأقومها طردأً وعكساً. وهو مختار بعض علماننا.
وقد عرّف الإمام أيضاً بأنه : هو الذي له الرياسة العامة في أمور الدين

(١) راجع كتاب الألفين|العلامة الحلي قدس سره : ١٢ .

[٨]

والدنيا خلافةً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) .
وبملاحظة التعريفين يظهر الفرق بينهما.
وعلى كلّ حال ، فإنَّ الإمامة ليست بيد الأمة ولا يكون تعيين الإمام من قبلها أبداً ، وقد أثبت علمائنا ذلك في كتبهم بما يعني الباحث عن الحقّ (٢) .
ومن الشروط الأساسية لهذا المنصب المهم : العصمة التي هي أمرٌ خفيٌّ غير ظاهر لا يعلمه إلا الله سبحانه ، ولذلك فإنه هو الذي يشير إليها ، ويعين المتصف بها.
وقد وضعنا هذه الرسالة للبحث عنها وعن أدلتها...
ومن الأسئلة المهمة التي يمكن لها أن تستقرَّ في الذهن :
هل بالعصمة نعلم الإمام ؟ ! أم بالإمام نعرف العصمة ؟ !
أي هل من ثبتت له العصمة كان إماماً ؟ ! أم من ثبتت له الإمامة كان معصوماً ؟ !
وبتعبير آخر : - أيُّهما المقدم ؟ ! فبعضهم أحبَّ تقديم الأول ، وآخرون أحبوا تقديم الثاني.

(١) مقتبس من تعريف الإمامة|القوشجي - تبعاً لصاحب المواقف.
(٢) راجع الإمامة والحكومة في الإسلام : ٢٦ . وراجع أيضاً خلافة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بين الشورى والنص ، من إصدارات مركز الرسالة - قم.

[٩]

إلا أننا نجد أنّ هناك فرقاً واضحاً بين المقامين.
فالإمام الذي يكون نبياً يجب أن تثبت نبوته أولاً ، ولا تثبت إلا بالمعجز وبادعائه معه النبوة ، فحينئذ تبعاً لذلك تُثبت عصمته. هذه هي طريقة إثبات عصمة الأنبياء والرسول.
ولو كان الإمام مختفياً بحيث انقطع أثره وخبره وذكره من الناس فنسوه كلياً ، فحينئذ عندما يدعي الإمامة ، عليه أن يظهر المعجز إلى جانب الدعوى ، فتثبت له الإمامة وبها تثبت عصمته.
وأما في حال معرفة الإمام ، فإن تعيينه من قبل المرسل يكشف عن كونه معصوماً.
لأنّ العصمة أمرٌ خفي لا يستطيع الوصول إليه الناس ، فالرسول هو الذي يشير إليه.
كما أنّه باختلاف الناس في التعيين وعدمه ، أو في قولهم بالتعيين مع اختلافهم في التشخيص لا بدّ من إثبات العصمة حتى يتعيّن ذلك الشخص.
وبما أنّ أمرٌ خفي فلا بدّ أن تثبت العصمة عن طريق النص ، والنص منحصرٌ كما هو معلوم بكتاب الله وسنة من تثبت عصمته ، كأن يكون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم أو معصوماً آخر قد تثبتت عصمته بالدليل - بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم -
فالذي أراد إثبات عصمة الأنبياء والرسول والأئمة بالطريق الأول عليه

[١٠]

أن يُثبت ذلك عن طريق العقل وحده أولاً ، ثمّ بعد ذلك يستأنس ويعتق استدلاله بالدليل النقلي كما هو مطلوب.
وأما الذي يريد أن يثبت العصمة عن الطريق الثاني المنحصر بإثبات العصمة بالإمام فلا بدّ أن يتلمس الدليل عن طريق النص ، ويستأنس بالدليل العقلي ليؤكد مطلبه ويعززه.
والذي سنعمده في كتابنا هذا هو تقديم الطريق الأول ؛ لأنّ أسّ الافتراق كان فيه. إذ إنّ الذين آمنوا بالرسول والأنبياء قد وقع الاختلاف بينهم في ثبوت العصمة وحدودها وسعتها ، كما سنرى ، لذا علينا تقديم الدليل العقلي ، ثم الكتاب ، ثم السنة بسعتها ومدى دلالتها على ذلك ، ومدى مطابقتها للعقل للشرع في هذا المورد بالذات.
محاولين أن نمزج بين الدليلين في مواضع مهمّة أخرى لكي يكون الدليل أقوى وأوضح ، عندما نجد أن النقل جاء على طبق العقل ، فننشرف بذكر كلام المقدّمين في شرع الله تعالى ونجعله مدخلاً لحديثنا.
وسيكون بحثنا في أربعة فصول :
الأول : في تعريف العصمة ، والثاني : في دراسة ومناقشة الأقوال المختلفة في العصمة ، والثالث : في الأدلة العقلية على العصمة ، والرابع : في إثبات العصمة عن طريق الكتاب والسنة ، ثم ألقنا ذلك بنتمة في إثبات عصمة الزهراء عليها السلام.

وبه تعالى نستعين ، وهو الهادي إلى سواء السبيل

[١١]

الفصل الأول

تعريف العصمة

العصمة لغةً :

- عَصَمَ ، يعصم من باب ضَرَبَ : حَفَظَ ووقى (١) .
فالعصمة في كلام العرب : معناها المنع (٢) .
والعاصم : المانع الحامي (٣) .

العصمة اصطلاحاً :

عرّف الشيخ المفيد العصمة في الاصطلاح الشرعي بأنّها : (لطفٌ يفعله الله تعالى بالمكلف ، بحيث تمنع منه وقوع المعصية ، وترك الطاعة ، مع قدرته عليهما) (٤) .

-
- (١) راجع المصباح المنير : ٤١٧ مادة «عَصَمَ» .
(٢) مختار الصحاح : ٤٣٧ مادة «عصم» .
(٣) راجع لسان العرب ١٢ : ٤٠٣ مادة «عصم» .
(٤) النكت الاعتقادية|الشيخ المفيد ١٠ : ٣٧ مصنفات الشيخ المفيد ط - المؤتمر العالمي.

[١٢]

ومن هنا قالوا بأنّه : (ليس معنى العصمة أنّ الله يجبره على ترك المعصية ، بل يفعل به أظافاً ، يترك معها المعصية ، باختياره ، مع قدرته عليها) (١) .
ولذا قال الشيخ المفيد قدس سره : (العصمة من الله لحججه هي التوفيق ، واللطف ، والاعتصام من الحجج بهما عن الذنوب والغلط في دين الله) .
والعصمة : تفضل من الله تعالى على من علم أنّه يتمسك بعصمته ، والاعتصام فعل المعتصم .
وليس العصمة مانعة من القدرة على القبيح ، ولا مضطرة للمعصوم إلى الحسن ، ولا ملجئة له إليه ؛ بل هي الشيء الذي يعلم الله تعالى أنّه إذا فعله بعدد من عبيده ، لم يؤثر معه معصية له .
وليس كلُّ الخلق يُعَلِّمُ هذا من حاله ، بل المعلوم منهم ذلك هم الصّفوة والاخيار ، قال الله تعالى : (**إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحَسَنَىٰ**) (٢) ، وقال : (**وَلَقَدْ اخْتَرْنَا هُمَ عَلَىٰ عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ**) (٣) ، وقال : (**وَأِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفِينَ الْآخِيَارِ**) (٤) .
و«اعلم إنّ العصمة هي : اللطف الذي يفعله الله تعالى فيختار العبد عنده الامتناع من فعل القبيح ، فيقال على هذا أنّ الله عصمه بأن فعل له

-
- (١) حق اليقين|السيد عبدالله شبر ١ : ٩١ .
(٢) سورة الأنبياء : ١٠١|٢١ .
(٣) سورة الدخان : ٣٢|٤٤ .
(٤) سورة ص : ٤٧|٣٨ .

[١٣]

ما اختار عنده العدول عن القبيح .
ويقال : إنّ العبد معصوم لأنّه اختار عند هذا الداعي الذي فعل له الامتناع من القبيح .
وأصل العصمة في موضوع اللغة المنع يقال عصمت فلاناً من السوء إذا منعت من حلوله به ، غير أن

المتكلمين أجروا هذه اللفظة على من امتنع باختياره عند اللطف الذي يفعله الله تعالى به عنده من فعل القبيح ، فقد منعه من القبيح ، فأجروا عليه لفظة المانع قهراً ، وقسراً .
وأهل اللغة يتعارفون ذلك أيضاً ، ويستعملونه لأنهم يقولون فيمن أشار على غيره برأي فقبله منه مختاراً ، واحتتمى بذلك من ضرر يلحقه ، وسوء يناله أنه حماه من ذلك الضرر ، ومنعه وعصمه منه ، وإن كان ذلك على سبيل الاختيار» (١) .
وقد قال المحقق الطوسي قدس سره في «التجريد» : (ولا تنافي العصمة القدرة) .
وقال العلامة الحلي قدس سره في شرحه لهذه العبارة : اختلف القائلون بالعصمة في إن المعصوم هل يتمكن من فعل المعصية أم لا ؟ ! فذهب قوم منهم إلى عدم تمكنه من ذلك . وذهب آخرون إلى تمكنه منها .
أما الأولون : فمنهم من قال إن المعصوم مختص في بدنه ، أو نفسه بخاصية تقتضي امتناع إقدامه على المعصية .

(١) الامالي السيد المرتضى ٢ : ٣٤٧ دار إحياء الكتب العربية - مصر ط ١ .

[١٤]

ومنهم من قال : إن العصمة هي القدرة على الطاعة ، وعدم القدرة على المعصية ، وهو قول أبي الحسن البصري .
وأما الآخرون الذين لم يسلبوا القدرة : فمنهم من فسرها : بأنه الأمر الذي يفعله الله تعالى بالعبد من الألفاظ المقرّبة إلى الطاعات ، التي يعلم معها أنه لا يقدم على المعصية ، بشرط أن لا ينتهي ذلك الأمر إلى الإلجاء . ومنهم من فسرها : بأنها ملكة نفسانية لا يصدر عن صاحبها معها المعاصي .
وآخرون قالوا : العصمة لطف يفعله الله لصاحبها ، لا يكون معه داع إلى ترك الطاعات ، وارتكاب المعصية . وأسباب هذا اللطف أمور أربعة :
أحدها : أن يكون لنفسه ، أو لبدنه خاصية ، تقتضي ملكة مانعة من الفجور ، وهذه الملكة مغايرة للفعل .
الثاني : أن يحصل له علم بمثالب المعاصي ، ومناقب الطاعات .
الثالث : تأكيد هذه العلوم بتتابع الوحي ، أو الإلهام من الله تعالى .
الرابع : مواظبته على ترك الأولى ، بحيث يعلم أنه لا يترك مهماً ؛ بل يضيق عليه الأمر في غير الواجب من الامور الحسنة .
فإذا اجتمعت هذه الامور كان الإنسان معصوماً (١) .

(١) شرح تجريد الاعتقاد العلامة الحلي : ٣٦٥ .

[١٥]

إلى هنا وقفنا على أربعة تعاريف لمصطلح العصمة ، هي كالآتي :
١ - (لطف يفعله الله تعالى بمكلف ، بحيث تمنع منه وقوع المعصية ، وترك الطاعة ، مع قدرته عليهما) .
٢ - (الأمر الذي يفعله الله تعالى بالعبد من الألفاظ ، المقرّبة إلى الطاعات التي يعلم معها أنه لا يقدم على المعصية ، بشرط ألا ينتهي ذلك الأمر إلى الإلجاء) .
٣ - (ملكة نفسانية لا يصدر عن صاحبها معها المعاصي) .
٤ - (لطف يفعله الله لصاحبها ، لا يكون معه داع إلى ترك الطاعات ، وارتكاب المعاصي) .
ومنه يظهر اتحاد التعاريف الثلاثة : الأول والثاني والرابع ، في المعنى ، وأنها تكاد تتحد في اللفظ أيضاً .

وأما الثالث : فإذا كان مقصودهم من أنّ ذلك لطفٌ يفعله الله بمكأنفٍ يجعل له ملكة نفسانية حينئذٍ تكون كلُّ التعاريف واحدة.

وأما سبب هذا اللطف لو لاحظناه بدقة لرأينا أنه في التعريف الثاني هو «علم» ، وفي الثالث تأكيد هذه العلوم يرجع إلى العلم أيضاً ، والرابع أيضاً يرجع إلى علمه بأنه سيضيقُ عليه ، فعليه كلُّها ترجع إلى العلم. يبقى الأول ، ولعلّ قوله تقتضي ملكة مانعة أيضاً مرجعها إلى العلم فنحصل على أنّ سبب هذا اللطف علم في علم ، ولعلّ ذلك حدى بالسيد الطباطبائي قدس سره إلى تبني أن قوة العصمة هي علم خاص.

[١٦]

وأما على تعريف الشيخ محمدرضا المظفر قدس سره من أنّ العصمة : «هي التنزه عن الذنوب والمعاصي ، صغارها وكبارها ، وعن الخطأ والنسيان ، وإن لم يمتنع عقلاً على النبي ان يصدر منه ذلك ، بل يجب ان يكون مُنزهاً عما ينافي المروءة ، كالتبذل بين الناس من أكلٍ في الطريق ، أو ضحك عالٍ ، وكل عمل يستهجن فعله عند العرف العام» (١) . فهو أقرب للشرح ، لا للتعريف.

هذا ما اقتضى ذكره حول تعريف العصمة في هذه الرسالة ، ومن أراد التوسّع فليرجع إلى كتب هذا الشأن ، وسنذكر نصوص عبارات عدّة من أعلام الطائفة في العصمة إن شاء الله. لكن من المهم هنا تبيان قول السيد الطباطبائي الذي أرجع هذه الملكة إلى العلم ، إذ قال في تفسيره «الميزان» تحت عنوان (كلام في معنى العصمة) عند تفسيره للآية المباركة : (ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم بأن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك عظيماً) (٢) . (ظاهر الآية أنّ الأمر الذي تتحقق به العصمة نوع من العلم يمنع صاحبه عن التلبس بالمعصية والخطأ. وبعبارة أخرى علم مانع

(١) عقائد الإمامية الشيخ محمدرضا المظفر ، تحقيق محمدجواد الطريحي : ٢٨٧ مؤسسة الإمام علي عليه السلام.
(٢) سورة النساء : ١١٣٤ .

[١٧]

عن الضلال. كما ان سائر الأخلاق كالشجاعة والعفة والسخاء كلُّ منها صورة علمية راسخة ، موجبة لتحقيق آثارها ، مانعة عن التلبس باضدادها من آثار الجبن والتهور والخمود والشره ، والبخل ، والتبذير. ومن هنا يظهر ان هذه القوة المسماة بقوة العصمة سبب شعوري علمي غير مغلوب البتة ، ولو كانت من قبيل ما نتعارفه من أقسام الشعور والإدراك لتسرّب إليها التخلف ، وخبطت في أثرها أحياناً. فهذا العلم من غير سنخ سائر العلوم ، والإدراكات المتعارفة التي تقبل الاكتساب. ثم يقول قدس سره - : فقد بان من جميع ما قدمناه أنّ هذه الموهبة الالهية التي نسميها قوة العصمة نوع من العلم والشعور يغاير سائر أنواع العلوم في انه غير مغلوب لشيء من القوى الشعورية البتة ، بل هي الغالبة القاهرة عليها المستخدمة إياها ولذلك كانت تصون صاحبها من الضلال والخطيئة مطلقاً) (١) . فقله : (إنّ الأمر الذي تتحقق به العصمة نوع من العلم يمنع صاحبه عن التلبس بالمعصية والخطأ) قول دقيق وصحيح ، فالعلم أمرٌ تتحقق به العصمة ، أي ان العصمة شيء والعلم أمرٌ آخر. ويمكن ان يقال حينئذٍ إنّ العلم بلا ريب له تأثيره الأكبر في العصمة ،

[١٨]

ولذا قال تعالى : (**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ**) (١) ، فحتى الخشية ولعلها من مراحل العصمة الأولى أيضاً منشؤها العلم ، ولذا حصر الخشية لله من عباده بالعلماء كما هو ظاهر الآية ، وهذا تام لا غبار عليه. إلا أن قوله بعد ذلك : (ومن هنا يظهر ان لهذه القوة المسماة بقوة العصمة سبب شعوري علمي غير مغلوب ألبيته) يوجب إرباكاً ، فهو يجعل قوة العصمة : قوةً وسبباً شعورياً علمياً غير مغلوب. ثم نراه يقول أخيراً : (فقد بان من جميع ما قدمناه ان لهذه الموهبة التي نسميها قوة العصمة نوع من العلم والشعور يغاير سائر أنواع العلوم في أنه غير مغلوب لشيء من القوى الشعورية البتة). فيعرف العصمة بالعلم.

بل في استطراد كلام له في موضع آخر يقول بصريح العبارة : (العصمة الالهية : التي هي صورة علمية نفسانية تحفظ الانسان من باطل الاعتقاد ، وسيء العمل) (٢) . وللتحقيق في هذا مجال آخر ، وإنما كان قصدنا تذكير القارئ بذلك ليراجع مظاهره إن شاء. ولنتبرك بذكر بعض معاني العصمة من كلام الإمام الرضا عليه السلام : « إن الإمامة خص الله عز وجل بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوة

(١) سورة فاطر : ٢٨|٣٥ .

(٢) الميزان|السيد الطباطبائي ١٦ : ٣١٢ .

[١٩]

والخلة ، مرتبة الثالثة وفضيلة شرفه بها ، وأشاد بها ذكره ، فقال : (**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا**) .. إن الإمامة هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء... إن الإمام زمام الدين ونظام المسلمين ، وصلاح الدنيا ، وعز المؤمنين... الإمام يحل حلال الله ، ويحرم حرام الله ، ويقيم حدود الله ، ويذب عن دين الله ، ويدعو إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة والحجة البالغة... الإمام الماء العذب على الظماء ، والدال على الهدى ، والمنجي من الردى... والدليل في المهالك من فارقه فهالك... الإمام المطهر من الذنوب المبرأ عن العيوب... الإمام واحد دهره لا يدانيه أحد ، ولا يعادله عالم ولا يوجد منه بدل ولا له مثل ولا نظير مخصوص بالفضل كله ، من غير طلب منه له ، ولا اكتساب ، بل اختصاص من المفضل الوهاب. فمن الذي يبلغ معرفة الإمام أو يمكنه اختياره ؟ ! هيهات هيهات... فكيف لهم باختيار الإمام ؟ والإمام عالم لا يجهل ، وراع لا ينكل معدن القدس والطهارة والنسك والزهادة والعلم والعبادة...

[٢٠]

نامي العلم ، كامل الحلم ، مضطلع بالإمامة ، عالم بالسياسة ، مفروض الطاعة ، قائم بأمر الله عز وجل ناصح لعباد الله ، حافظ لدين الله « (١) .

(١) اصول الكافي|الكليني ١ : ١٩٨ |باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته ، كتاب الحجّة.

الفصل الثاني

الأقوال في العصمة

قد وقع الاختلاف بين العلماء في عصمة الأنبياء عليهم السلام ، وقد أرجع الشيخ المجلسي هذه الاختلافات إلى أربعة محاور :

أحدها : ما يقع في باب العقائد.
وثانيها : ما يقع في التبليغ.
وثالثها : ما يقع في الأحكام والفتيا.
ورابعها : في أفعالهم وسيرهم عليهم السلام.
قال رحمه الله : فأما الكفر والضلال في الاعتقاد :
فقد أجمعت الأمة على عصمتهم عنهما قبل النبوة وبعدها.
غير أن الأزارقة من الخوارج (١) جوزوا عليهم الذنب ، وكلُّ ذنبٍ عندهم كفر ، فلزمهم تجويز الكفر عليهم ، بل حكي عنهم أنهم قالوا بجوز

(١) وهم فرقة متشددة منهم ، تنسب إلى (نافع بن الأزرق).

[٢٢]

أن يبعث الله نبياً علِمَ أنه يكفر بعد نبوته!
وأما النوع الثاني ، وهو ما يتعلق بالتبليغ :
فقد اتفقت الأمة بل جميع أرباب الملل والشرائع على وجوب عصمتهم عن الكذب والتحريف فيما يتعلق بالتبليغ عمداً وسهواً إلا القاضي أبو بكر ، محمد بن الطيب الباقلاني البصري المتكلم الأشعري (ت|٤٠٣ هـ) (١) ، فإنه جوز ما كان من ذلك على سبيل النسيان ، وفلتات اللسان.
وأما النوع الثالث : وهو ما يتعلق بالفتيا :
فاجمعوا على أنه لا يجوز خطوهم فيه عمداً وسهواً ، إلا شذمة قليلة من العامة.
وأما النوع الرابع : وهو الذي يقع في أفعالهم :
فقد اختلفوا فيه على خمسة أقوال :
الأول : مذهب أصحابنا الإمامية : وهو أنه لا يصدر عنهم الذنب لاصغيره ولا كبيره ، لا عمداً ولا نسياناً ، ولا يخطأ في التأويل ، ولالاسهاء من الله سبحانه.
ولم يخالف فيه إلا الصدوق ، وشيخه محمد بن الحسن بن الوليد قدس سرهما ، فإنهما جوزا الاسهاء ، لا السهو الذي يكون من الشيطان.

(١) ولد في البصرة ومات في بغداد ، له مؤلفات عدة منها : « اعجاز القرآن » ، « التمهيد ».

[٢٣]

وكذا القول في الأئمة الطاهرين عليهم السلام.
الثاني: قول أكثر المعتزلة: أنه وقت النبوة، وأما قبله وهو أنه لا يجوز عليهم الكبائر، ويجوز عليهم الصغائر، إلا الصغائر الخبيسة المنفرة كسرقة حبة، أو لقمة، وكل ما ينسب فاعله إلى الدناءة والضعة.
الثالث: قول أبي علي الجبائي (١): وهو أنه لا يجوز أن يأتوا بصغيرة، ولا كبيرة على جهة العمد، لكن يجوز على جهة التأويل، أو السهو.
الرابع: قول النظام (٢) وجعفر بن مبشر ومن تبعهما: وهو أنه لا يقع منهم الذنب إلا على جهة السهو والخطأ، لكنهم مؤاخذون بما يقع منهم سهواً، وإن كان موضوعاً عن أمهم لقوة معرفتهم وعلو رتبتهم، وكثرة دلائلهم، وإتهم يقدرون من التحفظ على ما لا يقدر عليه غيرهم.
الخامس: قول الحشوية (٣)، وكثير من أصحاب الحديث من العامة: وهو أنه يجوز عليهم الكبائر والصغائر، عمداً وسهواً وخطأً (٤).
ثم اختلفوا في وقت العصمة على ثلاثة أقوال:

-
- (١) محمد بن عبد الوهاب، توفي سنة ٣٠٣ هـ، وينسب إلى (جباً) وهي منطقة تقع جنوب إيران، وهو أحد علماء البصرة والفرقة التي تنسب إليه تسمى بـ (الجبانية) وهي فرقة من المعتزلة.
(٢) إبراهيم بن سيار وهو تلميذ أبي الهذيل العلاف (متكلم معتزلي)، كان في البصرة، وبغداد. ويعدُّ أحد اساتذة الجاحظ، والفرقة التي تنسب إليه تسمى بـ (النظامية).
(٣) وهم المحدثون من العامة الذين ينفون تأويل الأحاديث، والكتاب الكريم، ويأخذونهما على الظواهر.
(٤) بحار الأنوار العلامة المجلسي ١١: ٨٩ - ٩٠.

[٢٤]

الأول: وهو مذهب أصحابنا: وهو أنه من وقت ولادتهم إلى أن يلقوا الله سبحانه.
الثاني: مذهب كثير من المعتزلة: وهو أنه من حين بلوغهم، ولا يجوز عليهم الكفر والكبيرة قبل النبوة.
الثالث: وهو قول أكثر الأشاعرة ومنهم الفخر الرازي، وبه قال أبو هذيل (١)، وأبو علي الجبائي من المعتزلة: إن فيجوز صدور المعصية عنهم.
هذا مجمل القول في الآراء حول العصمة.
أقوال علماننا في عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام:
ونقتنص بعض أقوال علماننا، المفيدة للعصمة المطلقة، بالإضافة إلى ما مرَّ علينا في مطاوي البحث:
قال الشيخ المفيد قدس سره: (إن الذي أذهب إليه في هذا الباب إنه لا يقع من الأنبياء عليهم السلام ذنب بترك واجب مفترض ولا يجوز عليهم خطأ في ذلك ولا سهو يوقعهم فيه، وإن جاز منهم ترك نفل وندوب إليه على غير القصد والتعمد، ومتى وقع ذلك منهم عوجلوا بالتنبيه عليه فيزولون عنه في أسرع مدة وأقرب زمان، فأما نبينا صلى الله عليه وآله وسلم خاصة والأئمة من ذريته عليهم السلام فلم يقع منهم صغيرة بعد النبوة والإمامة، من ترك واجب، ولا مندوب إليه، لفضلهم على من تقدّمهم من الحجج عليهم السلام، وقد نطق القرآن بذلك،

-
- (١) محمد العلاف ولد في البصرة، وتوفي سنة ٢٣٥ هـ، وهو أحد علماء المعتزلة.

[٢٥]

وقامت الدلائل منه ومن غيره على ذلك للأئمة من ذريته عليهم السلام (١).
 السيد المرتضى علم الهدى رضي الله عنه : وعندما يذكر السيد المرتضى علم الهدى ما يحتج به على صواب
 جميع ما انفردت به الإمامية ، أو شاركت فيه غيرها من الفقهاء ، يذكر إجماعها على ذلك الأمر ، ثم يبين سبب
 حجية ذلك الإجماع بقوله : (إنما قلنا ان إجماعهم حجة لان في إجماع الإمامية قول الإمام الذي دلت العقول
 على ان كل زمان لا يخلو منه ، وانه معصوم لا يجوز عليه الخطأ في قول ، ولا فعل) (٢).
 الشيخ الطوسي شيخ الطائفة قدس سره : قال ردّاً لحديث ذي الشمالين في سهو النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم : (وهذا مما تمتنع العقول منه) (٣).
 وقال في « الاستبصار » : (وذلك مما تمتنع منه الأدلة القاطعة في أنه لا يجوز عليه السهو والغلط) (٤).
 الخواجه نصير الدين الطوسي رضي الله عنه : (ويجب في النبي العصمة ليحصل الوثوق فيحصل الغرض .
 ثم أضاف قدس سره - : وكمال العقل والذكاء والفطنة وقوة الرأي وعدم السهو ، وكلما ينفر عنه ، من دنائفة
 الآباء ، وعهر الامهات ، والفظاظة

-
- (١) مصنفات الشيخ المفيد|الشيخ المفيد ٢ : ١٠٣ .
 (٢) الانتصار|السيد المرتضى : ٦ .
 (٣) التهذيب|الطوسي ٢ : ١٨٠ .
 (٤) الاستبصار|الطوسي ١ : ٣٧١ .

[٢٦]

والغلظة ، والأبنة وشبهها ، نحو الأكل على الطريق وشبهه (١).
 ثم قال قدس سره في عصمة الإمام : (وامتناع التسلسل بوجوب عصمته ، ولأنه حافظ للشرع ، لوجوب الإنكار
 عليه لو أقدم على المعصية فيضاد امر الطاعة ، ويفوت الغرض من نصبه ، ولانحطاط درجته عن أقل العوام)
 (٢).
 وقال العلامة الحلي قدس سره : وقالت الإمامية إنه يجب عصمتهم من الذنوب كلها صغيرها وكبيرها (٣) ، ثم
 ساق أدلة حول ذلك.
 ثم قال قدس سره : ذهب الإمامية والاسماعيلية إلى ان الإمام يجب ان يكون معصوماً ، وخالف فيه جميع
 الفرق (٤) ، ثم ساق الأدلة على ذلك.
 وقد علل عصمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مطلقاً أي عدم جواز السهو والخطأ عليه بقوله قدس سره : (
 إنه لو جاز عليه السهو والخطأ ، لجاز ذلك في جميع أقواله وأفعاله ، فلم يبق وثوق باخباراته عن الله تعالى ،
 ولا بالشرائع والاديان ، لجواز ان يزيد فيها وينقص سهواً ، فتنفني فائدة البعثة .
 ومن المعلوم بالضرورة : ان وصف النبي بالعصمة ، أكمل وأحسن من وصفه بضدها ، فيجب المصير إليه ،
 لما فيه من دفع الضرر المظنون ؛

-
- (١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد|الطوسي ، تعليق الشيخ حسن زاده أملی : ٣٤٩ ، مؤسسة النشر الإسلامي .
 (٢) المصدر نفسه : ٢٦٤ .
 (٣) المصدر نفسه : ٣٤٩ .
 (٤) المصدر نفسه : ٢٦٤ .

[٢٧]

بل المعلوم (١) .
 وقال في « نهج المسترشدين » : (إنّه لا يجوز أن يقع منه الصغانر والكبانر لا عمداً ولا سهواً ولا غطاً في التأويل.
 ويجب ان يكون منزهاً عن ذلك كلّه من أول عمره إلى آخره) .
 وقال الفاضل المقداد قدس سره : (وأصحابنا حكموا بعصمتهم مطلقاً قبل النبوة وبعدها عن الصغانر والكبانر عمداً وسهواً ، بل وعن السهو مطلقاً ، ولو في القسم الرابع ، ونقصد به الأفعال المتعلقة بأحوال معاشهم في الدنيا مما ليس دينياً) (٢) .
 وقال الشيخ بهاء الدين في جواب « المسائل المدنيات » : (عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام من السهو والنسيان ، مما انعقد عليه اجماعنا) (٣) .
 وقال الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي قدس سره : (وأما علم الحديث فهو من أجل العلوم قدراً وأعلىها رتبة وأعظمها مثوبة بعد القرآن ، وهو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإلى الأئمة المعصومين ، قولاً أو فعلاً أو تقريراً أو صفة حتى الحركات والسكنات واليقظة والنوم) (٤) ، وهذا ظاهر بالشمول التام .

- (١) الرسالة السعدية العلامة الحلبي : ٧٦ .
 (٢) ارشاد الطالبين إلى نهج المسترشدين الفاضل السيوري : ٣٠٤ .
 (٣) نقلاً عن كتاب « التنبيه بالمعلوم » الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ، تحقيق محمود البديري : ٥٩ مركز النشر التابع لمكتب الاعلام الاسلامي .
 (٤) منية المرید في آداب المفيد والمستفيد الشهيد الثاني : ١٩١ .

[٢٨]

وقال العلامة المجلسي صاحب البحار قدس سره : (اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة ، والملائكة عليهم السلام أنهم معصومون ، مطهرون من كل دنس ، وأنهم لا يذنبون ذنباً صغيراً ولا كبيراً ، ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون .
 ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم ، واعتقادنا فيهم أنهم موصوفون بالكمال والتمام والعلم من أوائل أمورهم إلى أواخرها ، لا يوصفون في شيء من أحوالهم بنقص ولا جهل) (١) .
 وقال في موقع آخر : (العمدة في ما اختاره أصحابنا من تنزيه الأنبياء والأئمة عليهم السلام من كل ذنب ودناءة ومنقصة قبل النبوة وبعدها قول انمتنا عليهم السلام بذلك المعلوم لنا قطعنا باجماع أصحابنا رضوان الله عليهم مع تأييده بالنصوص المتظاهرة حتى صار ذلك من قبيل الضروريات في مذهب الإمامية ، وقد استدلل عليه أصحابنا بالدلائل العقلية وقد أوردنا بعضها في شرح كتاب الحجة ، ومن أراد تفصيل القول في ذلك فليرجع إلى كتاب (الشافي) و (تنزيه الأنبياء) وغيرهما من كتب أصحابنا .
 والجواب ، مجملاً عما استدلل به المخطوون من اطلاق لفظ العصيان والذنب فيما صدر عن آدم عليه السلام هو أنه لما قام الدليل على عصمتهم نحمل هذه الألفاظ على ترك المستحب والأولى ، أو فعل المكروه مجازاً ، والنكته فيه كون ترك الأولى ومخالفة الأمر النديبي

- (١) بحار الاتوار المجلسي ١١ : ٧٢ باب عصمة الأنبياء عليهم السلام .

[٢٩]

وارتكاب النهي التنزيهي منهم مما يعظم موقعه لعلو درجتهم وارتفاع شأنهم (١). وقال الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي : (ذكر السهو في هذا الحديث وأمثاله - يقصد حديث السهو - محمول على التقية في الرواية ، كما أشار إليه الشيخ وغيره ، لكثرة الأدلة العقلية والنقلية على استحالة السهو عليه مطلقاً .

ثم انظر في رسالته الموسومة بـ « التنبيه بالمعلوم » أو (البرهان على تنزيه المعصوم من السهو والنسيان) تجد ما يدحض به الرأي الشاذ في ذلك .

وتحت عنوان (في جملة من عبارات علمانا وفقهائنا المصرّحين بنفي السهو عن النبي والأئمة عليهم السلام في العبادات وغيرها) كتب الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي ، صاحب « وسائل الشيعة » : (إن علمانا وفقهائنا قد صرحوا بذلك في أكثر كتبهم في الفروع ، وصرّحوا في جميع كتب الاصول بنفي السهو عنهم عليهم السلام على وجه العموم والاطلاق الشامل للعبادة وغيرها ، وأوردوا أدلة كثيرة شاملة للعبادة) (٢). وأورد أقوال شيخ الطائفة الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي في كتبه المختلفة ، والشيخ المفيد ، والمحقق الحلي في « المختصر النافع » ، والعلامة الحلي ، والفاضل المقداد ، والشيخ البهاني ، والشيخ

(١) بحار الأنوار ١١ : ٩١ .

(٢) التنبيه بالمعلوم (البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان) : ٤٧ تحقيق محمود البديري ، اصدار مركز النشر لمكتب الاعلام الاسلامي ط١ .

[٣٠]

الشهيد الأول ، والمحقق الطوسي ، وأخيراً قول السيد ابن طاووس (١). والحق عندنا معاشر الإمامية وجوب العصمة في الملائكة والأنبياء والأوصياء عليهم السلام ، في تمام العمر مطلقاً سواء كان فيما يتعلق بالاعتقاد ، أو فيما يتعلق بالتبليغ ، أو فيما يتعلق بالفتوى ، أو فيما يتعلق بالأحوال والأفعال ، صغائر كانت أو كبار ، ولا يجوز السهو والنسيان عليهم (٢). وقال الشيخ محمد رضا المظفر قدس سره : (ونعتقد ان الأنبياء معصومون قاطبة ، وكذلك الأئمة عليهم جميعاً التحيات الزاكيات .

وقال بعد ذلك : ونعتقد ان الإمام كالنبي يجب ان يكون معصوماً من جميع الرذائل والفواحش ، ما ظهر منها وما بطن ، من سنّ الطفولة إلى الموت ، عمداً وسهواً . كما يجب ان يكون معصوماً من السهو والخطأ والنسيان ، لأن الأئمة حفظة الشرع ، والقوامون عليه ، حالهم في ذلك حال النبي ، والدليل الذي اقتضانا ان نعتقد بعصمة الأنبياء هو نفسه يقتضينا ان نعتقد بعصمة الأئمة بلافراق (٣) عث .

وقال الشيخ الأملي : (الحق ان السفير الالهي مؤيد بروح القدس ، معصوم في جميع أحواله وأطواره وشؤونه قبل البعثة ، أو بعدها .

(١) التنبيه بالمعلوم : ٤٧ - ٦٥ .

(٢) شرح الاسماء الحسنی السيزواري ٢ : ٣٧ .

(٣) عقائد الإمامية : ٣١٣ باب عقيدتنا في عصمة الإمام ، ط مؤسسة الإمام علي عليه السلام .

[٣١]

فالنبي معصوم في تلقي الوحي وحفظه وإبلاغه ، كما أنه معصوم في أفعاله مطلقاً بالأدلة العقلية والنقلية .

فمن اسند إليه الخطأ فهو مخطئ ، ومن اسند إليه السهو فهو أولى به .
ونقل الروايات والاحبار ، بل الآيات القرآنية في ذلك ، يؤدي إلى الاسهاب ، وتنزيه الأنبياء لعلم الهدى السيد
المرتضى اغنانا عن ورود البحث عن هذه المسائل (١) .

(١) كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد الشيخ حسن زاده أملي : ٥٩٣ .

[٣٢]

[٣٣]

الفصل الثالث

الأدلة العقلية على العصمة

توطئة خاصة :

قال الإمام أبو عبدالله الصادق عليه السلام : « إِنَّا لَمَّا أَثَبْنَا أَنَّ لَنَا خَالِقًا صَانِعًا مُتَعَالِيًا عَنَّا ، وَعَنْ جَمِيعِ مَا خَلَقَ ، وَكَانَ ذَلِكَ الصَّانِعَ حَكِيمًا ، لَمْ يَجْزْ أَنْ يَشَاهِدَهُ خَلْقُهُ ، لَا يَلَامْسُهُمْ وَلَا يَلَامْسُوهُ ، وَلَا يَبَاشِرُهُمْ وَلَا يَبَاشِرُوهُ ، وَلَا يَحَاجُّهُمْ وَلَا يَحَاجُّوهُ . فَثَبَّتَ أَنَّ لَهُ سَفْرَاءَ فِي خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ ، يَدُلُّونَهُمْ عَلَى مَصَالِحِهِمْ وَمَنَافِعِهِمْ ، وَمَا بِهِمْ مِنْ بَقَاؤِهِمْ وَفِي تَرْكِهِ فَنَآؤُهُمْ ، فَثَبَّتَ الْأَمْرُونَ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْحَكِيمِ الْعَلِيمِ فِي خَلْقِهِ . ثَبَّتَ عِنْدَ ذَلِكَ أَنَّ لَهُ مَعْبُرِينَ ، وَهُمْ الْأَنْبِيَاءُ وَصَفْوَتُهُ مِنْ خَلْقِهِ ، حُكَمَاءَ ، مُؤَدِّبِينَ بِالْحِكْمَةِ ، مَبْعُوثِينَ بِهَا ، غَيْرَ مُشَارِكِينَ لِلنَّاسِ فِي أَحْوَالِهِمْ ، عَلَى مُشَارَكَتِهِمْ لَهُمْ فِي الْخَلْقِ وَالتَّرْكِيبِ » (١) .

(١) التوحيد الشيخ الصدوق قدس سره : ٢٤٩ .

[٣٤]

ولعلّه من هنا ومما على شاكلته ، استفيدت مقدمات ما جعلوه بياناً وأسسوا عليه قاعدة متينة تسمى بقاعدة « اللطف » وخلاصة ذلك :
أنّه تعالى لا يشاهده خلقه ، ولا يلامسهم ، ولا يلامسوه ، ولا يحاجّهم ، ولا يحاجّوه ، إذن لا يدّ من وجود
سفراء له في خلقه وعباده .
وهؤلاء هم الذين يدلّونهم على مصالحهم ومنافعهم وما به بقاؤهم ، وفي تركه فناؤهم ، فثبت حينئذ الأمر

والناهون ، عن الحكيم العليم في خلقه.
ولذا قد ورد : « إِنَّ الخلقَ لَمَّا وقفوا على حدِّ محدود ، وامروا ان لا يتعدوا ذلك الحد لما فيه من فسادهم ، لم يكن يثبت ذلك ولا يقوم إلا بأن يجعل عليهم أميناً يأخذهم بالوقف عندما أبيع لهم ، ويمنعهم من التَّعدي والدخول فيما حظر عليهم ، لأنه لو لم يكن ذلك لكان أحدٌ لا يترك لذته ومنفعته لفساد غيره ، فجعل عليهم قيماً يمنعهم من الفساد ، ويقيم فيهم الحدود والأحكام.
و - إننا لا نجد فرقةً من الفرق ولا ملةً من الملل بقوا وعاشوا إلا بقيمٍ ورئيسٍ لما لا بد لهم منه في أمر الدين والدنيا ، فلم يجز في حكمة الحكيم ان يترك الخلق مما يعلم انه لا بد لهم منه ، ولا قوام لهم إلا به » (١).

(١) بحار الأنوار المجلسي ٣ : ١٩ عن الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام.

[٣٥]

ومنه يجب ان يكون هؤلاء لكي تتم الحكمة من سفارتهم صفوته من خلقه ، وإلا لكان هناك ترجيح بلا مرجح ، أو تقديم لمفضول على فاضل ، وهو منافع الحكمة. وهؤلاء حكماء ، قد ادبهم الباري عز وجل بأدابه فبعثوا بالحكمة كما كانوا هم من أهلها وسادتها. ويجب أن يكونوا بصراء مطيعين لله تعالى لا يشركون به طرفة عين ولا أقل من ذلك ولا أكثر. ويجب ألا يكونوا كاذبين وإلا لانتفت الحكمة في بعثهم ، إذ سيتردد الناس في قبول قولهم ، ولا يصلح أن يكونوا أدلاء على طريقه. وهؤلاء يجب أن يكونوا من جنس البشر وطينتهم حتى يكونوا مثلاً حياً للانتماء بهم. واختصاراً لكل الصفات الكاملة المجتمعة في ذاته المقدسة نقول إنه يجب أن يكون معصوماً.

وبما أن العصمة ، ليست من الامور الظاهرة والواضحة ، بل من الامور غير المدركة للبشر ، إذن لا بد وان يُشار إليها ، بالطرق الثلاثة الآتية أو ببعضها :

أ - بالعقل.

ب - بالنقل بالاضافة إليه.

ج - أو بالاعجاز لاثبات منصبه ، ومن إثبات المنصب تثبت له بالملازمة.

ويتأكد العنصر الثالث ، إذ لا بد من إعجاز يظهر لتأييد صدق مدعي السفارة ، وإلا لادعاها كل أحد. ولا بد ان يفهم أهل عصر السفير أن ذلك

[٣٦]

إعجاز ، فلذا كانت المعاجز مختلفة باختلاف العصور.
والرعاية شاملة لكل البشرية من أولها إلى آخرها لا يختص ذلك بزمان دون زمان. ولكن نعلم علم اليقين أنه لا نبي بعد نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وأن المنكر لذلك لا يعد مسلماً أصلاً ، إذ إن ذلك من ضروريات الدين ، فمنكره منكر للضروري ، ومنكر الضروري كافر. فإذن لا بد من وجود سفير لله ، ولا يكون نبياً ، وذلك هو الذي نعبّر عنه « بالإمام ».

ونحصر البحث في الإمامة عند المسلمين إذ إنه « لو لم يجعل لهم إماماً قيماً أميناً حافظاً مستودعاً لدرست الملة ، وذهب الدين ، وغُيِّرَت السُنَّة والأحكام ، ولزاد فيه المبتدعون ، ونقص منه الملحدون ، وشبهوا ذلك على المسلمين ؛ لأننا وجدنا الخلق منقوصين محتاجين غير كاملين مع اختلافهم واختلاف أهوانهم ، وتشبَّهت انحانهم ، فلو لم يجعل لهم قيماً حافظاً لما جاء به الرسول ، فسدوا على نحو ما بيَّنا ، وغُيِّرَت الشرائع والسنن ، والأحكام ، والإيمان ، وكان ذلك فساد الخلق أجمعين » (١).

ولذا قالوا : (لما أمكن وقوع الشر والفساد وارتكاب المعاصي من الخلق ، وجب في الحكمة وجود رئيس قاهر ، أمر بالمعروف ، ناه عن المنكر ، مُبين لما يخفى على الأمة من غوامض الشرع ، مُنفذ لأحكامه ، ليكونوا إلى الصلاح أقرب ، ومن الفساد أبعد ، ويأمنوا من وقوع الشر والفساد).

[٣٧]

فوجوده لطف ، وقد ثبت ان اللطف واجب عليه تعالى ، وهذا اللطف يسمى إمامة ، فتكون الإمامة واجبة ، (ولما كان علة الحاجة إلى الإمام عدم عصمة الخلق وجب ان يكون الإمام معصوماً) (١).
ومن ناحية أخرى فإن القرآن حق كله وإنه قطعي الصدور ، إلا أنه ظني الدلالة ، فلذا سيقع الاختلاف في تأويله ، وكلّ متأول يدعي أنه على الحق وغيره ليس عليه ، فيكون ذلك سبباً للفرقة والنزاع أكثر من التأليف والاجتماع ، وهذا مناف للحكمة ، إذن لا بد من وجود مبین لكتابه العزيز ونعبر عنه بالحافظ له.
ومن جانب آخر نرى أن السنة النبوية كذلك ، بل ملئت كتب نقلها بأحاديث كاذبة ومُلَفَّقة ، فما أدرانا ما الذي قاله صاحب الشرع وما الذي لم يقله ؟ خاصة أن هذه الفجوة تكبر وتكبر كلما ابتعدنا عن مركز الرسالة الأول ، فبدأ لا بد من وجود مبین ومفسر وكاشف عنها. ومن هنا صرح الشيخ الصدوق قدس سره بهذا الدليل في اول كلامه إذ قال :

« إنه لما كان كل كلام ينقل عن قائله يحتمل وجوهاً من التأويل ، وكان أكثر القرآن والسنة مما اجمعت الفرق على أنه صحيح لم يغير ولم يبدل ، ولم يزد فيه ولم ينقص منه ، محتلاً لوجوه كثيرة من التأويل ، وجب أن يكون مع ذلك مخبر صادق معصوم من تعمد الكذب والغلط ، منبئ عما عني الله ورسوله في الكتاب والسنة على حق ذلك وصدقه ، لأن الخلق

[٣٨]

مختلفون في التأويل ، كل فرقة تميل مع القرآن والسنة إلى مذهبها ، فلو كان الله تبارك وتعالى تركهم بهذه الصفة من غير مخبر عن كتابه صادق فيه لكان قد سوغهم الاختلاف في الدين ودعاهم إليه... وفي ذلك إباحة العمل بالمتناقضات والاعتماد للحق وخلافه.
فلما استحال ذلك على الله عز وجل ، وجب أن يكون مع القرآن والسنة في كل عصر من ينبي عن المعاني التي عاناها الله عز وجل في القرآن بكلامه... وينبئ عن المعاني التي عاناها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سنته وأخباره... وإذا وجب انه لا بد من مخبر صادق وجب ان لا يجوز عليه الكذب تعمداً ، ولا الغلط وجب ان يكون معصوماً « (١).
وبما أن مهمته كذلك إذن يجب ان يكون صادقاً وأميناً ، لكي يقبل منه الناس كل ما يبينه ويوضحه كما كان الرسول كذلك.

(وثبت عند ذلك أن له معبرين هم الأنبياء وصفوته من خلقه...).
فالأنبياء قد ذكر ، والأنمة بصفوته من خلقه قد بينهم كذلك ، فالأنبياء والأنمة كلهم لا بد وان يكونوا (مؤدبين بالحكمة ، مبعوثين بها ، غير مشاركين للناس في أحوالهم ، على مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب ..). ومن هنا نفهم ونذكر جيداً معنى حديث الثقلين : « إني مَخْلَفٌ فيكم الثقلين كتاب الله ، وعترتي أهل بيتي... ». ونذكر كذلك لم سكت ذلك الشامي عندما ناظره هشام بن الحكم رضي الله عنه

(١) معاني الأخبار|الشيخ الصدوق : ١٣٣ - ١٣٤ بتصرف طفيف.

[٣٩]

عندما قال له هشام : يا هذا أربك أنظر لخلقه أم خَلْقُهُ لأنفسهم ؟
فقال الشامي : بل ربي أنظر لخلقه.
فقال : ففعل بنظره لهم ماذا ؟ !
قال : أقام لهم حَجَّةً ودليلاً كيلا يتشتتوا ، أو يختلفوا ، يتألفُهُم ويقيم أودهم ويخبرهم بخبر ربهم.
قال : فمن هو ؟ !
قال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال هشام : فبعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ؟ !
قال : الكتاب والسنة
قال هشام : فهل ينفعا اليوم الكتاب والسنة في رفع الاختلاف عنا ؟ !
قال الراوي - الذي هو يونس بن يعقوب - فسكت الشامي « (١) .
وأخيراً نقول إنّ الإمامة منصبٌ خاص.
ونستطيع أن نضيف : بأن منزلة الإمامة تساوي الأسوة والقدوة.
فالمقتدى به هو الإمام ، وبما أنه النموذج الأمثل والأكمل للخلافة الالهية فعليه يجب أن يكون حاوياً لكل معنى الكمال الذي يمكن أن يتّصف به المخلوق ، حتّى يكون قدوةً للجميع.

(١) أنظر اصول الكافي ١ : ١٧١ - ١٧٢ | ٣. وكذلك وسائل الشيعة| الحر العاملي ٢٧ : ١٧٧ | ٢ باب ١٣.

[٤٠]

وبالخلافة يُستدلّ على المستخلف ، فلو كان عادلاً لأشعر وأشار إلى عدله ، ولو كان ظالماً لبيّن ظلمه.
كما أنّ نصب الكامل أبعد للخيانة ، فالله قادرٌ لا يعجزه شيء ، وهو المّطلع على عبادته ، فاختياره لمن يحمل رسالته ويكون خليفته لابدّ أن يكون أتمّ خلقه ، ولا يصح أن يقع بالخيانة مهما صغرت ، إذ الله يقول وقوله الحقّ : (إنّ الله لا يهدي كيد الخائنين) (١).
فعليه لابدّ وأن يكون أحسن خلقه وأتمّهم. وبذا أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسوةً لنا : (لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة) (٢).
فالإمام كما يظهر للمتتبع يمثل الاسوة والقدوة الالهية الكاملة للممكن سواء كان نبياً أم غيره.
وبهذا كلّ ظهر بعض خصائص الإمام المعبر عنه بالعصمة.

الأدلة العقلية

بعد هذا الاستعراض وهذه المقدمات نحاول أن نضع أصابعنا على الأدلة العقلية التي تثبت العصمة لمن اختاره الله تعالى لهداية خلقه بعد إنذارهم...

(١) سورة يوسف : ٥٢|١٢ .

(٢) سورة الأحزاب : ٢١|٣٣ .

[٤١]

١ - إن من يدعي منصباً إلهياً لابد أن يظهر المعجز على يديه ، فدعوى ذلك المنصب أولاً ، وإظهار المعجز ثانياً ، فيعلم صدقه ووساطته عن الله تعالى إلى الناس .
ومقتضى هذا كله يجب أن يكون صادقاً وأميناً ليؤدّي رسالته على أتم وجه ، وأكمل صورة ، إذ يقبح عقلاً أن يبعث الله تعالى ، أو يوسيط بينه وبين خلقه من هو كاذب غير أمين . وهذا واضح لا غبار عليه .
فكأن المعجز قد وقع وأيد مدعي النبوة والرسالة والمقام الإلهي . فلا بد أن يكون مانعاً من الكذب ، لأنّ تصديق الكذاب قبيح . وهذا المقام الإلهي بتأييده يدلّ على الاتباع والتصديق ، وذلك لأنّ الغرض الامتثال لما جاء به صاحب هذا المقام .
من هنا نستكشف أنّ كلّ ما يقدح في صاحب هذا المقام ، يقدح في الامتثال ويزحزحه ، فلا بد أن يكون هذا صاحب مؤيداً بالبعد عن جميع ما يكون منقراً عنه مبعداً ، ولعلّ هذا أقرب للوقوع من إظهار المعجز ، إذ إظهار المعجز لقبول قوله ، فكلّ ما يؤيد هذا القبول ويقويه يُرجح وقوعه ، وهذا كله ممكن وشرائطه واضحة طبيعية ، فهو أولى للتصديق من اختراق القوانين الكونية والنواميس الطبيعية لتأييد هذا الوسيط ليكون بذلك كله الامتثال أقرباً . إذ إنّ النفس لا تميل لمرتكب كلّ ما يكون منقراً .
وبعبارة أوضح نقول : إنّ مدعي الوساطة لابد أن يكون خالياً من السخف ، والجنون ، والخلاعة . الخ .
ونضيف إلى ذلك الذنوب كلها ، وبالخصوص الكبائر منها ، فإنها أوضح للقبول ، ولذا عبر من عبر ، وأصاب

[٤٢]

فيما عبر (إنّ حظّ الكبائر في هذا الباب إن لم يزد عن حظّ السخف والجنون والخلاعة ، لم ينقص منه) (١) .
فإذا تمّ هذا يظهر أنّ كلّ ما هو منقّر يجب أن لا يتّصف به الوسيط ، رعاية من الله تعالى لنا ، ليقربنا إلى الطاعة أكثر ، ويبعدنا عن المعصية (٢) .
فإذا سلّمنا بهذا نقول : إنهم اختلفوا في عدد الكبائر ، بل في حدود الكبيرة ، فبعض قد رواها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سبعة ، ورووا أنّ ابن عمر زادا اثنين ، وابن مسعود زاد عليها ثلاثة . كما أنّ كثيراً من عظام الذنوب ليس في ما ذكروه وسطّروه .
وقد اختلفوا كذلك في تحديد الكبيرة ، فقالوا : هي الذنب الذي واعد الله تعالى عليه النار في القرآن ، وبعضهم قال : إنّ الكبائر من الذنوب هي التي عدتّ كبائر في الأخبار (٣) . بل بعضهم صرّح أنّه ليس هناك كبيرة ولا صغيرة بل كلها كبائر .
وكلّ هذا لا مدخلية له في بحثنا عند التمعّن بشيء ، وذلك لأنّ الذي يهم ، هو ما كان منقراً للخلق من الوسيط ، وما كان مبعداً للوسيط من الخالق ، فإذا رضينا بذلك وقتعنا به ، يكون حينئذ حال الذنوب

(١) بحار الانوار المجلسي ١١ : ٩٢ .

(٢) وهذا من أساسيات قاعدة اللطف ، فقد حدّ القوم اللطف : بأنّه هبة مقربة إلى الطاعة ، ومبعدة عن المعصية ، ولم يكن لها حظّ في التمكين ، ولم تبلغ به الهبة حدّ الاجراء . راجع كتاب العقائد من أنوار الملوكوت في شرح الياقوت : ١٥٣ .

(٣) راجع : الكافي في كتاب الايمان والكفر ، باب الكبائر ، والوسائل ١١ : ٤٥ من أبواب جهاد النفس .

[٤٣]

كلّها واحداً .

ولو دققنا في الأمر أكثر لرأينا أن هناك ذنباً أي معصية ، وعاصياً ، ومن قد عُصي ، فمن جهة نفس المعصية رأينا الاختلاف في الكبيرة والصغيرة ، وحدودهما. ومن جهة العاصي رأينا علو مقامه ، وحساسيته ذلك المقام فعلمنا أنه من المقربين ، وإذا سلّمنا بأن حسنات الأبرار سيئات المقربين ، علمنا ما يفيد ذنب المقرب سواء كان صغيراً أو كبيراً بما أنه مقرب ، إذ إن ما يُعدُّ حسنةً في مقام يُعدُّ له ذنباً وسيئةً ، فكيف بالذنب والمعصية. ومن جهة ثالثة نظرنا إلى الذي عُصي فرأيناه عظيمًا فعظمت معصيته أيًا كانت ، ولذا جاء في الأثر : « لا تنظروا في صغر الذنوب ، ولكن انظروا على من اجترأتم » (١). من هذه الجهات الثلاث نرى أنّ استبعاد بل امتناع صدور المعصية من صاحب هذا المقام أقرب للقبول ، بل هو عين الواقع ، إذ حاله يختلف عن حالنا جزماً. ومن هنا يظهر معنى قول الشيخ المفيد قدس سره : (وإِنَّه ليس في الذنوب صغيرة في نفسه ، وإنّما يكون فيها بالاضافة إلى غيره) (٢). كما أنّنا لو دققنا النظر لرأينا أنّ النفس تسكن للذي لم تصدر منه المعصية أصلاً أكثر ممن صدرت منه ، سواء تاب عنها أم لا ، والمثل الذي

(١) كنز العمال ٤ : ٢٢٩|١٠٢٩٤. ووسائل الشيعة|الحر العاملي ١١ : ١٣|٢٤٧.

(٢) أوائل المقالات|الشيخ المفيد ٤ : ٨٣.

[٤٤]

نضربه يُقربُ هذا المعنى ويجعله أوضح : « التائب من الذنب كمن لا ذنب له » (١) ، إذ لو لم يكن أعلا منه منزلة لما شُبه به ، فإذا ثبت هذا : (أمكن التمسك في إثبات ما ذهب إليه أصحابنا من تنزيههم « صلوات الله عليهم » عن كلّ منقصة ، ولو على سبيل السهو والنسيان من حين الولادة إلى الوفاة بالاجتماع المركب) (٢). إذ العلماء بين قائل بعصمتهم كذلك مطلقاً. وبين قائل بعصمتهم من الكبائر ، واختلفوا بالصغائر ، وبين قائل بعصمتهم من الكبائر في حال دون حال. فإذا ثبتت عصمتهم من الكبائر والصغائر يتعين القول الأول. إذ لا قائل بعصمتهم منهما معاً ويشكك بمقام دون مقام.

٢ - لو صدر ذنب منه لزم اجتماع الضدين ، فيجب إطاعته لأنّ مقامه يقتضي هذا ، ويجب عصيانه لأنّ ما جاء به ذنب. بل يجب منعه ، والانكار عليه ، بل رده وحتى زجره لكي يترك ذلك الذنب ، فلربما يؤد ذلك الإيذاء له ، وإيذاؤه كما نعلم حرام بالاجتماع ، ولقوله تعالى : (**إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ**) (٣).

٣ - كما أنه لو أذنب كان فاسقاً ، فيجب أن تُردَّ شهادته ، للاجماع ، ولقوله تعالى : (**إِنَّ جَاءَكُمْ فَأَسْقِ بَنِيَاءَ...**) (٤). فيلزم حينئذ أن يكون أدون

(١) كنز العمال ٤ : ٢٠٧|١٠١٧٤ وغيره.

(٢) بحار الأنوار|المجلسي ١١ : ٩٢.

(٣) سورة الأحزاب : ٥٧|٣٣.

(٤) سورة الحجرات : ٦|٤٩.

[٤٥]

من آحاد الأمة.

٤ - وبعصيانه يكون من حزب الشيطان ، فيلزم منه خسارته ، إذ قال تعالى : (**أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ**) (١). وهو باطل بالضرورة.

٥ - وكما قدّمنا فإنّ حسنات الأبرار سيئات المقربين ، فعلى هذا يكون حظّه أقلّ مرتبة من أقلّ أحد من أفراد

الأمة. بل قد يلزم منه استحقاقه للعذاب ، قال تعالى : (ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين) (٢). ومن هذه الآية بالذات يظهر لنا جلياً أنّ الرسول لا يعصي أصلاً ، فحدوده هي الله ورسوله ، ولا يمكن أن يكون المُحدّد خارجاً عن الحدّ.

٦ - وقد يستحق اللعن ، إذ بتعديه للحدود يكون ظالماً ، والله تعالى يقول : (ألا لعنة الله على الظالمين) (٣) وهو باطل بالضرورة ، والاجماع.

٧ - ويشمله التهوين في قوله تعالى : (أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون) (٤).

(١) سورة المجادلة : ١٩|٥٨ .

(٢) سورة النساء : ١٤|٤ .

(٣) سورة الهود : ١٨|١١ .

(٤) سورة البقرة : ٤٤|٢ .

قول وفعل وإقرار المرسل والإمام عليهما السلام هل هو حجة أم لا ؟ !

إن قلنا كون كل ذلك حجة ثبتت العصمة ، (وهذا الدليل من أمتن ما يمكن أن يذكر من الأدلة على حجبة السنة... إذ مع إمكان صدور المعصية منه ، أو الخطأ في التبليغ ، أو السهو ، أو الغفلة ، لا يمكن الوثوق أو القطع بما يدعي تأديته عن الله عز وجل ، لاحتمال العصيان ، أو السهو ، أو الغفلة ، أو الخطأ منه ولا مدفع لهذا الاحتمال) (١).

وربما يتوهم متوهم عند استطلاع ما نقلناه من آراء العلماء حول العصمة واختلافهم في حدودها من أن هذا لا يجدي شيئاً ؛ وذلك لأنهم اتفقوا على أنه معصوم بما يتعلق بالتبليغ والفتيا ، فيكون الدليل أضيّق من المدعى. نقول رفعا لهذا التوهم : إن الحجة كما نعلم هي ما يحتج به ، أي أن للمسلم أن يتبع مؤداهما ويكون له الحق يوم القيامة ، والله سبحانه وتعالى يقول : (لنلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل) (٢). فيكون عملهم حينئذ إذا كان مطابقاً لما صدر من الوسيط بين الله وخلقه حجة للناس على الله لو كان ذلك قد أدى وفعل أو قرّر ما ليس صحيحاً شرعاً ، وهذا لا يمكن. فعليه لابد أن يكون فعله وقوله وإقراره صحيحاً دانماً.

(١) الأصول العامة للفقهاء المقارن | السيد محمدتقي الحكيم : ١٢٨ .

(٢) سورة النساء : ١٦٥ | ٤ .

[٤٧]

حصر العصمة في حال التبليغ والفتيا :

وإذا حصروه في حال التبليغ والفتيا ، نقول لهم : إن العلماء كافة قد اطلقوا وقالوا : (إن النبي بشرٌ مثلنا ، له ما لنا ، وعليه ما علينا ، وهو مكلف من الله تعالى بما كلف به الناس ، إلا ما قام الدليل الخاص على اختصاصه ببعض الأحكام : إما من جهة شخصه بذاته ، وإما من جهة منصب الولاية ، فما لم يخرج الدليل فهو كسائر الناس في التكليف. هذا مقتضى عموم اشتراكه معنا في التكليف. فإذا أصدر منه فعل ولم يعلم اختصاصه به ، فالظاهر في فعله أن حكمه فيه حكم سائر الناس. فيكون فعله حجة علينا وحجة لنا ، لا سيما مع ما دل على عموم حسن التأسّي به) (١) ، فلا مجال للتقييد هذا أولاً. وثانياً : أتى لنا تمييز الفعل والقول والاقرار منه ، بحيث نعلم أن هذا تبليغ أو فتيا وأن هذا ليس كذلك ؟ ! أي كيف يتم لنا تمييز ما هو تبليغ وفتيا عما هو فعل شخصي ؟ ! ولو قال قائل : إن عليه التنبيه ، فعلى المعصوم أن يقول : إن هذا الفعل فعل تبليغ ، وإن هذا الفعل ليس كذلك. عليه أن يقول : إن هذا القول تبليغ ، وإن هذا القول ليس تبليغاً ولا فتياً. عليه أن يبين أن هذا الإقرار تبليغ أو فتياً أو ليس كذلك. وهكذا يملأ المعصوم حياته من قول : إن هذا

(١) أصول الفقه | الشيخ محمدرضا المظفر ٢ : ٦٧ .

[٤٨]

هذا ، وإن هذا ليس هذا ، وهو كما ترى. ولو كان ذلك لبان ، مع أننا لا نجد لذلك عيناً ولا أثراً في حياة الأنبياء والمرسلين ، وخاصة في حياة نبينا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم ، مع أن كتب الروايات من صحيحها إلى سقيمها قد نقلت حتى خصوصياته صلى الله عليه وآله وسلم ، نعم قد نُقلت في ذلك واقعة أو واقعتان ، بأن فلاناً سأله صلى الله عليه وآله وسلم :

إنَّ هذا الأمر منك أم من الله ؟ !! ولا تقوم تلك لقلتها أمام هذه العويصة أبداً.
 بل لم يكن ذلك في أفعال وتصرفات شخصية أصلاً ، بل كانت في أمور تهمة المسلمين كافة ، كما في صلح
 الحديبية ، أو في تقديم الإمام علي عليه السلام. وهذا يدلُّ على وقاحة من لفظها أمام النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم لا على إيمانه ، وهذا القرآن قد صرح : (اطيعوا الله واطيعوا الرسول...) (١).
 ثالثاً : إننا نجد أنَّ الروايات متضافرة وكثيرة في أنَّ الله في كلِّ واقعة حكماً ، منها ما ورد عن ابن أبي عمير ،
 عن حفص بن البختري ، عن أبي عبد الله عليه السلام : « ما من شيء إلا وله حدٌّ كحدود داري هذه ، فما كان
 من الطريق فهو من الطريق ، وما كان من الدار فهو من الدار » (٢).
 وعن خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي ، قال : حدثني أبو الوليد البحراني ، عن أبي جعفر عليه السلام أنه أتاه
 رجل بمكة فقال له : يا محمد بن علي أنت الذي تزعم انه ليس شيء إلا وله حد ؟ !

(١) سورة النساء : ٥٩/٤.

(٢) بحار الأنوار المجلسي ٢ : ١٧٠/٧ باب ٢٢.

[٤٩]

فقال له أبو جعفر عليه السلام : « نعم ، أنا أقول إنه ليس شيء مما خلق الله صغيراً أو كبيراً إلا وله حد ، إذا
 جوز به ذلك الحد فقد تعدى حدود الله فيه... » (١)
 وعن سليم بن قيس الهلالي ، عن أمير المؤمنين عليه السلام - في حديث طويل أنه قال لطلحة : « إنَّ كلَّ آية
 أنزلها الله على نبيه عندي باملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط يدي ، وتأويل كلَّ آية أنزلها على
 محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وكلَّ حلال وحرام أو حد ، أو حكم ، أو شيء تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة
 مكتوب باملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخط يدي.
 فقال : كل شيء من صغير أو كبير ، أو خاص أو عام ، كان أو يكون إلى يوم القيامة فهو عندك مكتوب ؟ !
 قال : نعم ، وسوى ذلك أسرتني في مرضه ألف باب يفتح كلُّ باب ألف باب » (٢).
 وكذا ورد عن يونس بن عبد الرحمن ، عن حماد ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سمعته يقول : « ما من
 شيء إلا وفيه كتاب وسنة » (٣).
 واستفاد العلماء من تلك الروايات وأشباهها : « أنَّ لكلِّ شيء حداً ، وأنه ليس شيء إلا ورد فيه كتاب وسنة ،
 وعلم ذلك كله عند

(١) بحار الأنوار ٢ : ١٧٠/١٠ باب ٢٢.

(٢) بحار الأنوار ٢٦ : ١٤٧/٦٥ باب ١.

(٣) أصول الكافي ١ : ٥٩/٤ باب الرد إلى الكتاب والسنة.

[٥٠]

الإمام عليه السلام «(١).
 وعليه قالوا : (إنَّ كلَّ مُتَشَرَّع يعلم أنه ما من فعل من أفعال الإنسان الاختيارية ، إلا وله حكم في الشريعة
 الإسلامية ، من وجوب أو حرمة ، أو نحوهما من الأحكام الخمسة) (٢).
 فلو تمت هذه المقدمة - وهي تامة - يكون حينئذٍ كلُّ تصرف للمعصوم له حكمه الخاص ، وبما أنَّ له حكمه
 الخاص ، وهو مبين لذلك الحكم ، فعليه يقتضي ذلك عصمته ، وإلا لاختل التبليغ ، إلا إذا قلنا بأنَّ عصمته في
 الواقعة الأولى واجبة ، وأما في الوقائع اللاحقة فلا ، وهو ما لم يقله أحد لحد الآن ، وحينئذٍ إذا تجرأ أحد وقاله
 فهو خلاف الإجماع المركب للمسلمين كما هو ظاهر.

بل لعل ما ورد في سبب جعل شهادة خزيمة بن ثابت بشهادتين ، يوضح لنا الأمر أكثر ، فيكون المطلب أجلى وأوضح ، فقد ذكر أهل التاريخ أن : (سبب تسميته بذى الشهادتين هو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اشترى فرساً من أعرابي ، ثم إن الأعرابي أنكر البيع. فأقبل خزيمة بن ثابت الأنصاري ففرج الناس بيده حتى انتهى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أشهد يارسول الله لقد اشتريته منه. فقال الأعرابي : أتشهد ولم تحضرنا ؟ ! قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أشهدتنا » ؟ ! قال : لا ، يارسول الله ، ولكني علمت أنك قد اشتريت ، فأصدقك بما جنت به من عند الله ، ولا أصدقك على هذا

- (١) الاصول الاصلية العلامة السيد عبد الله شير : ٢٧٣ .
(٢) اصول الفقه العلامة الشيخ محمدرضا المظفر : ١ : ٧ .

[٥١]

الأعرابي الخبيث ؟ !
فعبج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال : « يا خزيمة شهادتك شهادة رجلين » (١)
إذ إن تلك القضية بلا ريب ولا شك لم تكن تبليغاً ، ولم تكن فتياً ، بل كانت أمراً شخصياً متعلقاً بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم بما هو شخص ، لا بما هو نبي أو مرسل .
وكما يعلم الجميع ادعى أحد المتنازعين الذي كان من الأعراب ، بأن الفرس فرسه ، وادعى الشخص الآخر الذي هو محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم الفرس ذاته ، ووقع النزاع بينهما .
وعندما سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشهادة له ، لم يشهد له أحد من المسلمين لجهلهم ، لا شيء آخر ، لأنهم لم يروه عنده ، ولم يطلعوا على ملكيته ، ولم يشهدوا بيعه ، إلا أن شخصاً من العرب أقبل ، وفض النزاع بشهادته أن الفرس لمحمد صلى الله عليه وآله وسلم !!!
فكيف تمت شهادته ؟ ! هل شهد ملكيته للفرس ؟ ! هل علم بها بما تعلم به الملكية لشخص على مال معين ؟ ! كل هذا لم يكن...
فلماذا لم يزره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن فعله هذا ؟ ! ولماذا لم يقل له لم تشهد فلم تشهد ؟ ! ولماذا هو لم يقل أصلاً بأن محمداً صلى الله عليه وآله وسلم الشخص ربما يكون

- (١) رواها الشيخ الكليني بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام. الكافي : ٧ : ١٢٣ كتاب الشهادات باب النوادر. كنه عن معجم رجال الحديث السيد الخوني : ٧ : ٩ ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام. وأوردها الشيخ المجلسي قدس سره في بحاره عن معاوية بن وهب باختلاف في بعض ألفاظ الواقعة عن كتاب الاختصاص : ٦٤ راجع بحار الانوار المجلسي : ٢٢ : ١٤١ مؤسسة الوفاء ١٩٨٣ م ط ٢ .

[٥٢]

قد اشتبه عليه الأمر ؟ ! أو أن يكون قد أخطأ ؟ ! أو نسي ؟ ! أو... إلى آخر محامل الاشتباه...
هذا الرجل لم يعتن بذلك أصلاً ، وشهد بأن الفرس له ، معللاً شهادته بعد سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم له كيف شهدت بذلك ؟ ! فقال : أنك أخبرتنا عن السماء فصدقناك فكيف لا أصدقك على فرس ؟ ! وبهذا الايمان المطلق أصبحت شهادته تعادل شهادتين فسُمي بخزيمة ذي الشهادتين. ألا يكون ذلك شاهد صدق على مدعانا ؟ !!
فالقضية كانت شخصية مع هذا جعل من شهد بلا رؤية بصرية ، بل برؤية بصيرية بهذه القاعدة العقلية المرتكزة في ذهن العقلاء التي لم يلتفت إليها أغلب الناس آنذاك في ذلك المجتمع الذي لم ينضج بعد عقائدياً ؛ ولتوضيحها وترسيخها في أذهان الناس جعلت شهادة هذا الرجل شهادتين. فما لنا كيف نحكم ؟ !

يبقى شيء ريباً يقع فيه المتعرض لهذه المباحث ، ومؤداه من أن العقاب يرفع عن تاب ، فعليه لا عقاب ولا عتاب يبقئ. ولكن هذا لاشيء ، بالنظر إلى حديثنا بالخصوص ، فلا مدخلية لذلك باستحقاق العقاب أو الثواب ، أو عدم أحدهما ، أو كليهما أصلاً ؛ وذلك لأن حديثنا بالمنفر ووجوده ، لا باستحقاق العقاب الأخرى ، أو حتى الدنيوي وعدمه ، إذ قد يأتي الابتلاء من جهة الاختبار ليس إلا ، لا من جهة الذنب كما هو واضح ، فلا فرق. إلا أن الزاوية المنظور منها تختلف ، وذلك لأن كثيراً من المباحث مع أنها لا توجب عقوبة ولا ذماً ، إلا أنها منفرة ، فإنا نقول بعدم جواز ارتكابها

[٥٣]

من قبل من علت درجته بلا ريب ولا شك وهو واضح بالتأمل. وكذلك هناك كثير من الهيئات والحالات التي لا يمكن لمثل هؤلاء ان يكونوا فيها ، مع أنها خارجة عن مورد العقاب والذم. فحديثنا منصبٌ حول وجود المنفر وعدم وجوده.

فنرى من أن أي شيء يكون منفرًا عن هؤلاء الأشخاص لا يمكن أن يرتكبه أو يكونوا فيه سواء كان مباحاً أم غير مباح ، وسواء كان عملاً أم غير عمل ، وسواء كان حالة وهينة أم غيرهما.

ولازم من يقول من أن الحديث حول التوبة من ذاك الذنب الصغير وعدمه ، فإذا تاب كان هذا غير لازم للتنفير عنه ؛ لأنها قد أزلت الذم والعقاب ، لازم ذلك القائل جواز ارتكاب الكبائر قبل البعثة إذا تاب ، بل بعدها مع التوبة ، وهو كما ترى.

كما أن ارتكاب الصغيرة لا يمكن قياسه بترك النوافل وأشباهاها ، فهما مختلفان من حيث ان ارتكاب الصغيرة يكون منفرًا ، بينما ترك النافلة لا يكون كذلك إلا في حالات خاصة نلتزم بعدم تركها فيها.

المهم أن العرف هو الذي يُحدّد ما هو المنفر من غيره ، ولا ضابطة دقيقة في ذلك أصلاً ، ولكن يمكن إعطاء ضابطة كلية وهو أن كل منفر لا يمكن لهؤلاء أن يرتكبه ، لأن اللطف الالهي يقتضي تقريب الناس منهم. وكل منفر يوجب ابتعاد الناس عنهم ، وهو عكس المطلوب.

ولذا عبروا : (فرق واضح في العادة بين الانحطاط عن رتبة ثبتت ، واستحقت وبين فوتها). ويعنون من أن الصغيرة لكونها ذنباً توجب الانحطاط لمرتكبها فهو قبلها كان أعلا رتبة ، ومن أن ترك النافلة توجب

[٥٤]

عدم الصعود من رتبة هو فيها إلى أعلى منها كان يستحقها لو أنه فعل تلك النافلة ، وهذا الكلام يبطل قول من يقول بجواز ارتكاب الصغائر منهم ، سواء كان عن عمد أم عن تأويل (١).

تذييلات

الأول : مسألة السهو لنبيتنا صلى الله عليه وآله وسلم بالخصوص :

بما أن مسألة سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم توجد رواية وقولاً ، لذا أحببنا أن نمرّ عليها من دون إخلال بمطالب الكتاب ، وبدون تعميق للجذور ، بما ينفع في دفع هذا الوهم والقول الشاذ بالكلية.

إن روايات السهو توجد في كتب الفريقين ، فلذا أحببنا دغدغتها من كلا الطرفين ، لرؤية الطريق الواضح.

روي عن أبي هريرة أنه قال : (إنكم تقولون إن أبا هريرة يُكثر الحديث عن رسول الله ، ويقولون : ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون عن رسول الله بمثل حديث أبي هريرة ، إن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق ، وكنت أُلزم رسول الله على ملء بطني ، فأشهد إذا غابوا ، وأحفظ إذا نسوا.

وكان يشغل إخوتي من الأنصار عمل أموالهم ، وكنت امرأ مسكيناً من

(١) وهو رأي أبي علي الجبائي ومن وافقه.

[٥٥]

مساكين الصَّفة ، أعي حين ينسون. وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث يحدثه : « إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أفضي مقالتي هذه ، ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول ». فبسطت نمرة عليّ حتى إذا قضى رسوله الله مقالته جمعتها إلى صدري ، فما نسيت من مقالة رسول الله من شيء (١) .
وروي كذلك عنه أنّ رسول الله قال : « ألا تسألني من هذه الغنائم التي يسألني أصحابك ؟ ! » قلت : أسألك أن تعلمني ممّا علمك الله. فنزع نمرة كانت على ظهري ، فبسطها بيني وبينه ، حتى كأني أنظر إلى القمل يدب عليها ، فحدثني حتى استوعبت حديثه. قال : « اجمعها ، فصرها إليك ». فأصبحث لا أسقط حرفاً مما حدثني. وروي عن أبي هريرة أيضاً ، قال : قلت لرسول الله إني سمعت منك حديثاً كثيراً ، فأنساه. فقال : « ابسط رداءك » فبسطته ، فغرف بيديه فيه ، ثم قال : « ضمّه ». فضمته فما نسيت حديثاً بعده (٢) .
فهل ينبغي لمن يصحح هذه الأحاديث في أبي هريرة أن ينسب السهو إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟ (٣) .
ولقد تنبّه الشيخ محمود أبو رية إلى ذلك في كتابه « شيخ المضيرة أبو هريرة » فعلق قائلاً : (ومن عجب أمر الذين يتفنون بأبي هريرة ، ويمنعون

(١) فتح الباري في شرح البخاري ٤ : ٢٣١. وسير أعلام النبلاء|الذهبي ٢ : ٤٢٩ .

(٢) طبقات ابن سعد ٤ : ٥٦ .

(٣) وقد ناقش هذه المرويات التي ما أنزل الله بها من سلطان ، السيد عبدالحسين شرف الدين في كتابه (أبو هريرة) ، وأثبت بطلانها بوجوه عدة ، فراجع.

[٥٦]

عنه السهو ، والنسيان ، لا يتحرّجون أن ينسبوها إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١) .
أما عند الخاصة فقد وردت روايات سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب الروائية الجليّة ، وهي : كتاب « التهذيب » للشيخ الطوسي قدس سره (٢) ، وكتاب « الكافي » للشيخ الكليني (٣) ، وكتاب « من لا يحضره الفقيه » للشيخ الصدوق (٤) ..
فقد ورد في « الكافي » مرفوعاً إلى أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال : « إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلّى بالناس الظهر ركعتين ، ثمّ سها فسلم ، فقال له ذو الشمالين : يا رسول الله أنزل في الصلاة شيء ؟ ! قال : وما ذاك ؟ ! قال : إنّما صلّيت ركعتين . فقال : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتقولون مثل قوله ؟ ! قالوا : نعم. فقام صلى الله عليه وآله وسلم فأتّم بهم الصلاة ، وسجد بهم سجدي السهو... » .
وأما أبو جعفر بن بابويه ، فقد روى عن سعيد الأعرج قال : سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول : « إنّ الله تبارك وتعالى أنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس ، ثم قام فبدأ فصلّي الركعتين اللتين قبل الفجر ، ثم صلّى الفجر ، وأسهاه في صلاته ، فسلم في الركعتين ، ثم..

(١) شيخ المضيرة أبو هريرة : ٢١٧ ، ط٣ .

(٢) التهذيب ٢ : ١٤٣٣|٣٤٥ .

(٣) الكافي ٣ : ١١٣٥٥ .
(٤) من لا يحضره الفقيه ١ : ١٠٣١|٢٣٣ . وروى كل ذلك عنهم صاحب الوسائل في وسائله ٨ : ١٩٨ - ٢٠٣ الباب الثالث من أبواب الخلل الواقع في الصلاة ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام.

[٥٧]

وإنما فعل ذلك به ، رحمةً لهذه الأمة ، لنلا يعير الرجل المسلم اذا هو نام عن صلاته أو سهوا فيها .
فيقال : قد أصاب ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .. « (١) .
وقد علق الشيخ ابن بابويه على روايته بما يمكن أن نحصره بنقاط :
١ - إن هناك عبادة مخصوصة بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهناك عبادة عامة تشملته وتشمل غيره ،
والعبادة المخصوصة به ، هي النبوة ، والتبليغ من شرانطها ، ولا يجوز في هذه الأمور النسيان مطلقاً . وأما
في العبادة المشتركة فيجوز فيها وقوع السهو منه ، وحاله حال بقية المكلفين .
٢ - إن باثبات النوم له تُنفى عنه الربوبية ، لأن الذي لا تأخذه سنة ولا نوم هو الباري عز وجل .
٣ - إن سهوه صلى الله عليه وآله وسلم ليس كسهونا ، فسهونا من الشيطان وسهوه من الرحمن ، وأسهاه
لفاندين ؛ أولاً : ليُعلم من أنه بشر . ثانياً : ليُعلمنا أحكام السهو .
٤ - وإنما قال بأن سهوه ليس من الشيطان ؛ لأنه ليس للشيطان على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة
عليهم السلام سلطان : (**إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون**) (٢) وعلى من تبعه من
الغاوين .

(١) من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٥٨ .

(٢) سورة النحل : ١٦ | ١٠٠ .

[٥٨]

٥ - وذكر أنّ شيخه محمد بن الحسن بن الوليد يقول : أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم . هذا مقتضى كلامه كله هناك (١) .
أما الشيخ محمد بن الحسن الطوسي شيخ الطائفة وزعيمها ، وهو أحد الأجلء الذين ذكروا حديث السهو كما
أسلفنا ، فقد قال في « التهذيب » بعد إيراد حديث مؤداه : (إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما سجد
سجدتي السهو قط ، ولا يسجدهما فقيه .
قال قدس سره - : الذي أفتي به ما تضمنه هذا الخبر ، فأما الأخبار التي قدّمتها من أنه سها فسجد ، فهي
موافقة للعامة . وإنما ذكرناها لأن ما تضمنته من الأحكام معمول به على ما بيناه .. (٢) .
وقال تعليقا على ما رواه مما تضمن قصة ذي الشمالين : (على أن في الحديثين الأولين ما يمنع من التعلق
بهما ، وهو حديث ذي الشمالين وسهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا مما تمتنع العقول منه) (٣) .
وقال في « الاستبصار » : (وذلك مما تمتنع منه الأدلة القاطعة في أنه لا يجوز عليه السهو والغلط) (٤) .
وقد روى صاحب « الوسائل » روايتين في ذلك (٥) قبل أن يُعلق بقوله :

(١) راجع كلامه كله في من لا يحضره الفقيه ١ : ٣٥٨ - ٣٦٠ .

(٢) التهذيب ٢ : ١٨٠ .

(٣) التهذيب ٢ : ١٨٠ .

(٤) الاستبصار ١ : ٣٧١ .

(٥) وسائل الشيعة|الحر العاملي ٨ : ١٩٨ - ١٩٩|٢ و ٤ بطريقتين ، الباب الثالث من أبواب الخلل الواقع

(ذكر السهو في هذا الحديث وأمثاله محمول على التقية في الرواية كما أشار إليه الشيخ وغيره ، لكثرة الأدلة العقلية والنقلية على استحالة السهو عليه مطلقاً . وقد حَقَّقْنَا ذلك في رسالة مفردة وذكرنا لذلك محامل متعددة) (١).

وهكذا (فإن أدلة العصمة التي يقول بها جمهور المسلمين تقتضي الحكم بنفي السهو عنه في القول والفعل . وقد ذهب إلى ذلك المحققون من علماء الكلام من الشيعة ، وممن قال بذلك من أهل السنة : أبو اسحاق الاسفراييني ، وقد فصل ذكر الخلاف منهم في كتاب « حجية السنّة » للشيخ عبدالغني عبدالخالق) (٢) . أما الشيعة فلم يرد منهم خلاف في عصمته صلى الله عليه وآله وسلم من السهو في الأقوال (٣) . من كل ذلك نستفيد ما يلي :

أولاً : أنّ الظاهر يجب أن يؤوّل إذا كان مخالفاً للدليل العقلي ، فضلاً عن وجود أدلة نقلية كثيرة تفيد خلافه ، وهذا ما فعله الأعلام .

إذا عرفنا أن أصول الاعتقاد يجب أن تكون مبنية على الجزم ، وأما الأمر المستند على الظن فلا يغني عن الحق شيئاً ، والدليل الجازم قد قام

في الصلاة . (١) ويقصد بها (التنبيه بالمعلوم) أو (البرهان على تنزيه المعصوم عن السهو والنسيان) : ١٩٩ ، ومن أراد الاستفادة الأكثر ، والتدقيق في هذا المطب الحساس ، وملاحظة آراء العلماء وما يُساعد عليه الدليل بصورة موسّعة فعليه بهذه الرسالة المهمة .

(٢) حجية السنّة : ١٧ - ٩٩ .

(٣) مصنّفات الشيخ المفيد | السيد محمدرضا الجلاي | المجلد العاشر رسالة عدم سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم

عقلاً ونقلًا على عصمة هؤلاء ، فما جاء خلافه لا يؤخذ على ظاهره بل يجب أن يؤوّل .

ثانياً : يرد على الشيخ ابن بابويه في النقطة الأولى مما حصرنا فيه رأيه : من أين له هذا التقسيم للعبادة ، وإنه يجوز في أحدها السهو ، ولا يجوز في الأخرى ، مع إطلاق الروايات في العصمة وقيام الدليل عليها مطلقاً كذلك ؟ ولو (جاز السهو والنسيان من المعصوم في العبادة ، لجاز في التبليغ . والفرق ليس عليه دليل قاطع ، ولا يفهمه كل أحد ، بل كل من وقف على أحدهما جوز الآخر قطعاً .

وأقله أن الأكثر الأغلب لا يُفرّقون بينهما ، فلا يوثق بشيءٍ من أقواله ، وأفعاله ، وتختلّ عصمته ، وهو باطل قطعاً) (١) .

ثالثاً : نُعلّق على نقطته الثانية بأنّ انحصار العبودية هل يتمُّ بهذا فقط حتى نقول به ؟ ! وهل انحصار كونه بشراً يتمُّ ببيانه بالنوم عن الصلاة ، لابلانوم عن غيرها ، حتى نستدل من خلاله بأنه ليس ربّاً ، إذ الربّ لا تأخذه سنة ولا نوم ؟ ! ففي بيان هذا يمكن أن ينام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أيّ مكان وأيّ وقت لكشف كونه غير رب . وأين نضع الأحاديث الواردة في أنه تنام عينه ولا ينام قلبه ؟ ! وسيأتي مزيد بيان حول هذه النقطة بالذات .

رابعاً : وهل انحصار كونه من البشر في إسهانه ؟ ! وهل انحصار التعليم في إسهانه ؟ ! وإذا تمّ هذا ، فلماذا لم يرتكب بقية المحرمات والموبقات

(١) التنبيه بالمعلوم | الشيخ الحرّ العاملي : ١١١ .

[٦١]

ليعلمنا أحكامها ، وحدودها.
ولماذا لم يسرق ، حتى يعلمنا كيفية قطع يد السارق ، وكيفية اعترافه قبل ذلك ؟ ! ما هذا كله إلا خروج عن طريق الصواب. وقياس لغير العبادات والمناسك بها ، وهو كما ترى.
خامساً : وقد قسمَ الشيخ ابن بابويه الناس إلى قسمين :
القسم الأول : النبي والأنمة عليهم السلام.
القسم الثاني : بقية الناس.
فالأول من القسمين ليس للشيطان عليهم سبيل. وأما الثاني منهما فهم مصاديق للآية المباركة : (**إنما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به مشركون**) (١) وعلى من تبعه من الغاوين على حدّ تعبيره.
فهو بنفسه الشريفة من أي قسم يمكن أن يدخل ، وحاشاه من توليه للشيطان والغواية والشرك ؟ !!
سادساً : نقول لماذا يكون ذلك غلواً إذا أخذت بأعناقنا الأدلة العقلية والنقلية عنهم عليهم السلام ؟ !!
الثاني : النوم :
حدّ الفقهاء النوم بذهاب حاسة السمع والبصر ، وغيبة إدراكهما عنهما تحقيقاً ، أو تقديراً ، وبما أنه من الحالات الطبيعية للإنسان ، فليس فيه

(١) سورة النحل : ١١٦ | ١٠٠.

[٦٢]

غضاضة على من يسلبه النوم كل ذلك (١).
وقد وصف القرآن الكريم هذه الحالة بالوفاة ، وجعل الفرق بينها وبين الموت هو الرجوع وعدمه ، قال تعالى :
(**الله يتوفى الأنفس حين موتها والتي لم تمت في منامها فيمسك التي قضى عليها الموت ويرسل الأخرى إلى أجل مسمى إن في ذلك لآياتٍ لقومٍ يتفكرون**) (٢).
مع هذا كله ، فإنه قد ورد من طرق الفريقين ، وأطبق عليه العام والخاص أنّ من خصوصيات رسولنا الكريم صلى الله عليه وآله وسلم أنه تنام عينه ، ولاينام قلبه.
بل صرح بعضهم بـ (أنّ منامات الرسل والأنبياء والأنمة عليهم السلام صادقة لا تكذب ، وأن الله عصمهم عن الأحلام ، وبذلك جاءت الأخبار عنهم على الظهور والانتشار) (٣).
وقد جاء أنّ سبب نزول هذه الآية المباركة : (**قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ**) (٤)
ما روي أن سوريا وجماعة من يهود أهل فدك ، لما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة سألوه ، فقالوا : يا محمد كيف نومك ، فقد أخبرنا عن نوم النبي

(١) مجمع البحرين|الشيخ الطريحي ١ : ١٨٠ المطبعة المرتضوية.

(٢) سورة الزمر : ٤٢|٣٩.

(٣) أوائل المقالات|مصنفات الشيخ المفيد ٤ : ٧٠.

(٤) سورة البقرة : ٩٧|٢.

[٦٣]

الذي يأتي في آخر الزمان ؟ !! فقال : « تنام عيني ، وقلبي يقظان » (١).
 فهذا الذي لا ينام قلبه ، حتى في النوم ، كيف ينام قلبه في اليقظة فيسهو أو يخطأ ؟ !!
 من هنا نرى من أنه لا مجال للقول بالسهو مطلقاً عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
 وهذا المعنى بعينه نقوله في الإمام ، إذ ورد عن الإمام الرضا عليه السلام أنه قال : « للإمام علامات ، يكون
 أعلم زمانه ، وأحكم الناس ، وأتقى الناس ، وأحلم الناس ، وأشجع الناس ، وأسخى الناس ، وأعبد الناس ،
 إلى أن قال عليه السلام : وتنام عينه ولا ينام قلبه (٢) ». «
 وكذا ورد عنهم عليهم السلام أن « حال الأئمة في المنام حالهم في اليقظة ، لا يُغيّر النوم منهم شيئاً... » (٣).

الثالث : العصمة في الغضب والرضا :

لو قيل : إنه بشر يتكلم في الغضب والرضى ، فكيف يكون في كل ذلك معصوماً ؟ !!
 فإنه يقال : إن القرآن قد صرح به وبين الفرق فقال تعالى أمراً رسوله

- (١) التبيين في تفسير القرآن ١ : ٣٦٣ في تفسير هذه الآية المباركة.
 (٢) من لا يحضره الفقيه ٤ : ٤١٨ . ومعاني الاخبار ٢ : ١٠٢ . والخصال ١ : ٥٢٧ . والاحتجاج الطبرسي : ٤٣٦ . وعيون أخبار
 الرضا عليه السلام ١ : ١١٢٢ .
 (٣) الكافي ١ : ١٢٥٠٩ .

[٦٤]

أن يقول للناس من أنه بشر مثله : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ) ، لكن الفارق قد ذكره تعالى أيضاً بعد أمره بقوله
 هذا إذ قال تعالى : (قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ) (١) فالوحي الالهي له مكانه الخاص به ، وبهذا افترق
 هذا البشر عن غيره ، إذ قال تعالى : (اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) (٢) . وبين طاقة هذا البشر بقوله تعالى :
 (لو أَنزَلْنَا هَذَا الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُ خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ) (٣) .
 ولذا وردت الرواية على لسان عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال : (كنت أكتب كل شيء اسمعه من رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم أريد حفظه ، فنهتني قريش وقالوا : تكتب كل شيء سمعته من رسول الله ،
 ورسول الله بشر يتكلم في الغضب والرضى ؟ ! فأمسكت عن الكتابة .
 فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فأوماً بأصبعه إلى فيه ، وقال : « اكتب فو الذي نفسي بيده
 ، ما يخرج منه إلا حق » (٤) .

- (١) سورة الكهف : ١١٠|١٨ .
 (٢) سورة الانعام : ١٢٤|٦ .
 (٣) سورة الحشر : ٢١|٥٩ .
 (٤) سنن ابي داود ٣ : ٣٤٢ . وانظر أيضاً : مسند أحمد بن حنبل ٢ : ٢١٥ عن طريقين . المستدرک على الصحيحين ٣ : ٥٢٨ .

الفصل الرابع

أدلة العصمة من الكتاب والسنة

المبحث الأول : أدلة العصمة من القرآن :

١ - قال تعالى : (**وممن خلقنا أمة يهدون بالحق وبه يعدلون**) (١) .
(دللت الآية - كما قال القرطبي - على ان الله عز وجل لا يخلي الدنيا في وقت من الاوقات من داع يدعو إلى الحق) (٢) .
وقال الجبائي : (هذه الآية تدلُّ على أنه لا يخلو زمان ألبتة عن يقوم بالحق ، ويعمل به ، ويهدي إليه ، وأنهم لا يجتمعون في شيء من الازمنة على الباطل...) (٣) .
فعلية يمكن ان يقال بأن هذه الأمة آخر الأمم ، وأنه لا يذ ان يبقى منها من يقوم بأوامر الله ، حتى يأتي أمر الله .

(١) سورة الاعراف : ١٨١ | ٧ .

(٢) الجامع لاحكام القرآن | القرطبي ٧ : ٣٢٩ .

(٣) التفسير الكبير | الفخر الرازي ١٥ : ٧٦ - ٧٧ .

[٦٦]

وقال السيد الطباطبائي في « ميزانه » : (تدل على ان النوع الانساني يتضمن طائفة قليلة أو كثيرة مهتدية حقيقة ، إذ الكلام في الاهتداء والضلال الحقيقيين المستندين إلى صنع الله ومن يهد الله فهو المهتدي ، ومن يضل فاولئك هم الخاسرون ، والاهتداء الحقيقي لا يكون الا عن هداية حقيقية ، وهي التي لله سبحانه ، وقد تقدم في قوله تعالى : (**فان يكفر بها هؤلاء فقد وكلنا بها قوماً ليسوا بها بكافرين**) (١) ، وغيره . ان الهداية الحقيقية الالهية لا تتخلف عن مقتضاها بوجه ، وتوجب العصمة من الضلال ، كما ان التردد الواقع في قوله تعالى : (**أفمن يهدي إلى الحق أحق ان يتبع أمّن لا يهدي إلا أن يهدى**) (٢) . يدل على ان من يهدي إلى الحق يجب ان لا يكون مهتدياً بغيره إلا بالله .
وعلى هذا فإسناد الهداية إلى هذه الأمة لا يخلو عن الدلالة على مصونيتهم من الضلال ، واعتصامهم بالله من الزيف إما بكون جميع هؤلاء المشار إليهم بقوله : (**أمة يهدون بالحق**) متصفين بهذه العصمة والصيانة كالانبياء والاوصياء ، وإما تكون بعض هذه الأمة كذلك ، وتوصيف الكل بوصف البعض نظير قوله تعالى : (**ولقد آتينا بني اسرائيل الكتاب والحكم والنبوة**) (٣) ، وقوله تعالى : (**وجعلكم ملوكاً**) (٤) ، وقوله : **لتكونوا**

(١) سورة الانعام : ٨٩ | ٤ .

(٢) سورة يونس : ٣٥ | ١٠ .

(٣) سورة الجاثية : ١٦ | ٤٥ .

(٤) سورة المائدة : ٢٠ | ٥ .

[٦٧]

شهداء على الناس (١) وإنما المتصف بهذه المزايا بعضهم دون الجميع (٢). وبناءً على كل ما تقدم نستخلص وجود من يهدي إلى الحق ولا يجتمع مع الباطل أصلاً في جميع الأزمنة ، ولا يمكن بناءً على هذا ان يظهر المصداق لهذه الآية المباركة إلا على ما نقول به من وجود الإمام المعصوم في كل وقت.

فالذي يهدي بالحق وبه يعدل لا بد ان يكون معصوماً كما تقدم ، إما إشارة إلى امة معصومة بالذات ، أو إلى الأمة المرحومة جميعاً بالإضافة إلى وجود المعصوم فيها في كل وقت.

٢ - **والنجم إذا هوى * ما ضلّ صاحبكم وما غوى** (٣). فالضلال منفي عنه ، والغواية منفية عنه. ومن معاني الضلال التي أشار إليها القرآن الكريم : النسيان ، قال تعالى : **(واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء ان تضلّ إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى)** (٤). يريد لئلا تنسى إحداهما فسّمى النسيان ضلالاً ، وذلك معروف في اللغة (٥).

-
- (١) سورة البقرة : ١٤٣ | ٢ .
(٢) الميزان | الطباطبائي ٨ : ٣٤٥ - ٣٤٦ .
(٣) سورة النجم : ١ | ٥٣ - ٢ .
(٤) سورة البقرة : ٢٨٢ | ٢ .
(٥) مصنفات الشيخ المفيد (كتاب الجمل) ١ : ١٠٤ .

[٦٨]

وقال تعالى : **(وعصى آدم ربه فغوى)** (١). فسمى سبحانه المعصية هنا غواية. والغواية تأتي في اللغة بمعنى الخيبة ، وهنا اطلقت لخبية آدم من ثواب كان مقدرًا له. قال الشاعر :

ومن يلق خيراً يحمد الناس أمره *
ومن يغو لا يُعَدُّم على الغي

فحينئذ لو أدركنا ان من معاني الضلال النسيان وان من معاني الغواية المعصية والخبية نرى أن الباري عز وجل قد نفى النسيان والمعصية والخبية عن نبيه الكريم باطلاق قوله سبحانه : **(والنجم إذا هوى * ما ضلّ صاحبكم وما غوى)**.

٣ - وآيات الاتّباع والاسوة لا بد ان تكون دالة على العصمة وإلا لأمرنا باتّباعه والتأسي به حتى عند خطئه وسهوه وهو كما ترى.

مثل قوله تعالى : **(لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة)** (٢).
وقوله تعالى : **(ورحمتي وسعت كل شيء فسأكتبها للذين يتقون ويؤتون الزكاة والذين هم بآياتنا يؤمنون * الذين يتبعون الرسول النبي الأمي)** (٣).
وقوله تعالى : **(قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله)** (٤).

- (١) سورة طه : ١٢١|٢٠ .
 (٢) سورة الاحزاب : ٢١|٣٣ .
 (٣) سورة الاعراف : ١٥٦|٧ - ١٥٧ .
 (٤) سورة آل عمران : ٣١|٣ .

[٦٩]

وقوله تعالى : (فآمنوا بالله ورسوله النبيّ الأُمي الذي يؤمن بالله وكلماته واتّبعوه لعلّكم تهتدون) (١) .
 وكذلك آيات الإطاعة الكثيرة سواء كانت مقرونة مع طاعة الله تعالى أو منفصلة بل أنّ لسانها كلها (من يُطع الرسول فقد أطاع الله) (٢) ، فيجب ان يكون معصوماً مطلقاً كما هو واضح بلا مزيد بيان .
 ٤ - وقوله تعالى : (وما ينطق عن الهوى * إنّ هو إلا وحيّ يوحى) (٣) .
 (دلّت على ان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق إلا عن وحي ، فيستحيل ان يُسلّم في الصلاة في غير محلّه ، ثم يتكلم قبل تمام صلاته ، ثم يكذب ذا الشماليين ، وهو صادق على قولكم ، ثم يعترف بخطئه ، وكلّ ذلك ينافي مدلول الآية) (٤) .
 وقد دلّ السياق للآيات المباركة مع ورود النطق وقد ورد عليه حرف النفي أنّ النطق مطلقاً منفي منه الهوى لا خصوص القرآن الكريم ، فلا قرينة هناك مخصّصة لا مقامية كما مال إليه بعضهم ، ولا مقالية ، فتأمل .
 فدلّ على نفي الهوى عن نطقه مطلقاً ، وان مطلق نطقه وحيّ يوحى ، إلا إذا قام الدليل على خلافه ، والأدلة الأخرى تعضده ، فحينئذٍ توجد قرائن خارجية كثيرة تفيد ذلك فكيف تصرفها عن الظاهر ونقول من أنّها

- (١) سورة الاعراف : ١٥٨|٧ .
 (٢) سورة النساء : ٨٠|٤ .
 (٣) سورة النجم : ٣|٥٣ - ٤ .
 (٤) التنبيه بالمعلوم|الشيخ الحر العاملي : ٧٧ .

[٧٠]

في مقام بيان أنّ القرآن من الوحي ؟ !!
 ٥ - ويمكن ان يستشف من قوله تعالى : (إنّ الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران على العالمين) (١) .
 (الاصطفاء والاجتباء والاختيار نظائر ، وهو افتعال من الصفة ، وهذا من أحسن البيان الذي يُمثّل به المعلوم بالمرئي .
 وذلك أنّ الصافي هو النقي من شوائب الكدر فيما يشاهد ، فمثّل الله خلوص هؤلاء القوم من الفساد ظاهراً وباطناً بخلوص الصافي من شوائب الادناس) (٢) .
 وبقريئة الآية المباركة : (الحمد لله ربّ العالمين) وتكرارها في مواضع عدّة من كتابه بهذه الصيغة نستدلّ على أنّ العالمين جمع عالم ، وهو كل ما خلقه الله تعالى فيشمل ، عالم الملائكة ، وعالم الجن ، وعالم الإنسان ، وعالم الحيوان ، وعالم النبات ، وعالم الجماد ، أو أي عوالم أخرى يمكن تصورها .
 والملائكة كما نعلم من المعصومين على أصحّ الاقوال (لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يُؤمرون) (٣) .
 ومن هذه الآية نستدل على أنّ الأنبياء والأئمة عليهم السلام أفضل حتى من

- (١) سورة آل عمران : ٣٣|٣ .
 (٢) مجمع البيان|الطبرسي ٣ : ٤٣٣ في تفسير هذه الآية المباركة .
 (٣) سورة التحريم : ٦٦|٦٦ .

[٧١]

الملائكة ؛ (لأنّ العالمين يعم الملائكة وغيرهم من المخلوقات ، والله سميع لما تقوله الذرية ، عليم بما يضمرونه فذلك فضلهم على غيرهم لما في معلومه من استقامتهم في أفعالهم وأقوالهم) (١). بل من هذا السياق نستدل على ان نبينا محمداً صلى الله عليه وآله وسلم جاء رحمة ليس للناس فقط بل حتى للجماد والحيوان والجن والانس بل حتى للملائكة ، فهو رحمة لكل ما خلق الله ويخلق بدليل قوله تعالى : (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين) (٢) ، ومن كانت هذه صفاته بالخصوص ، ومن كانت تلك صفاتهم بالعموم مع تفضلهم على خلق الله تعالى ومن جملتهم المعصومين الذين هم الملائكة الذين منهم سجد لا يركعون ، ورُكِعَ لا يسجدون قد مُلئت السموات والأرض منهم وعن العبادة لا يفترون.. كيف يتصور ان يكون (الرحمة) لهم غافلاً عن ذكر الله ، أو فاتراً عنه ، ولو للحظة واحدة ، حتى ولو كان سهواً ، وهذا الدليل الاخير بالخصوص مختصّ بنبينا وآله عليهم السلام. ألا نستشف من ذلك عصمتهم بالاضافة إلى نكاتٍ أخرى لا تخفى على اللبيب ؟

٦ - قوله تعالى : (سنقرئك فلا تنسى) (٣).

(١) مجمع البيان ٣ : ٤٣٣.

(٢) سورة الانبياء : ١٠٧|٢١.

(٣) سورة الأعلى : ٦|٨٧.

[٧٢]

(وهي عامة ، فإنّ المفعول لا يتعين تقديره بالقراءة ، ولا قائل بالفرق بين ما قبل نزول الآية ، وقبل القراءة ، وما بعدها ، فالفارق خارقٌ بالاجماع) (١). وهذه « اللأ » ليست ناهية ، بدليل عدم حذف حرف العلة ، فهي إذن نافية فيثبت المطلوب.

٧ - قوله تعالى : (وتعيها أذنٌ واعية) (٢).

روى الطبرسي وغيره من طرق العامة والخاصة أنها نزلت في أمير المؤمنين عليه السلام ، وانه قال : « ما سمعتُ شيئاً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنسيته » (٣).

وهذا عام مطلقٌ في التبليغ وغيره ، فيستحيل النسيان على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطريق الأولوية (٤).

٨ - قوله تعالى : (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إنّ الله شديد العقاب) (٥).

قال صاحب الميزان : والآية مع الغض عن السياق عامة تشمل كل ما أتاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حكم فأمر به ، أو نهى عنه. وقوله : (واتقوا الله إنّ الله شديد العقاب) تحذير لهم عن مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم تأكيداً لقوله : (وما

(١) التنبيه بالمعلوم|الشيخ الحر العاملي : ٧٨.

(٢) سورة الحاقة : ١٢|٦٩.

(٣) مجمع البيان|الطبرسي ، في تفسير هذه الآية المباركة.

(٤) التنبيه بالمعلوم|الشيخ الحر العاملي : ٧٧.

(٥) سورة الحشر : ٧|٥٩.

[٧٣]

آتاكم الرسول... (١).

بل ورد (في الكافي باسناده عن زرارة أنه سمع أبا جعفر وأبا عبد الله عليهما السلام يقولان : « إن الله عزَّ وجلَّ فَوَّضَ إلى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم أمر خلقه ، لينظر كيف طاعتهم ، ثم تلى هذه الآية (ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) » ، والروايات عنهم عليهم السلام في هذا المعنى كثيرة ، والمراد بتفويضه أمر خلقه كما يظهر من الروايات امضاؤه تعالى ما شرَّعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لهم ، وافترض طاعته في ذلك ، وولايته أمر الناس) (٢).

٩ - قال تعالى : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فاتمهن قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتي قال لا ينال عهدي الظالمين) (٣).

يمكن البحث في دلالة هذه الآية المباركة كما يلي :

المحور الأول : في معنى الظلم والظالمين نجد في القرآن الكريم إضافة إلى هذه الآية موارد كثيرة : قال تعالى (... والكافرون هم الظالمون) (٤) ، وقال تعالى : (فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك فأولئك هم

الظالمون) (٥) ، وقال تعالى : (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك

(١) الميزان|الطباطبائي ١٩ : ٢٠٤ .

(٢) الميزان ١٩ : ٢١٠ .

(٣) سورة البقرة : ١٢٤|٢ .

(٤) سورة البقرة : ٢٥٤|٢ .

(٥) سورة آل عمران : ٩٤|٣ .

[٧٤]

هم الظالمون) (١) ، وقال تعالى : (إنَّ الشُّرَكَاءَ لظُلْمٌ عَظِيمٌ) (٢) ، وقال تعالى : (إنَّما السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبِغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ أَوْلَانِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (٣) ، ويمكن ان يكون الإنسان ظالماً لنفسه ، قال تعالى : (فمنهم ظالمٌ لنفسه) (٤) ، وقال تعالى : (ومن ذريتهما محسنٌ وظالمٌ لنفسه مبينٌ) (٥) ، وقد بيَّن كيفية ظلم الإنسان لنفسه بقوله تعالى : (ومن يتعدَّ حدودَ اللَّهِ فقد ظلم نفسه) (٦) ، وقال تعالى : (ومن يتعدَّ حدودَ اللَّهِ فأولئك هم الظالمون) (٧) .

مؤدى الآيتين الكريمتين الاخيرتين يجب ألا يراد التعدي لحدود الله مطلقاً ، أي سواء كان التعدي عن عمد أم سهو ، لأنه اذا تعدى حدود الله تعالى عمداً فواضح ، وإذا تعدى سهواً ، فهو متعدٍ ظالم لنفسه ، إلا أنه معذورٌ فالعقوبة ترتفع إلا أنَّ الظلم يبقى حتى وإن كان معذوراً .

وبه يظهر ان الإمام يجب ألا يكون مخظناً أصلاً ، وإلا لكان ظالماً في ذلك المصادق بالذات ، فيشمله انه من الظالمين ، فلا يمكن ان يناله عهد الله تعالى ، فيجب ان يكون معصوماً مطلقاً .

(١) سورة المائدة : ٤٥|٥ .

(٢) سورة لقمان : ١٣|٣١ .

(٣) سورة الشورى : ٤٢|٤٢ .

(٤) سورة فاطر : ٣٥|٣٥ .

(٥) سورة الصافات : ٣٧|١١٣ .

(٦) سورة الطلاق : ١|٦٥ .

(٧) سورة البقرة : ٢٢٩|٢ .

[٧٥]

المحور الثاني : قال تعالى : (يوم يعضُّ الظالم على يديه يقول يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلاً) (١).
فهذه الآية تُظهر لنا أنّ الظالم في جهة ، وفي الجهة الأخرى يكون الرسول ، فعليه لا يمكن ان يكونا في مصداق واحد جزماً. ومنه نستشف أنّ الرسول يجب الا يكون ظالماً أصلاً ، ولو نوقش في هذا ، فالمحور الثالث يُجلى فيه الامر أكثر وأنصح.

المحور الثالث : قال إبراهيم عليه السلام : (ومن ذُرَيْتِي...) طلب هذا الأمر الجليل لبعض ذريته ، ولا بد وان يكون مقصوده الذي يكون منهم مؤمناً ، فحاشاه ان يطلب هذا الأمر الجليل لغير المؤمن كما هو واضح ، ولأنه خاطب أباه أزر من قبل فقال له : (.. أتتخذ أصناماً آلهةً إني أراك وقومك في ضلالٍ مبين) (٢) ، فكيف يطلب هذا الامر لضال ؟ !

وقد قال كذلك عند البيت الحرام : (ربِّ اجعل هذا بلدًا آمناً وارزق أهله من الثمرات من آمن منهم بالله واليوم الآخر...) (٣) فهو يدعو بالرزق للذين آمنوا خاصة ، فكيف يطلب الإمامة لغيرهم ؟ !! هذا أولاً.
وثانياً : لا بد وان يكون ذلك مؤمناً في حال كونه غير فاسق ، لأنه يعلم أنّ المتلبس بالفسق لا يمكن ان يكون إماماً للمؤمنين ، إذ إنه هو عليه السلام لم يحز هذا المنصب إلا بعد التسليم المطلق لله تعالى ، وبعد الرسالة ، والخلة.

-
- (١) سورة الفرقان : ٢٧|٢٥ .
(٢) سورة الأنعام : ٧٤|٦ .
(٣) سورة البقرة : ١٢٦|٢ .

[٧٦]

وهذه المعاني لا بد وان تكون موجودة في ذهنه المنار بالايمان لدرجة التسليم.
فإذا كان كذلك ، فما معنى قول الباري عزّ وجلّ بعد ذلك : (لا ينال عهدي الظالمين) إذا استثنينا الكافر والفاسق الفعلي الذي يظهر منه أنه قد أخبر بذلك ، لرفع ما ليس متبادراً ومتداخلاً في ذهن الخليل عليه وعلى نبينا وآله السلام ، فبين له الباري عزّ وجلّ من أنّ العهد لا ينال من ليس مؤمناً فحسب بل حتى المؤمنين الخواص ، وإنّ ذلك المقام لا بد وان يكون للذي لم يرتكب ، ولن يرتكب ظلماً أبداً ، سواء كان متلبساً بالظلم ، أم لا ، مستغفراً وتائباً من ذنبه لله تعالى أم لا ، صغيراً كان أو كبيراً ، كما يُشعر بذلك ، قوله سبحانه : (لا ينال عهدي الظالمين) ويريد ان يبين نكتة أخرى ، بأنّ الظلم لا يفارق طبيعة الذرية ، والذرية مجموع ، فعليه أتى بالجمع وقال تعالى : (لا ينال عهدي الظالمين) ولم يقل لا ينال عهدي الظالم ، هذا أولاً.
وثانياً : ليبين أنّ هناك بعده بإشارة لطيفة أئمة وليس إماماً واحداً ، وفي ذريته بالخصوص وإن كان هذا المعنى أبعد غوراً من ذلك.

١٠ - قال تعالى : (اطيعوا الله واطيعوا الرسول...) (١).
نستفيد من هذه الآية المباركة استفادات عديدة ، منها :
الاستفادة الأولى : اطاعة الله سبحانه جاءت في الآية المباركة خالية

-
- (١) سورة النساء : ٥٩|٤ .

[٧٧]

من أيّ قيد ، وبما أنّ طاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم جاءت كذلك وعطفت على اطاعته تعالى ، إذأ يجب ان تكون مطابقة لها كما هو الظاهر.

الاستفادة الثانية : بما أنّ الله سبحانه منبغ العصمة ، إذاً يجب ان يكون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم معصوماً ، وإلا لاختلت الاطاعة الثانية ولما عَطِفَتْ على الاطاعة الأولى كما هو ظاهر.

الاستفادة الثالثة : قوله تعالى في نهاية هذه الآية المباركة : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خيرٌ واحسنٌ تأويلاً) (١).

يظهر وجوب كون الرسول صلى الله عليه وآله وسلم معصوماً وإلا لطلب منهم ان يردّوه إلى الله فقط ، لنلا يحدث الخطأ بخطأ رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، ولما قال في نهاية الآية (ذلك خيرٌ واحسنٌ تأويلاً) لأنّه ان لم يكن معصوماً لأغرانا الله بالباطل سبحانه وأدلانا به ، هذا أولاً.

وثانياً : إنّ الارجاع الى الله غير واضح على ما هو عليه ، لأنّ الله غير ملموس ولا محسوس فالارجاع إليه ارجاع إلى حكمه ، وحكمه مستفاد من قبل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وهو الذي يمثله (٢).

(١) سورة النساء : ٥٩/٤.

(٢) وقد قال الله سبحانه : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) فردّوه إلى أن نحكم بكتابه.. « وقد بين الإمام علي سلام الله عليه قبل ذلك في نفس الخطبة ، وهذا القرآن إنّما هو خط بين الدفتين لا ينطق بلسان ولا بدّ له من ترجمان وانما ينطق عنه الرجال... ». ومن أولى من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في النطق عنه. نهج البلاغة/شرح الشيخ محمد عبده : ٢٥٨.

[٧٨]

فقوله تعالى (فردّوه إلى الله) كافٍ ، أو إلى الرسول كذلك على هذا ، إلا أنّه لم يكتف بذلك بل قال فردّوه إلى الله والرسول ، ليبين لنا ان الردّ إلى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة الردّ إلى الله ، وما بينه الرسول بمنزلة ما بينه الله سواءً أظهر هذا الرسول وقال هذا حكم الله ، أم لم يظهر ذلك ، حتى وان قال هذا حكمي كما هو بين في أي أمر صدر منه ، وما هذا الأمر إلا العصمة.

ولعلّه لما ذكرنا لم يتكرر حرف الجر ، بل عطف الرسول على الله بدونه ، ليدلنا على عدم الاتينية في ذلك ، بعد ان كرر لفظ الاطاعة ليؤكدها وليركزها في أذهان الذين آمنوا.

الاستفادة الرابعة : عطف أولى الأمر على الرسول واطاعتها على اطاعة الله يقتضي عصمتهم لما قدّمناه في عصمة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

بل نقول أكثر ببركة ورود أمر واحد بالاطاعة للرسول ولأولي الأمر فاطاعتها واحدة ، ولذا لم يذكر أولى الأمر مرة اخرى في نهاية الآية لاندكاكهم في الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، وللبيان والتوضيح اتى بهم أولاً ، وللاختصار ولبيان وحدتهم بعد أن جعل لهما اطاعة واحدة لا يذكر الا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، أخيراً وهو واضح بحمد الله وبركته.

ولو جوّزنا الآ تكون اطاعة أولى الأمر مطلقة كما كانت اطاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم للزم ان يكون استعمال اللفظ اما من باب استعمال المشترك في أكثر من معنى ، وهذا ما لا يجوزّه أكثر أصحاب التحقيق ان لم يكن كلهم.

[٧٩]

أو من باب المجاز ، وهو خلاف الظاهر ، فضلاً من ان السياق لا يساعد عليه بعد قوله تعالى : (فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول..) ولم يذكر أولى الأمر لما ذكرناه ، وبعد قوله ختاماً : (ذلك خيرٌ واحسنٌ تأويلاً) ، وقد « وصل الله طاعة ولي أمره بطاعة رسوله وطاعة رسوله بطاعته ، فمن ترك طاعة ولاة الأمر لم يطع الله ورسوله » (١).

وقد أقر الرازي بدلالة هذه الآية على العصمة (٢) ولكنّه لحاجة في نفسه أول أولى الأمر بأهل الاجماع بلا دليل يركز عليه. وقد ردّه الشيخ محمد حسن المظفر قدس سره في دلائل الصدق (٣) ، وفيه أنّ المنصرف من أولى الأمر من له الزعامة وهذا خلاف أهل الاجماع ، وهذا الرد نوافق عليه.

إنّ ظاهر الآية إفادة عصمة كل واحد منهم لا مجموعهم ، لأنّ ظاهرها ايجاب اطاعة كل واحد منهم ، وهذا غير واضح من الآية المباركة ، ولذا يستطيع ان يدعي خلافه ، على ان العمل بمقتضى الاجماع ليس من باب الطاعة لهم ، لأنّ الاجماع من قبيل الخبر الحاكي. وهذا ليس محلّ ذلك ففيه ما فيه.

فلم يبق إلا ان التمسك بان تأويله لأولي الأمر بأهل الاجماع خلاف الظاهر أصلاً ويحتاج إلى دليل واضح ، لا سبيل له ، ولا دلالة للآية المباركة

- (١) الكافي ١ : ١٨٢ .
(٢) يراجع للاطلاع على رأيه تفصيلاً كتابه : مفاتيح الغيب ٣ : ٢٥٧ .
(٣) دلائل الصدق | الشيخ محمد حسن المظفر ٢ : ١٧ - ١٨ .

[٨٠]

عليهم لا من قريب ولا من بعيد ، مع الانصراف المذكور أولاً فيتعين من له الزعامة والإمامة ، وهو الإمام بزعمنا لا غير .
وقد أشكل الرازي (١) على ان المراد بهم الأئمة عليهم السلام بوجوه مشوهة :
الوجه الأول منها : ان الطاعة لهم مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم وإذا قلنا انه يجب علينا ذلك ، إذ صرنا عارفين بهم وبمذاهبهم صار مشروطاً وهو مطلق .
وفيه :
أ - النقص : بطاعة الله ورسوله وطاعة أهل الاجماع على رأيه .
ب - الحل : فالطاعة ليست مشروطة بمعرفتهم وقدرة الوصول إليهم ، بل مطلقاً كما هي طاعة الله ورسوله...
فيجب تحصيل المعرفة بهم ، كما في معرفة الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم وإلا لو التزمنا بما ذكر في أولي الامر لوجب ذلك أيضاً في الله والرسول وهو كما ترى .
الوجه الثاني : ان أولي الأمر جمعٌ وعندهم لا يكون في الزمان إلا امامٌ واحد ، وحمل الجمع على الفرد خلاف الظاهر .
وفيه أن المراد هو الجمع ولكن بلحاظ التوزيع في الازمنة ، ولا منافاة فيه للظاهر بل نقول أكثر من ذلك وهو وجوب طاعتهم كلهم على حدٍ سواء ، وان كان الإمام واحداً في كل عصر ، وهذان مقامان مختلفان وهو

(١) مفاتيح الغيب الرازي ٣ : ٢٥٧ .

[٨١]

واضح لمن تدبر .
الوجه الثالث : (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول) (١) ، ولو كان المراد بأولي الأمر الإمام المعصوم لوجب ان يقول فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الإمام .
وفيه : ان الرد إلى أولي الأمر أيضاً مأمورٌ به ، لكن اكتفى عن ذكرهم في آخر الآية بما ذكره في أولها من مساواة طاعتهم بطاعة الله ورسوله (٢) ، بل نقول أكثر من ذلك من ان المصدر الرئيس للتشريع هو الله سبحانه ، ولا يجب اطاعة أي مخلوق ، فهو الأساس في الاطاعة ، واطاعة المخلوقين تأتي وترشح من الباري عز وجل ، فذكر تفصيلاً من تجب طاعته ابتداءً وفصلً ، ثم أخيراً بين الطرفين الأساسيين في عملية الاطاعة وهي المرسل والمرسل ، لأن الأساس اطاعة الله ثم بواسطة المرسلين تترشح هذه الاطاعة كما انه بالمعاجز يثبتها .
وثبوت الإمامة وولاية الأمر متوقفة على الرسول لبياتها وتوضيحها ، فولاية الأمر مستفادة من الله ورسوله .
فولاية الأمر هي كذلك من الامور التي يمكن ان يقع التنازع فيها كما وقع ، وهذا الارجاع إرجاع كلي ، ولو أرجع إليهم أيضاً للزم الدور كما هو واضح ، فلذا لم يذكر الرد إلا إلى الله والرسول . وكما ذكرنا أولاً ولاية الأمر

(١) سورة النساء : ٥٩ | ٤ .
(٢) دلائل الصدق | الشيخ محمد حسن المظفر ٢ : ١٩ .

[٨٢]

مندجة في المرسل لا تفترق عنه فهو المصدر لها ومبينها ، ولهذا وذكر الإرجاع إليه مكتفياً به كما هو واضح لمن ألقى السمع وهو بصير (١).
ومن نافلة القول صرف الوجه لاشكالٍ ربّما راود بعضهم هذه الأيام مفاده : إنّ الاطاعة هنا شأن الاطاعة للعلماء بلا فرق في ذلك أصلاً ، فكيف أطلقتم هنا ولم تطلقوا هناك ؟ !
وإذا كانت هناك محدّدة فهنا كذلك. والاطاعة للعلماء لا تدل على عصمتهم. فالاطاعة لاولياء الأمر أو للنبي المرسل صلى الله عليه وآله وسلم لا تدل على العصمة ، كذلك.
والجواب : إنّ بين الاطاعتين فرقاً ، وبين الموردين فرقاً آخر. فهل يقول صاحب هذا الاشكال في العلماء ومنهم الصحابة بأنّ أقوالهم وأفعالهم وتقريراتهم حجّة ، كما هو الأمر بالنسبة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ؟
إن قال بحجيتها خرج عن مسلك العلماء وطريقتهم. وإن قال بعدم حجيتها ظهر الفرق ، وذلك لأنّ الصحابي أو العالم إذا فعل فعلاً مثلاً ، نحمل فعله على محمل الصحة ، وإنه لا يخالف الشرع بتصرفه بدواً ، كأي مسلم ، إلا أننا نحتمل فيه :
١ - التأويل الخاطى لقول المعصوم.

(١) والذي يوجب الاطمئنان أكثر من ذلك كلّهُ أن هناك روايات جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تفسير هذه الآية المباركة بالأئمة الطاهرين عليهم السلام فضلاً عن الروايات التي يعضد بعضها بعضاً من ان خلفاءه اثنا عشر خليفة وهو ما ينطبق كلياً على ما تدعيه الإمامية وهو كافٍ في ابطال ما ذهب إليه الرازي في توجيهه أو ما ادعاه غيره بغيرهم ولم ترد في ذلك ولا رواية واحدة تؤيد ما ادعوه من التأويل البعيد.

[٨٣]

٢ - النسيان.
٣ - السهو والغفلة.
٤ - عدم وصول الحكم اليه ، فعمل على ما ارتكز في ذهنه من اعتقادات سابقة ، الله أعلم بمنشئها.
٥ - والاحتمال الاخير ، وإن كان ضعيفاً إلا أنه يبقى كاحتمال وارد وإن كانت نسبته ضئيلة بالقياس إلى تلك الاحتمالات ، وهو الاحتمال القائل ، بالمخالفة العمدية للشارع المقدس ، لكونه غير معصوم فيحتمل فيه الفسق.
فبناءً على هذه الاحتمالات لا يُعدُّ فعله حجّة لنا ، ولا علينا ، وإن كنا نُصَحِّحُ فعله الذي فعله ، بحمل عمل المسلم على الصحة ، لكن بما هو عمل شخصي له لا يمكن استنباط حكم شرعي منه.
فنتفّع الاصول العقلانية من اصالة عدم الخطأ ، واصالة عدم السهو أو الغفلة في ذلك فقط ، لا غير.
فإذا كان كذلك لا يمكن ان يُقاس النبي بهذا أبداً ، وذلك لأنّ فعله ليس خاصاً به حتّى نحمله على تلك المحامل ، هذا أولاً.
وثانياً : إذا أخطأ العالم الحكم الواقعي لا يقدر بالاحكام الالهية أي شيء. وينتهي هذا الحكم الظاهري بانتهاج عمل هذا العالم.
وأما إذا أخطأ المبلّغ المباشر عن الله تعالى فالحكم الالهي سيتغير ،

[٨٤]

ويبتدل ، ولا تشفع لنا الاصلوات كلها في رده لاصله ، فيكون النبي قد أصدر حكيمين أو ثلاثة لواقعة واحدة فتغير أحكام الله تعالى ولا تظهر أبداً.
 وبتعبير آخر المبلغ المباشر عن الله تعالى مثل النبي يكون مصدرأ ومظهرأ للحكم الالهي ، فلايذ ان يكون مظهرأ له على حقيقته وواقعه. وهذه الاصول اجراؤها يكون لمجرد تمشية الامور الظاهرية في وقت معين ولشخص أو أشخاص معينين.
 فلا يمكن تطبيقها على مسلك الرسول أو الإمام وذلك لأنهما مظهران لاحكام الله الواقعية والحقيقية ، وإلا لانفتت فائدة بعثة الرسول كما هو ظاهر لكل عين ، فبناءً على هذا الاطاعة تكون مطلقة بالنسبة للنبي والإمام كما هي للباري عز وجل.
 أما الاطاعة للصحابي ومثله للعالم فهي مقيدة بقيود كثيرة ، قد يظهر بعضها في هذه الرواية المباركة :
 عن الإمام الحسن العسكري عليه السلام : « قال رجل للإمام الصادق عليه السلام فإذا كان هؤلاء القوم من اليهود لا يعرفون الكتاب إلا بما يسمعون من علمائهم ، لا سبيل لهم إلى غيره ، فكيف ذمهم الله بتقليدهم والقبول من علمائهم وهل عوام اليهود إلا كعوامنا يقلدون علماءهم ؟ !
 فقال عليه السلام : بين عوامنا وعلمائنا ، وبين عوام اليهود وعلمائهم

[٨٥]

فرق من جهة ، وتسوية من جهة.
 أما من حيث استوتوا فإن الله قد ذم عوامنا بتقليد علمائهم ، كما ذم عوامهم بتقليد علمائهم.
 وأما من حيث افترقوا فلا.
 قال : بين لي يا بن رسول الله.
 قال عليه السلام : إن عوام اليهود كانوا قد عرفوا علماءهم بالكذب الصراح ، وبأكل الحرام والرشاء ، وتغيير الاحكام عن وجهها ، بالشفاعات ، والعنايات ، والمصانعات ، وعرفوهم بالتعصب الشديد الذي يفارقون به أديانهم ، وانهم اذا تعصبوا ، أزالوا حقوق من تعصبوا عليه ، واعطوا مالا يستحقه من تعصبوا له من أموال غيرهم ، وظلموهم من أجلهم ، وعرفوهم مقارفون المحرمات ، واضطروا بمعارف قلوبهم إلى ان من فعل ما يفعلونه فهو فاسق ، لا يجوز ان يصدق على الله ، ولا على الوسائط بين الخلق وبين الله. فلذلك ذمهم لما قلدوا من قد عرفوا ، ومن علموا أنه لا يجوز قبول خبره ، ولا تصديقه في حكايته ، ولا العمل بما يؤديه اليهم ، عمّن لم يشاهدونه. ووجب عليهم النظر بأنفسهم في أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذا كانت دلالة أوضح من ان تخفى ، وأشهر من أن لا تظهر لهم.
 وكذلك عوام أمتنا ، إذا عرفوا من فقهاءهم الفسق الظاهر

[٨٦]

والعصبية الشديدة ، والتكالب على حطام الدنيا ، وحرامها ، وإهلاك من يتعصبون عليه ، وان كان لاصلاح أمره مستحقاً ، وبالترفراف بالبر والاحسان على من تعصبوا له ، وان كان للاذلال والاهانة مستحقاً. فمن قلد من عوامنا مثل هؤلاء الفقهاء فهم مثل اليهود الذين ذمهم الله تعالى بالتقليد لفسقة فقهاءهم.
 فأما من كان من الفقهاء صانناً لنفسه ، حافظاً لدينه ، مخالفاً على هواه ، مطيعاً لأمر مولاه ، فللعوام ان يقلدوه ، وذلك لا يكون الا بعض فقهاء الشيعة لاجميعهم.
 فإنه من ركب من القبانح والفواحش مراكب فسقة فقهاء العامة فلاتقبلوا منهم عناً شيناً ، ولا كرامة.
 وإنما كثر التخليط فيما يتحمل عناً أهل البيت لذلك.
 لأن الفسقة يتحملون عناً فيحرفونه بأسره لجهلهم ، ويضعون الاشياء على غير وجوها ، لقلّة معرفتهم.
 وآخرون يتعمدون الكذب علينا ليجزوا من عرض الدنيا ما هو زادهم إلى نار جهنم.
 ومنهم قوم نصاب لا يقدرّون على القدح فينا ، فيتعلمون بعض علومنا الصحيحة ، فيتوجهون به عند شيعتنا ، وينتقصون بنا عند نصابنا ، ثم يضيفون اليه اضعافه ، واضعاف

[٨٧]

اضعافه من الأكاذيب علينا التي نحن براء منها ، فيقبله المستسلمون من شيعتنا على أنه من علمونا . فضلوا وأصلوا . وهم أضرّ على ضعفاء شيعتنا من جيش يزيد على الحسين بن علي عليهما السلام وأصحابه » (١).

من هذه يتضح الفرق ، فليس كل فقيه يجب اتّباعه ، وليس كل عالم ، فإذا اختلفت الكلية ، يكون المصدّق منهم التابع لشرع الله تعالى ، فتدور طاعته مدار اتّباعه للشرع ، بينما في المعصوم يدور الشرع مداره ، فهذا هو الفرق بين المقامين ، فهنا تجب الطاعة مطلقاً ، بينما في الفقيه أو العالم لاتجب مطلقاً ، بل ضمن حدود ما رسمه الشارع المقدّس لنا .

وهناك فرق آخر : إنّ العالم العادل لا طريق إلى معرفة عدالته ، إلاّ الإسلام ، وعدم ظهور الفسق ، وحسن الظاهر . وبذا صرّح كلٌّ من الشهيد الأول (٢) ، والمحقق الكركي (٣) ، وصاحب الجواهر (٤) ، والشيخ الاعظم الانصاري (٥) .

فإذا أخل بشيء من الواجبات ، أو ارتكب المحرمات تختلّ عدالته .

(١) الاحتجاج الطبرسي ٣ : ٥٠٨ - ٥١٢ | ٣٣٧ انتشارات الأسوة التابعة لمنظمة الأوقاف والشؤون الخيرية - قم .

(٢) النكرى : ٢٦٧ . والدروس : ٥٤ .

(٣) رسائل المحقق الكركي ، الرسالة الجعفرية ١ : ١٢٦ .

(٤) الجواهر ١٣ : ٢٩٩ .

(٥) رسائل فقهية ، رسالة في العدالة : ٨ المؤتمر العالمي .

[٨٨]

أما الإمام : فلا يمكن ان يُقال بحقه ذلك . وذلك لأنّ طريق معرفة عصمته ليس الإسلام ، وعدم ظهور الفسق ، وحسن الظاهر . بل الطريق إليها إما النصّ كما قلنا ، أو المعجزة ، فإذا كان كذلك : فما يقوم به هو الإسلام بعينه . فإذا أمر ذلك لا تجب اطاعته إلاّ ضمن حدود الإسلام ، وعدم ظهور الفسق ، وحسن الظاهر . وإذا أمر هذا تجب اطاعته على كل حال . فظهر الفرق .

فأذن اطاعة الإمام عليه السلام ، ليست مثل اطاعة أيّ شخص آخر .

وبتعبير علمي دقيق : إنّ كل حجة لا تنتهي إلى العلم فهي ليست بحجة ، لأنّ القطع هو الحجة الوحيدة التي لا تحتاج إلى جعل ، وبها ينقطع التسلسل ويرتفع الدور . وهذه الأصول العقلانية التي يفرع إليها الناس في سلوكهم مع بعضهم لا تحدث علماً بمدلولها ، ولا تكشف عنه أصلاً لا كشفاً واقعيّاً ولا تعديباً .

أما نفي الكشف الواقعي عنها فواضح لعدم التلازم بين إجراء أصالة عدم الخطأ في سلوك شخص ما ، وبين أصابة الواقع والعلم به ، ولو كان بينهما تلازم عقلي لأمكن إجراء هذا الاصل مثلاً في حق أي شخص واعتبار ما يصدر عنه من السنة ، ولا خصوصية للنبي في ذلك .

وأما نفي الكشف التعبدي عنها فلأنه مما يحتاج إلى جعل من قبل الشارع ، ومجرد بناء العقلاء لا يعطيه هذه الصفة ما لم يتم امضاؤه من قبله ، وشأنه في ذلك شأن جميع ما يصدر عن من عادات

[٨٩]

وتقاليد وأعراف .

والسر في ذلك ان القطع بصحة الاحتجاج به على الشارع لا يتم إلاّ اذا تم تبنيه من قبله وعلم ذلك منه . وكل حجة لا تنتهي إلى القطع بصحة الاحتجاج بها فهي ليست بحجة (١) .

- ١١ - وقال تعالى : (وإذا جاءهم أمرٌ من الخوفِ أو الأمنِ أذاعوا به ولو ردّوه إلى الرسولِ وإلى أولي الأمرِ منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لا تبعثم الشيطان إلا قليلاً) (٢).
- فهنا لدينا عدّة من العناوين :
- ١ - الذين يأتيهم الامر ويذيعون به.
 - ٢ - الذين يردّون الامور إلى الرسول وإلى أولي الأمر.
 - ٣ - الرسول.
 - ٤ - أولو الأمر.
- وفي قوله تعالى : (لعلمه الذين يستنبطونه منهم...) عنوان خامس المستنبطون للحكم.

(١) الاصول العامة للفقهاء المقارن ، السيد محمد تقي الحكيم : ١٣٠ .
(٢) سورة النساء : ٤ | ٨٤ .

[٩٠]

ومن الآية الكريمة يظهر أنّ العنوان الثاني داخل في ظل العنوان الأول بل هو جزء منه لا بالجزئية الحقيقية ، بل بمعنى أنّ هؤلاء المذيعين لو ردّوا الامور قبل ذلك إلى من ذكر في الآية لعلموا الحق في الأمر ، فهم منهم من هذه الجهة كما لا يخفى.

أولاً : وقبل كلّ شيء نقول أنّ الظاهر من تعدد العنوان تعدد المعنوي إلى ان يثبت ان العناوين لواحد ، وخاصة اذا وردت في كلام واحد ، يساعد ظاهره على ذلك ، ثم سياق الآية كما نرى يدل على المغايرة .

ثانياً : نتساءل ما المقصود بـ (أولي الأمر منهم) هنا ؟

هناك دعويان يطفحان هذه الايام في الخارج ولا ثالث لهما .

- ١ - ان يكونوا هم الحكام .
- ٢ - ان يكونوا الأئمة المخصوصين الذين نعتقد امامتهم .

فإن كان الأول لزم منه عدم صدق ذلك ؛ وذلك لأنّ أغلب هؤلاء كما يعلم المطلعون على التاريخ الاسلامي من بدايته إلى الآن يعلمون علم اليقين بأنّ أغلبهم إن لم نقل كلهم لا علم لهم باحكام الله ، فكيف يرجع الله تعالى المؤمنين اليهم لمعرفة احكامه منهم ، وهذا ما لا يفعله جاهل فضلاً عن رب العزة سبحانه ، هذا أولاً وأما ثانياً فنقول بما ان الحكام كذلك إلا نقرأ أو نفرين فلا يمكن ان يُصب العموم فيهما ، لانه نادر الوقوع وقليله ، فلا يفعل ذلك مبتدئ في اللغة فضلاً عن أعجز كتابه من هذه الجهة بالخصوص ومن جهات آخر البشر قاطبة .

[٩١]

ثم نقول ثالثاً : إذا تم الرجوع الى أولي الأمر هؤلاء فما فائدة وجود الذين يستنبطونه منهم ، بعد ان سمعوا الحكم ورأوا ما يفعله الحاكم ، ولا تخلو بلاد منهم لانه اذا قلنا بانها تشمل الرأس الاكبر في الحكم فهي تشمل كل رأس كذلك في كل منطقة ولو صغيرة ، فما أدخل ذلك أدخل هذا ، ولا فرق ، فلا تبقى فائدة للمستنبطين ، وأما على قولنا فالفائدة مستمرة سواء بحضور الإمام أم بغيته كما هو ظاهر .

ورابعاً : ان قيل ان الظرف الذي يلي أولي الامر يقتضي ان يكون أولو الأمر من اولئك الذين أذاعوا ، فنقول : بالاضافة إلى ما قدّمناه ، واستبعاد ان يكون أولو الأمر منهم بالخصوص ، ان الظرف راجع إلى الرسول وإلى أولي الأمر كليهما . ولا يقدح شيء في ذلك بعد قوله تعالى : (كما ارسلنا فيكم رسولاً منهم...) (١) . وبعد قوله تعالى : (لقد جاءكم رسولٌ من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم) (٢) . ولم يكن هو منهم بشيء من الضلالة التي كانوا فيها ، فالظاهر كونه ظرفاً مستقراً أي أولو الأمر الكائنون منكم ، هذا أولاً .

وثانياً : إذا كان أولو الأمر ممن أذاع ذلك الأمر من الأمن أو الخوف كيف يرث إليهم ما صدر منهم ليقوم ، ولا يمكن ان يكون الرسول كذلك فعطف اولئك عليه يعلم منه انهم كذلك لا يمكن صدور تلك الاداعة منهم لذا يجب ان يكونوا غيرهم .

-
- (١) سورة البقرة : ١٥٢|٢ .
(٢) سورة التوبة : ١٢٨|٩ .

وأخيراً من حقنا ان نسأل : هل ان الحكام الذين رأينا فضلاً عمّن سمعنا عنهم وقرأنا ، هل من المعقول ان الله سبحانه يجعل هؤلاء بمنزلة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ويرجع احكامه اليهم ؟ !! فما اتعسنا وأشقانا.. فكم حللوا حراماً وحرّموا حلالاً حتى وصل الجهل ببعضهم بان ضرب كتاب الله عرض الحائط وتمسكوا بما قاله الناقص!!

ولا يمكن ان يكونوا كما قيل (١) :

أ - الخلفاء.

ب - أمراء السرايا.

ج - العلماء ، أو حتى غيرهم.

لكلّ ما قلناه وذكرناه أو لبعضه كما لا يخفى على من تدبّر وتفكّر في المقام.

ونقول من جهة اخرى انه لا يمكن ان يكون المستنبطون هم الرسول وأولي الأمر ، وذلك :

١ - لأنّ الرسول لا يمكن ان نُثبِت في حقّه الاستنباط ، بل انه (وما ينطق عن الهوى * إن هو إلا وحيّ يوحى) (٢). والاستنباط للحكم غير

(١) نقل بعض الاقوال صاحب مجمع البيان في تفسير هذه الآية المباركة ، كما نقل في الدر المنثور في تفسير آية (اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) مع جمع وطرح حوالي تسعة اقوال ٢ : ١٧٦ .

(٢) سورة النجم : ٥٣ - ٥ .

[٩٣]

تلقية وإلقائه للناس بنفسه.

٢ - ولا يمكن ان يكون أولو الأمر كذلك لأنهم قد عطفوا على الرسول في الارجاع إليه وإليهم ، ولو كانوا مستنبطين أيضاً لما أرجع إليهم مع الرسول.

٣ - ولما كان ثمة فائدة في ذكرهم معه لأنّ المستنبط أعم مطلقاً من ولي الأمر على بعض الآراء ، وبينهما عموم وخصوص مطلق على الباقي ، فلا فائدة في الارجاع على الشق الأول اذا كان أولو الأمر ليس فيهم مستنبط أصلاً ، فلا علم حينئذ.

وكذا على الشق الثاني في المصاديق المختلفة كما هو ظاهر ، أما على قول الاختلاف فالارجاع فاندته ظاهرة وبيّنة ، لأنّ من أساس التشريع الرسول وأولي الأمر ، فالارجاع إليهم في الاستنباط عملية مطلوبة على كل حال. خاصة مع اعتضاد ما ذكرنا بورود بيان أولي الأمر بالمعصومين عليهم السلام على ما روى صاحب مجمع البيان الشيخ الطبرسي قدس سره عن أبي جعفر عليه السلام ، كما روى عنه وعن أبي عبدالله عليه السلام : « أنّ فضل الله ورحمته : النبي وعلي ».

وعن جعفر بن محمد عليهما السلام في قول الله عزّ وجلّ : (ولو ردّوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم) ، قال : « نحن أولو الأمر الذين أمر الله عزّ وجلّ بالردّ إلينا » (١).

(١) مستدرک الوسائل|النوري الطبرسي ١٧ : ٢٧١|١٣ الباب السابع.

[٩٤]

من هذا يظهر بآته لا وجه لما قاله قدس سره ان ضمير (منهم) في قوله تعالى : (لعلمه الذين يستنبطونه منهم) يعود إلى أولي الأمر على الاظهر (١).

١٢ - (إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّرکم تطهيراً) (٢).

- لعلّ المراد بأهل البيت في هذه الآية المباركة الذي يجب أن يلتفت إليه علمياً هو :
- ١ - نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، لورود الآية المباركة في جملة خطابات متعلقة بهن.
 - ٢ - نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي وفاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.
 - ٣ - خصوص هؤلاء الخمسة عليهم السلام.
- وقد قال القرطبي : (والذي يظهر من الآية أنّها عامة في جميع أهل البيت من الأزواج وغيرهم ، وإنّما قال « ويظهركم » لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلياً وحسناً وحسيناً كانوا فيهم ، وإذا اجتمع المذكور والمؤنث غُلبَ المذكور) (٣) ووافقه الفخر الرازي على ذلك (٤) .

-
- (١) راجع مجمع البيان في تفسير القرآن|الطبرسي في تفسير نفس الآية المباركة ٢ : ٨٢ طدار التراث العربي - بيروت.
(٢) سورة الاحزاب : ٣٣|٣٣
(٣) الجامع لاحكام القرآن|القرطبي ١٣ : ١٨٣ .
(٤) التفسير الكبير|الرازي ٢٥ : ٢٠٩ .

[٩٥]

إلا أننا الآن نحاول ان نستقري الآية المباركة لنشاهد مدى دلالة ألفاظها ومعانيها على هذا الذي قالوه ، وهذا الظهور الذي ادّعوه .
إنّما : معنى إنّما اثبات لما يُذكر بعدها ، ونفي لما سواه ، والنفي والاثبات من أتقن وأشدّ موارد الكلام ، في دلالته على المعنى ، ولذا وردت عليه كلمة التوحيد .
فأية التطهير (تدل على حصر الارادة في اذهاب الرجس ، والتطهير) .
وكلمة أهل البيت سواء كان لمجرد الاختصاص أو مدحاً ، أو نداءً ، يدلّ على اختصاص اذهاب الرجس ، والتطهير بالمخاطبين بقوله : « عنكم » .
ففي الآية في الحقيقة قصران : قصر الارادة في اذهاب الرجس ، والتطهير . وقصر اذهاب الرجس والتطهير في أهل البيت (١) .
التطهير : التنزيه عن الاثم ، وعن كلّ قبيح (٢) .
الرجس : أمّا ان تكون هذه اللام للعهد أو ان تكون للجنس ، أمّا كونها عهدية فليست كذلك ، لأنّه ما عهد رجس في الكلام السابق حتى ترجع إليه .
فتبقى هذه علامة للجنس ، وبما ان معنى الجملة نفي ، إذ أنّ الباري

-
- (١) الميزان ١٦ : ٣٠٩ .
(٢) المجمل|احمد بن فارس : مادة طهر .

[٩٦]

يريد اذهاب الرجس ونفيه عنهم ، فهو يعمّ لأنّه لو تحقق مصداق ما للرجس وثبت ، ما صدق الكلام .
الرجس : لنتابع هذه الكلمة قرآنيّاً ، قال تعالى : (ومن يرد ان يضلّه يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنّما يصعد في السماء كذلك يجعل الله الرجس على الذين لا يؤمنون) (١) . وقال تعالى : (وأمّا الذين في قلوبهم مرض فرادتهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون) (٢) . وقال تعالى : (قل لا أجد في ما أوحى إليّ محرماً على طاعم يطعمه إلاّ ان يكون ميتةً أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنّه رجس ..) (٣) .
من هنا يتبين ان الرجس يطلق ويراد به القذارة المعنوية اذا صحّ التعبير بكلّ أنواعها ، كما هو ظاهر الآيتين

الأوليتين.
وأما ظاهر الآية الثالثة فإنَّ الرجس يُراد به الفذارة المادية ، فبناء على ذلك : تكون كلا القدارتين ذاهبتين عن هؤلاء بالخصوص. فيعمّ أذهاب جميع الأثام وكلّ القبايح المادية والمعنوية عنهم.
ولذا قالوا : (فمن المتعين حمل أذهاب الرجس في الآية على العصمة ، ويكون المراد بالتطهير في قوله :) **ويطهركم تطهيراً**) وقد أكد بالمصدر إزالة أثر الرجس بإيراد ما يقابله ، بعد أذهاب أصله).

-
- (١) سورة الأنعام : ١٢٥|٦ .
(٢) سورة التوبة : ١٢٥|٩ .
(٣) سورة الأنعام : ١٤٥|٦ .

[٩٧]

والمعنى : (إنّ الله سبحانه تستمر إرادته ان يخصكم بموهبة العصمة بأذهاب الاعتقاد الباطل ، وأثر العمل السيء عنكم أهل البيت ، وإيراد مايزيل أثر ذلك عليكم وهي العصمة).
ولا بأس بنقل تنمة كلام السيد الطباطبائي قدس سره فيما لو شملت الآية المباركة غير هؤلاء الخمسة أيّ كان هذا الغير : (ليس المراد بأهل البيت نساء النبي خاصة لمكان الخطاب الذي في قوله : « عنكم » ، ولم يقل : عنكنّ .
فإمّا أن يكون الخطاب لهنّ ولغيرهنّ .
أو يكون الخطاب لغيرهنّ أيّ كان هذا الغير .
وعلى أي حال فالمراد بأذهاب الرجس والتطهير مجرد التقوى الديني بالاجتناب عن النواهي ، وامتنثال الاوامر .
فيكون المعنى : إنّ الله لا ينتفع بتوجيه هذه التكاليف اليكم ، إنّما يريد أذهاب الرجس عنكم وتطهيركم ، على حدّ قوله : (ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج ولكن يريد ليطهركم ويتم نعمته عليكم) (١) .
وهذا المعنى لا يلائم شيئاً من معاني أهل البيت لمنافاته البيّنة للاختصاص المفهوم من أهل البيت ، لعمومه لعامة المسلمين المكلفين باحكام الدين .

-
- (١) سورة المائدة : ٦|٥ .

[٩٨]

وان كان المراد بأذهاب الرجس والتطهير التقوى الشديدة البالغة ، ويكون المعنى :
إنّ هذا التشديد في التكاليف المتوجهة اليكن أزواج النبي وتضعيف الثواب والعقاب ليس لينتفع الله سبحانه به ، بل ليذهب عنكم الرجس ويطهركم .
ويكون من تعميم الخطاب لهنّ ولغيرهنّ بعد تخصيصه بهنّ ، فهذا المعنى لا يلائم كون الخطاب خاصاً بغيرهنّ وهو ظاهر ، ولا عموم الخطاب لهنّ ولغيرهنّ ، فإنّ الغير لا يشاركنهن في تشديد التكليف ، وتضعيف الثواب والعقاب .
وان كان المراد أذهاب الرجس والتطهير بإرادته تعالى ذلك مطلقاً لابتوجيه التكليف ، ولا بتوجيه التكليف الشديد ، بل إرادة مطلقة لأذهاب الرجس والتطهير لأهل البيت خاصة بما هم أهل البيت ، كان هذا المعنى منافياً لتقييد كرامتهن بالتقوى .
وبهذا الذي تقدّم يتأيد ما ورد في أسباب النزول ان الآية نزلت في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلي وفاطمة والحسنين عليهم السلام خاصة لا يشاركنهم فيها غيرهم .
وهي روايات جمّة تزيد على سبعين حديثاً ، ما ورد منها من طرق أهل السنّة يزيد على ما ورد فيها من طرق

الشيعة.

فقد روتها أهل السنة بطرق كثيرة عن : أم سلمة ، وعائشة ، وأبي سعيد الخدري ، وسعد ، ووائلته بن الاسقع ، وأبي الحمراء ، وابن عباس ، وثوبان

[٩٩]

مولى النبي ، وعبدالله بن جعفر ، وعلي ، والحسن بن علي عليهما السلام ، في قريب من أربعين طريقاً. وروتها الشيعة عن علي ، والسجاد ، والباقر ، والصادق ، والرضا عليهم السلام ، وأم سلمة ، وأبي ذر ، وأبي ليلى ، وأبي الاسود الدؤلي ، وعمرو بن ميمون الاودي ، وسعد بن أبي وقاص ، في بضع وثلاثين طريقاً (١). قال تعالى : (**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً**) ، عن شداد بن عبدالله أبي عمار عن وائلة بن الاسقع انه حدثه قال : أتيت فاطمة (رض) أسألها عن علي ، قالت : توجه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ... حتى جاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه علي وحسن وحسين عليهم السلام أخذ كل واحد منهما بيده ، حتى دخل فادنى علياً وفاطمة فأجلسهما بين يديه وأجلس حسناً وحسيناً كل واحد منهما على فخذه ثم لف عليهم ثوبه ، ثم تلا : (**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً**) وقال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي » (٢).

ورواه عبدالجبار بن العباس الشنابلي عن عمار الدهني عن عمرة بنت أفعى عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : نزلت هذه الآية في بيتي (**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً**) وفي البيت سبعة جبرئيل وميكائيل عليهما السلام ، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلي والحسن والحسين

(١) الميزان|الطباطباني ١٦ : ٣١٠ - ٣١١ بتصرف قليل.
(٢) مسند أحمد ٤ : ١٠٧ و ١٣٥ كتاب الفضائل ، فضائل أمير المؤمنين عليه السلام ١. وتاريخ مدينة دمشق| ابن عساكر ١٣ : ٧٦ في ترجمة الإمام الحسين عليه السلام.

[١٠٠]

وفاطمة عليهم السلام ، وأنا على باب البيت ، فقلت : يا رسول الله ألسنت من أهل البيت ؟ ! قال : « أنت على خير ، إنك من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم » ، وما قال : انك من أهل البيت (١) (٢). بناءً على هاتين الروايتين وغيرهما الواردة في هذا المقام بالذات حصر أهل البيت في هؤلاء الخمسة فعلية الاخبار تكفي ، إلا أنه لم يكتف بذلك بل أجلس علياً عن يساره ، وفاطمة عن يمينه ، والحسن والحسين بين يديه ، ليخبر السامع والناظر بأن هؤلاء هم أهل بيته بالخصوص ، وهم المعنيون بالآية المباركة ، إذ بعد ان اجلسهم قرأ (**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً**). وكأنه يريد أن يزيد بياناً في أنّ هذا العنوان لا يشمل إلا هؤلاء بالقول والفعل ليرسخ المعنى أكثر. وقال : اللهم انّ هؤلاء أهلي. والرواية الثانية الظهور فيها أشد ، فأم سلمة من الأزواج ، ودعوى شموليتها لها موجودة ومحققة ، إلا أنّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم صرح بعدم دخولها

(١) شواهد التنزيل|الحسكاني ٢ : ٨١ ط ١ في تفسير هذه الآية المباركة بأسانيد عدة.
(٢) وقد روي هذا الحديث بطرق وأسانيد مختلفة في كتب عدة ، وبالألفاظ متقاربة تؤدي هذا المعنى وتحصر أهل البيت عليهم السلام في هؤلاء الخمسة فتاريخ دمشق أيضاً روى مثله في ترجمة الإمام الحسن عليه السلام ص ٦٧ ، ويجد كذلك الباحث في مسند أم سلمة من كتاب المسند مثله ، وحتى ان مسلم قد رواه في باب فضائل أهل البيت عليهم السلام ٤ : ١٨٨٣. وله مصادر أخرى.

[١٠١]

في هذا الموطن بالذات بهذا العنوان ، فما بعد ذلك إلا العناد .
وإذا صحَّ التعبير إنَّ هذا وضعٌ شرعي من قبل المشرِّع نفسه وليس وضعاً مُتشرعاً ، فحتى لو كان يشمل غيره
فهنا قد خصصه الواضع ، فكيف ندعي الشمولية ؟
وهناك قرائن أخرى ، تفيد الاختصاص نذكرها تباعاً ، قرائن داخلية ، وقرائن خارجية ، بالإضافة إلى ما مرَّ .
القرينة الأولى : إنَّه بعد النزول والتحديد بالرداء والكساء ، والحصر بالفعل بعد ان جاء الحصر بالقول كان
صلى الله عليه وآله وسلم يؤكد هذا الحصر بهؤلاء عند خروجه للصلاة فيأتي باب الزهراء البتول فاطمة عليها
السلام وينادي السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أهل البيت (**إنَّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت**
ويطهركم تطهيراً) كل يوم خمس مرات لمدة تسعة أشهر أو سبعة أشهر أو ستة أشهر على اختلاف الروايات
(١) راجع بذلك كل من الطبري وابن كثير والسيوطي في تفاسيرهم .
وقد قال ابن حجر (وإنَّ أكثر المفسرين على أنَّها نزلت في علي وفاطمة والحسن والحسين) (٢) .
وتواتر النص بذلك من جماعة من الصحابة والتابعين ، وانهاه ابن جرير

(١) مسند أبي داود ٨ : ٢٧٤ . وأسد الغابة ٥ : ٥٢١ . وطبقات ابن سعد ٧ : ٣٠٦ . والبداية والنهاية|ابن كثير ٨ : ٢٠٥ .
والمنتخب|الطبري : ١٨٦ ط النجف .
(٢) الصواعق المحرقة : ١٤٣ .

[١٠٢]

الطبري في تفسيره - جامع البيان - إلى خمسة عشر طريقاً ، والسيوطي في تفسيره - الدر المنثور - عند تفسير
هذه الآية من سورة الاحزاب إلى عشرين طريقاً .
القرينة الثانية : إنَّ الآل والأهل تدلَّان على النسب دون السبب (١) ، بل جاء بالاثار عن زيد بن أرقم عندما سئل
من أهل بيته ، نساؤه ؟ !
قال : لا ، وايم الله ، إنَّ المرأة تكون مع الرجل العصر من الدهر ثم يطلقها ، فترجع إلى أبيها وقومها ، أهل
بيته أصله وعصبته الذين حُرِّموا الصدقة بعده (٢) .
القرينة الثالثة : قال تعالى : (**فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم فقل تعالوا ندعوا أبناءنا وأبنائكم**
ونسائنا ونسائكم وأنفسنا وأنفسكم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين) (٣) ، وقد أطبق المفسرون ،
واتفقت الرواية ، وأيده التاريخ : إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضر للمباهلة ، ولم يحضر معه إلا
علي وفاطمة والحسنان عليهم السلام (٤) .
وقد خصَّهم الله تعالى قبل رسوله صلى الله عليه وآله وسلم باسم الأنفس والنساء والأبناء لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم . وليس المراد في الآية بلفظ نساننا فاطمة ، ولفظ أنفسنا علي ، بل المراد أنَّه صلى الله عليه
وآله وسلم إذ لم يأت في مقام الامتثال إلا به وبها ، كشف

(١) راجع لسان العرب ١١ : ٣٨ . والنهاية|ابن الاثير ١ : ٨١ .
(٢) الجامع الصحيح|مسلم بن الحجاج ٧ : ١٢٣ .
(٣) سورة آل عمران : ٦١٣ .
(٤) الميزان ٣ : ٢٢٣ .

[١٠٣]

ذلك انها هي المصداق الفرد لنساننا ، وإته هو المصداق الوحيد لآتفسنا ، وإتهما مصداق أبناانا .
 وكان المراد بالأبناء والنساء والآفس في الآية هو الأهل ، فهم أهل بيت رسول الله وخصته ، كما ورد في
 بعض الروايات بعد ذكر اتيانه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « اللهم هؤلاء أهل بيتي » (١) ، فإن معنى
 الجملة : إني لم أجد من أدعوه غير هؤلاء (٢) .
 فإذا كان كذلك علم دخولهم في أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلا ريب ولاشك ، وقد استقصى صاحب
 كتاب خصائص الوحي المبين المصادر والطرق لرواية أنها نزلت في الخمسة من مسند أحمد لغيره ، وأضاف
 محقق الكتاب الشيخ محمد باقر المحمودي مصادر كثيرة أخرى في تعليقه على هذا الكتاب (٣) فيسقط بهذا
 القول الأول ، كما سيأتي وجه

(١) رويت هذه الجملة في صحيح مسلم ٧ : ١١٩ في باب مناقب علي عليه السلام .
 (٢) الميزان للطباطبائي ٣ : ٣٣٨ ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام .
 * والعجيب ان كل المفسرين عندما يصلون إلى هذه الآية المباركة يأخذون بالحديث حول مقام أهل البيت عليهم السلام ، ويذكرون
 الخمسة بالخصوص ويتنون عليهم ، بما أثنى الله تعالى ورسوله عليهم ، إلا واحد منهم - وهو سيد قطب في ظلال القرآن ١ : ٤٠٥ -
 أبت نفسه إلا نفورا فقال عندما تعرض لهذه الآية المباركة : (وقد دعا الرسول صلى الله عليه وآله وسلم من كانوا يناظرونه في هذه
 القضية الى هذا الاجتماع الحاشد لبيتهم الجميع إلى الله ان ينزل لعنته على الكاذب من الفريقين ، فخافوا العاقبة ، وأبوا المباهلة ،
 وتبين الحق واضحا) . ومن المضحك المبكي أنه صرف وجهه عن اولئك الأظهر وأخذ في مدح المسيح والتناء عليه وعلى أمه على
 نبينا وآله وعليهما السلام ، فهل الآية نزلت فيهما ؟ !! أم ماذا ؟ !! إلا أن غيره قال : (وفيه دليل ، لاشيء أقوى منه على فضل
 أصحاب الكساء عليهم السلام) .
 راجع : التفسير الكبير للفخر الرازي . والكشاف الزمخشري . وتفسير ابن كثير وغيرها .
 (٣) راجع : خصائص الوحي المبين إحيى بن الحسن الحلبي المعروف بابن البطريق : ٦٧ - ٧٨ .

[١٠٤]

آخر لإسقاطه .
 القرينة الرابعة : كثرة الروايات في ذلك (١) .
 القرينة الخامسة : ونزيد ذلك بيانا بتساؤل مؤذاه : ما للخطاب عندما يبدأ بالارشاد والامر يبدأ بالنون ، وبه
 يختم ؟ ! فإذا وصل إلى هذا المقطع من الآية المباركة انقلبت النون منكفئة ، وظهر بدلها ميم للجمع تصرخ
 بملء فيها انني غير تلك فلاحظوا .
 ثم إذا تمت النعمة واكتمل الامر لكل ذي لب ، رجعت النون تزهو في محلها بخطاب لطيف لنساء كان قدرهن ان
 يكن أمهات للمؤمنين ، بأن يذكرن ما يتلى في بيوتهن من آيات الله والحكمة .
 ففي الواقع ان الخطاب لهن بالوامر الالهية قد انتهى بقوله تعالى : (وأطعن الله ورسوله) ثم ابتداء بعد ذلك
 المقطع ثانياً بتذكيرهن بان يذكرن ما يتلى في بيوتهن من آيات الله والحكمة ، ومن جملة ذلك ، ذلك المقطع
 بعينه بالخصوص .
 فبتردد نو اللب بين أمرين :
 فإما أن يكون خطاباً لهن مع غيرهن من رجال لم يذكروا أصلاً ، وإما أن يكون خطاباً لغيرهن .

(١) ومن أحب ان يلاحظ اختصاص - أهل البيت - بالخمسة المباركة فعليه بكتاب اللؤلؤة البيضاء في فضائل الزهراء ، للسيد طالب
 الخراسان : ٣٣ - ٤٥ ذكر في تلك الصفحات روايات جمة في ذلك مع ذكر لمصادرها ، فليراجع . وذكر مثله السيد الطباطبائي في
 ميزانه ١٦ : ٣١٦ - ٣١٩ روايات عدة في ذلك .

[١٠٥]

ونقول : هل يصلح الأمر اذا كان الخطاب لمجموعة من النساء أولاً : (من يأت منكناً بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين) ، ثم يقول المخاطب الحكيم : (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) فأى اذهاب للرجس هذا ، وأي تطهير ؟ ! فلاحظ.
ثم ألم يلاحظ من يدعي أنّ هذا المقطع لنساء النبي خاصة أو بالاضافة لمجموعة أخرى ، سينقلب الامر عليه وهو مصرّ على ذلك ولا يدري ، وذلك لأنّه قال تعالى : (وقرن في بيوتكنّ ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى..)

فلاستقرار في البيت أولاً وعدم التبرج ثانياً يكون على مبناه من حيث يدري أو لا يدري شرطاً في اذهاب الرجس والتطهير ، واذا باحداهنّ قد خرجت ولم تستقر في بيتها وهي - عانشة - فعلى هذا ما ذهب الرجس عنها ولم تظهر أصلاً ، فإذا وافق بالمقدم فليوافق في النتيجة وإذا رفض النتيجة فالمقدم مثله باطل فتكون بهذا خارجة من خطاب التطهير وازهااب الرجس ، وهو الامر الذي يصرّ عليه الحكيم.
وقرينة أخرى : تبقى قضية السياق - وهو مع الأسف - غير قابل للدلالة لملاحظات عدّة : وذلك لاتفاق الكلّ حتّى القائل باختصاصها بالنساء وهو القول الشاذ جداً ، لا يقول بأنّها نزلت سوية ، بل الكل يعلم بأنّ هذا المقطع من الآية المباركة نزل لوحده ، وهذه الأحاديث الكثيرة تنصّ على ذلك ، ولم ترد ولا رواية واحدة وان كانت ضعيفة جداً تذكر انها نزلت بالاضافة إلى بقية الآيات.

[١٠٦]

القرينة السادسة : بل هذا السياق سيكون مشكلة للذي يتمسك به ، فاننا إذا اردنا استيعاب الأمر بصورة جيّدة ، علينا ان نجعل الآيات المباركات نصب أعيننا للنظر فترى..
قال تعالى : (يا أيّها النبي قل لأزواجك ان كنتنّ تُردن الحياة الدنيا وزينتها فتعالين أمتعنن وأسرحكن سراحاً جميلاً * وان كنتنّ تُردن الله ورسوله والدار الآخرة فإنّ الله أعدّ للمحسنات منكنّ أجراً عظيماً * يا نساء النبي من يأت منكناً بفاحشة مبينة يضاعف لها العذاب ضعفين وكان ذلك على الله يسيراً * ومن يقنت منكناً لله ورسوله وتعمل صالحاً نؤتيها أجرها مرتين واعتدنا لها رزقاً كريماً * يا نساء النبي لستنّ كأحد من النساء إن اتقينّ فلا تخضعن بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلن قولاً معروفاً * وقرن في بيوتكنّ ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى وأقمن الصلاة وآتين الزكاة واطعن الله ورسوله إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً * واذكرن ما يتلى في بيوتكنّ من آيات الله والحكمة إنّ الله كان لطيفاً خبيراً) (١) ، ثم بعد ذلك يذكر المسلمين والمسلمات.. ويبين ما أعدّ لهم من مغفرة وأجر عظيم فلاحظ ، والله قد وصف نفسه باللطف وبكونه خبيراً.. فهو يعلم خاننة الاعين وما تخفي الصدور ، وهو يعلم الغيب واسراره ودقائقه... فلاحظ وركز على شيء مهم وهو قوله تعالى : (إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) ، فجعل الأهل مضافاً للبيت ، الذي هو مفرد وهو معرفة ، ولاحظ بعد ذلك قوله جلّ ذكره : (واذكرن ما يتلى في بيوتكنّ

(١) سورة الاحزاب : ٣٣|٢٨ - ٣٤.

[١٠٧]

من آيات الله والحكمة) ، فهل تشاهد الفرق البين ، والكلام اللطيف.. فقد عبّر في « بيوتكنّ » وهو جمع ولم يكن مفرداً كما كان في آية التطهير ولم تكن لهذه معرفة إلا بالاضافة لهنّ بالخصوص ، وما اضمن إلى البيت الطاهر فأين ذهب التعريف والتشخيص ؟ !!
فهل أصبح البيت بيوتاً أم يريد أن يبين ان تلك البيوت ليست بذلك البيت ؟
وان كان ذلك إشارة إلى بيت النبوة وهذه إلى البيوت الطينية إلا أنّ في الفرق لعبرة.
لذا قال السيد عبدالحسين شرف الدين رحمه الله : (وقد أجمعت كلمة أهل القبلة ، من أهل المذاهب الإسلامية

كلها على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما نزل الوحي بها (**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا**) عليه ضمَّ سبطيه وأباهما وأمهما إليه ، ثم غشاهم ونفسه بذلك الكساء ، تمييزاً لهم على سائر الأبناء والآنس والنساء .
فلما انفردوا تحته عن كافة أسرته ، واحتجبوا به عن بقية أمته بلغهم الآية ، وهم على تلك الحال ، حرصاً على ان لا يطمع بمشاركتهم فيها أحد من الصحابة والأل ، فقال مخاطباً لهم ، وهم في معزل عن كافة الناس : (**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا**) فازاح صلى الله عليه وآله وسلم بحجبهم في كسانه حينئذ حُجِبَ الريب ، وهتك سرف الشبهات ، فبرح الخفاء بحكمته البالغة ، وسطعت أشعة الظهور ببلاغه

[١٠٨]

المبين ، والحمد لله رب العالمين (١) .
فإذا تمَّ هذا ، وهو تام ، فلا يبقى مجال لمغمز غامز ، ولا لإشارة مؤشر ولا لحركة متحرك أن يغير ما أراد الله تعالى ورسوله ، إلا أن يكون قد غير الله عقله فطاش سهمه ، فأصاب مقاتل علمه ونفسه ، وبذلك جنت على نفسها براقش ، فلا يبقى للسياق ، وكونها في آيات النساء - بعد ان علمنا سبب نزولها ، بل واختصاصها بهم عليهم السلام دون غيرهم من الذكور والاناث - أي مجال للدلالة على دخولهنَّ فيها ، فتسقط بهذا حجية السياق أصلاً ، فضلاً على ان السياق بنفسه ليس حجة مطلقاً .
هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لعل وجودها في هذا المكان بالذات لثلاث نكات لطيفة ظهرت لنا وهي :
إنَّ هذه الخطابات ، والاعتناء بهذه النسوة بالذات لا لكرامتهنَّ عند الله تعالى بما هنَّ نساء مسلمات ، وإلا لشمَل النداء غيرهنَّ من نساء المهاجرين والانصار والنساء المسلمات قاطبة .
بل اختصَّ النداء بهنَّ لأجل نكتة مفادها كرامة أهل البيت عليهم السلام عنده ، وعلو مرتبتهم وطهارتهم .
فهذه النسوة بما انهنَّ قد حُسنَ على هذا البيت الطاهر فعليه تكليفهنَّ يكون أشد وثوابهنَّ يكون أكثر .

(١) الكلمة الغراء | السيد عبدالحسين شرف الدين : ٢٠٤ - ٢٠٥ .

[١٠٩]

فيريد أن يقول لهنَّ انتنَّ قد اصبحتن محسوبات على هذا البيت الطاهر فيجب عليكم الالتزام الأشد .
قال الشيخ المظفر في « دلائل الصدق » : (إنَّ هذا التمييز انما هو للاتصال بالنبي وآله عليهم السلام ، لا لذواتهنَّ فهنَّ في محل ، وأهل البيت في محل آخر ، فليست الآية الكريمة إلا كقول القائل : يا زوجة فلان لست كأزواج سائر الناس فتعففي ، وتستري ، وأطيعي الله تعالى ، إنَّما زوجك من بيت أطهار يريد الله حفظهم من الالذناس ، وصونهم من النقائص) (١) ، هذا أولاً .
وثانياً : إنَّ النداء وان كان للنساء المحسوبات على هذا البيت وهنَّ مع شرفهنَّ لكرامة هذا البيت ، إلا أنه ربَّما يصدر عنهنَّ ما يصدر ، كما صدر عن بعضهنَّ ، إلا أنَّ هذا لا يغير من مقام أهل البيت ، وسموّه فيبقى على طهارته ونقائه ، كما في قوله تعالى : (**لا يضرركم من ضلَّ إذا اهتديتم**) فأنتم يا أهل البيت مطهرون بتطهير الله تعالى ولا يؤثر عليكم من حُسب عليكم بأي حال من الاحوال .
وأخيراً يريد أن يبين كرامة أهل البيت عنده ، فعندما تعرَّض للنساء الملتصقات بذلك البيت الطاهر ، وخاطبهنَّ بذلك الخطاب الذي فيه تأديب وتهديد ووعد ووعيد ، اراد أن يرفع كلَّ ما التصق من الخطاب ، فيلاطف أهل البيت عليهم السلام ويبين كرامتهم عنده ، والأ يكون هذا الخطاب ماساً لهم بشيء ، فصرف وجهه عن النساء وخاطبهم بالطف خطاب

[١١٠]

وأرقه ، ثم رجع تارة أخرى للنساء فأكمل خطابه معهن . وهذا من أطف البيان وأخصره فهو بجملة اعتراضية أراد أن يوضح كل هذا بآتم بيان وأكملة . فبناءً على هذا نرى أن ما ذكره بعضهم من أن هذا الانتقال لوجه أول مفاده (تعريفهن على جماعة بلغوا في التورع والتقى الذروة العليا ، وفي الطهارة عن الرذائل والمساوئ القمّة ، وبذلك استحقوا ان يكونوا اسوة في الحياة ، وقدوة في مجال العمل فيلزم عليهن ان يقتدين بهم ، ويستضيئين بضوءهم) (١)(٢) . هذا لا تساعد عليه الدقة العربية في التعبير ، لا بلاغة ولا فصاحة ، فالكلام قد ورد على وجه الحصر الشديد ، والخطاب لأهل البيت عليهم السلام أنفسهم فأين كل ذلك الكلام الذي ورد . نعم نوافقه بالوجه الثاني وقد ذكر هنا كوجه أول .

وعلى هذا : (قد ثبتت عصمة أهل البيت عليهم السلام بالوحي العزيز المتفق على روايته من الخاص والعام ، وما كان كذلك صحّ التمسك به ، والاستدلال يوضح ذلك ، ويزيده إيضاحاً وبيانا ما ذكره أحمد بن فارس اللغوي في كتاب - المجمل في اللغة - قال : الطهر خلاف الدنس ، والتطهير هو التنزه عن الإثم وعن كل قبيح . وهذا معنى العصمة ، لأن المعصوم هو الذي لا يواقع أثماً ولا قبيحاً ،

(١) كذا في المصدر ، والصواب : ويستضيئ بضوئهم .
(٢) مفاهيم القرآن|الشيخ جعفر السبحاني ٥ : ٣٠٥ ، سنة ١٤٠٧ هـ .

[١١١]

وليس ذلك إلا مع تطهير الله عزّ وجلّ له ، وازهاب الرجس عنه بإرادته تعالى ، لا بإرادة غيره جلّ وعلا . ومن ثبت تطهيره بالوحي العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ، وبالصحاح من قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على إجماع الشيعة والسنة ، ثبتت عصمته (١) . القرينة السابعة والأخيرة : ونرفع أيدينا عن المطلب حامدين وسانلين القوم ، هل تجدون يا علماءنا ، ويا أهل الفكر والثقافة تناسباً أصلاً بين قوله تعالى : (**إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا**) والآية فيها : إنما وهي تفيد الحصر ، والتحقيق والاثبات ، والمحصور هو الإرادة الالهية ، وهذا من العجيب فعندما تقول إنما الشاعر زيد تريد حصر الشاعرية في زيد دون غيره ، وإن كان غيره شاعراً ، وهنا وإن كان لله ارادات و ارادات إلا ان ارادته قد حُصرت في شيء ولا يمكن ان يخلو ذلك الشيء من هذه الارادة . والارادة متعلقة باذهاب أمر معين عن جماعة مخصوصين وفوق استعمال الحصر ليؤكد مطلبه جاء بلام التوكيد وادخلها على الفعل المضارع ليكون هذا ثابتاً دائماً وفي كل زمن تقرأ فيه الآية الكريمة ، لأنّ الفعل المضارع يستعمل في الزمن الحاضر والملابس له من جهة المستقبل ، فتكون هذه الارادة بالاذهاب دائماً مستمرة ، ومؤكدة بلام

(١) خصائص الوحي المبين|ابن البطريق : ٧٩ - ٨٠ .

[١١٢]

التوكيد وهذا من أَلطف البيان وأدقّه.

ثم وكأنّه يلامس مشاعر اولئك واحاسيسهم بأرقّ تعبير فجاء بالاهل مضافاً للبيت الذي هو معرفة إما لكونه بيت الله الحرام فجعلهم أهله ، أو بيت محمد صلى الله عليه وآله وسلم أو بيت الوحي ، وهذا من عجب التعبير. ويزداد التعبير دقة بالخطاب المباشر لهم في هذه اللحظات الرومانسية إذا صحّ التعبير ، ثمّ يؤكد هذا الأذهاب أكثر من ذلك فيقول : ويظهركم تطهيرا ، فيعطف التطهير على الأذهاب ويؤكدّه بالمصدر ، فهنا توكيد الحصر ، وتوكيد اللآم ، والاعتناء ، والاتيان بضمير الجمع لزيادة الاعتناء ، ثمّ يكمل ذلك باظهار الاسم دون الضمير ، ويضيفهم إلى البيت الذي لا يخلو ان يكون بيت الله أو رسوله أو الوحي ثمّ يؤكد ذلك كلّه بالمصدر. فأَيّ اعتناء من الباري عزّ وجلّ بهؤلاء ، وأي مقام لهم وأي علو درجة. فإيّا العلماء ، والادباء ، والمفكرين ، والمتقون ويامن درستم لغة الضاد ، بل يا من لديه إمام بسيط بكلام العرب ، وبلغّة القرآن..

أيتناسب ويجتمع كلّ هذا مع قوله تعالى : (إِنَّ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِن تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرًا) ، أو مع الآية الأخرى : (عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنْ أَن يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنكَ...) ، أو ان يضرب لهن أخيراً مثلاً ويعرضُ بهنّ تعريضاً شديداً : (ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما فلم يغنيا عنهما من الله شيئاً وقيل ادخلا

[١١٣]

النار مع الداخلين) ، هذا أولاً.

وثانياً : الا تجدون ذلك متناغماً مع آيات أخرى قالوا بأنّها نزلت في اولئك المعنيين منها : (يوفون بالندى ويخافون يوماً كان شره مستطيراً * ويطعمون الطعام على حبه مسكيناً ويتيمماً وأسيراً * إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكوراً * إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطيراً * فوقاهم الله شرّ ذلك اليوم ولقاهم نضرة وسرورا * وجزاهم بما صبروا جنةً وحريراً) (١).

ومنها : عندما خرج للمباهلة مع النصارى اخرجهم معه ولم يخرج غيرهم لمقامهم السامي عند الله كما ذكرنا ذلك فيما تقدم : (قلّ تعالوا ندعوا ابناءنا وابناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم) (٢).

ومنها : ما أوجب مودتهم على كل المسلمين اجراً للرسالة (قلّ لا أسألكم عليه أجرأ إلا المودة في القربى) (٣).

ومنها : (إنّما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) (٤) ، إلى غير ذلك من الآيات ، بل الروايات الواردة في علوّ مقام هؤلاء.. فلماذا وضع الرؤوس في الرمال ؟ ! وهم آل بيت نبينا وحبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وهم وصية نبينا صلى الله عليه وآله وسلم.

(١) سورة الانسان : ٧٩-٧٠-١٢.

(٢) سورة آل عمران : ٦١٣.

(٣) سورة الشورى : ٢٣٤٢.

(٤) سورة المائدة : ٥٥٥.

ولو قال قائل منهم عناداً أو جهلاً كما قيل من أنّ الفعل المضارع الذي هو (يريد) ، و(يذهب) ، و(يطهر) لا ينبئ عن الوقوع ، بل لا يدل على المستقبل.

قلنا : أولاً الفعل المضارع يفيد الزمن الحاضر والمستقبل المتصل بالزمن المقال به الكلام ، لا الزمن المستقبل على الحقيقة ، وللدلالة على هذا الأخير يضاف على الفعل المضارع السين أو سوف حسب بعد الزمن وقربه.

ولذا قالوا : (ويصلح المضارع لوقتتين لما أنت فيه ، ولما لم يقع كما يقول المبرّد أي للحال والاستقبال) (١).

مع أنّ الفعل المضارع كثيراً ما يستعمل حتى في الماضي فضلاً عن الحال ، قال تعالى : (**إنّما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة**) ، وقال تعالى : (**يريد الله أن يخفف عنكم**) ، وقال تعالى : (**يريدون أن يبدّلوا كلام الله**) (٢).

ومما جعلوا فيه المستقبل في موضع الماضي قول الصلتان العبدي يرثي المغيرة بن المهلب :

وانضح جوانب قبره بدمائها * فلقد تكون أخا دمٍ وذباح

والبيت يستشهد به النحويون على أنّ المضارع ، وهو يكون ، مؤوّل

(١) معجم القواعد العربية | عبد الغني الدفر : ٤٣٣ ط ١ .
(٢) سورة المائدة : ٩١ | سورة النساء : ٢٨ | سورة الفتح : ٨ | ١٥ على التوالي.

[١١٥]

بالماضي ، أي ولقد كان ، لأنّه في مرثية ميت ، وهو إخبار عن شيء وقع ، ومضى ، لا إخبار عما سيقع لأنّه غير ممكن.

قال ابن الشجري في أماليه ، قال أبو الفتح عثمان بن جني ، قال لي أبو علي سألت يوماً أبا بكر بن السراج عن الأفعال ، فقال : يقع بعضها موقع بعض.

وقال : كان ينبغي للأفعال كلها أن تكون مثلاً واحداً ، لأنّها لمعنى واحد ، ولكن خولف بين صيغها لاختلاف أحوال الزمان ، فإذا اقترن بالفعل ما يدل عليه من لفظ ، أو حال ، جاز وقوع بعضها موقع بعض (١).

وقال ابن عقيل في ألفية ابن مالك عند تعرّضه لتوكيد الفعل بالنون : (مايجوز تأكيده أحياناً ، ولا يجوز تأكيده أحياناً أخرى وهو المضارع ، والأحيان التي يجوز فيها تأكيده هي : وذكر ثلاثة أحيان ، وسنذكرها إلا أنّ المعلق قد علق على هذه العبارة بـ (الجامع لهذه المسائل كلها دلالاته على الاستقبال فيها ، وإنّما يقصد العلماء ببيانها تفصيل مواضع دلالاته على الاستقبال ، لأنّه لا يستطيع معرفتها كل أحد) (٢).

والأماكن هي :

١ - أن يقع شرطاً بعد « ان » الشرطية المدغمة في « ما » الزائدة المؤكدة ،

(١) أمالي السيد المرتضى ٤ : ١٠٩ الهامش ، صححه وضبط ألفاظه وعلق حواشيه الشيخ أحمد بن الامين الشنقيطي - مصر ط ١ .
(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ٢ : ٦٥٥ .

[١١٦]

كقوله تعالى : (**إنّما ينزغنك من الشيطان نزغٌ فاستعذ بالله**) (١).

٢ - أن يكون واقعاً بعد اداة طلب ، نحو لتجتهدن ، لاتغفلن ، وكقوله تعالى : (**ولا تحسبنّ الله غافلاً عما يعمل الظالمون**) (٢).

٣ - أن يكون منفياً بلا ، كقوله تعالى : (**واتقوا فتنة لا تُصيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً**) (٣) ، وله حالة رابعة يجب فيها التوكيد إذا كان مثبتاً ، جواباً لقسم غير مفصول من لامة بفاصل ، ويجب ان يكون دالاً على المستقبل أيضاً ، كقوله تعالى : (**وتالله لأكيدنَّ أصنامكم**) (٤) ، فإذا كان كذلك علمنا أنه إذا خلا الفعل المضارع من هذه أي من أن الشرطية ، ومن الطلب ، ومن النفي ، أو كما في القسم الرابع فحينئذٍ الفعل المضارع يدل على الحال ، ولعله لذا جاء التوكيد في الآية المباركة باداة الحصر وباللام وبالمصدر دون نون التوكيد بقسميها لرفع هذا الالتباس.

وأخيراً ختاماً لكل ما تقدّم نقول بأن :
الجملة الفعلية : هي التي تتألف من فعل وفاعل أو نائبه ، وللفعل مدلولان : الحدث والزمان.
ولما كان الزمان غير ثابت ولا قارراً بالحدث لو أخذنا الحدث بما هو حدث ، إذن يكون الفعل مع دلالاته على الزمان بصيغته الماضوية أو

-
- (١) سورة الاعراف : ١٠٠|٧ . وسورة فصلت : ٣٦|٤١ .
(٢) سورة إبراهيم : ٤٢|١٤ .
(٣) سورة الانفال : ٢٥|٨ .
(٤) سورة الانبياء : ٥٧|٢١ .

[١١٧]

المضارعية أو المستقبلية على فردٍ من الأزمنة الثلاثة إلا أنه يفيد التجدد .
ولذا قالوا ان الجملة الفعلية (موضوعة لافادة التجدد والحدوث) .
وأما الجملة الاسمية : (فتفيد بأصل وضعها ثبوت شيء لشيء ليس غير بدون نظر إلى تجدد ولا استمرار) (١).

وبهذا نعلم السر في مجيء هذه الآية المباركة بالفعل دون الاسم للدلالة على تجدد الإرادة والأذهاب للرجس والتطهير تطهيراً مؤكداً دائماً ومستمراً .

١٣ - قال الله سبحانه على لسان نبيه يوسف عليه السلام مخاطباً لصاحبيه في السجن : (**واتَّبِعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ ذَلِكَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ**) (٢).

لو تمعنا قليلاً في هذه الآية المباركة لرأينا أنه اقرار من قبل نبي من أنبياء الله سبحانه بصفة معينة ، قد نقلها الباري عز وجل وأقرها بكتابه العظيم المنزل على أعظم انبيائه ، واقرار هذا النبي المبارك ، مفاده امتناع صدور الشرك منه بفضل الله تعالى ، وليس هذا فقط بل امتناع صدور الشرك من أبائه وأجداده .
والشرك بالمصطلح القرآني له عدة معان حتى ان بعضها قد ذكر في

-
- (١) شرح ابن عقيل ٢ : ٧٥ .
(٢) سورة يوسف : ٣٩|١٢ .

[١١٨]

نفس هذه السورة بالذات : (**وما يؤمن أكثرهم بالله إلا وهم مشركون**) (١) .
والايمان بالله والشرك به وحقيقتهما تعلق القلب بالله بالخضوع للحقيقة الواجبة وتعلق القلب بغيره تعالى ، مما لا يملك شيئاً إلا بأذنه تعالى يختلفان بحسب النسبة والاضافة ، فإن من الجائز ان يتعلق الإنسان مثلاً بالحياة الدنيا الفانية وزينتها الباطلة ، وينسى مع ذلك كل حق وحقيقة ، ومن الجائز ان ينقطع عن كل ما يصد النفس

ويشغلها عن الله سبحانه ، ويتوجه بكنهه اليه ، ويذكره ولا يغفل عنه ، فلا يركن في ذاته وصفاته إلا اليه ، ولا يريد إلا ما يريده ، كالمخلصين من أوليائه تعالى.

وبين المنزلتين مراتب مختلفة بالقرب من أحد الجانبين والبعد منه ، وهي التي يجتمع فيها الطرفان بنحو من الاجتماع (٢).

فإذا كان كذلك علمنا أنه خالص من ذلك كله ، وأنه محض اطاعة له سبحانه ، ولا يمكن له ان يتبع هواه بأي حال من الاحوال.

ومن هذه الآية المباركة بالذات نستطيع ان نستكشف معنى الهمّ الذي همّ به يوسف عليه السلام مقابل هم امرأة العزيز.

فإنّ عدم إشراكه بالله طرفة عين يقتضي عدم تعلقه بشيء سوى الله تعالى ومرضاته ، وهذا هو الذي قد كان من فضل الله عليه بالخصوص وعلى الناس بالعموم ولكن أكثر الناس لا يشكرون.

(١) سورة يوسف : ١٢/١٠٦ .
(٢) الميزان|الطباطبائي ١١/٢٧٦ .

[١١٩]

وكفى به دليلاً على العصمة له ولا يانه ولبقية انبياء الله ورسله عليهم السلام مطلقاً ، لأنّ امكان تعلقه بشيءٍ منافٍ للتوحيد الخالص ولو طرفة عين سينقل الأمر إلى التبعية ولا قائل بالتبعية ، كما ان منطوق الآية ينفيه.

[١٢٠]

المبحث الثاني : أدلة العصمة من السنة :

في أحاديث الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والأئمة الأطهار من أهل البيت عليهم السلام طائفة كبيرة من النصوص التي تدل دلالة صريحة على عصمة الأنبياء والأئمة عليهم السلام انتخبنا منها هذه المجموعة :

١ - عن تفسير الصافي عن الصادقين عليهما السلام : « إنَّ أيوب عليه السلام أُبتلي بغير ذنب سبع سنين ، وإنَّ الأنبياء معصومون لا يذنبون ، ولا يزيغون ، ولا يرتكبون ذنباً صغيراً ، ولا كبيراً » (١).

٢ - وقال الإمام الصادق عليه السلام : « نحن خزّان علم الله ، نحن تراجمه أمر الله ، نحن قوم معصومون ، أمر الله تبارك وتعالى بطاعتنا ، ونهى عن معصيتنا ، نحن الحجة البالغة على من دون السماء وفوق الأرض » (٢).

٣ - وعن الإمام الرضا عليه السلام : « إنَّ الله يقول في كتابه (ولو ردّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) يعني آل محمد عليهم السلام وهم الذين يستنبطون منهم القرآن ، ويعرفون الحلال والحرام ، وهم الحجة لله على خلقه » (٣) . ٤ - قال الإمام علي عليه السلام : « وقد جعل الله للعلم أهلاً وفرض على

(١) تفسير الصافي : ٤٥٠ . ورواه كذلك المجلسي في بحار الانوار ١٢ : ٣٤٨ عن جعفر بن محمد عن أبيه عليهما السلام.
(٢) اصول الكافي ١ : ٦١٢٦٩ .
(٣) جامع أحاديث الشيعة ، عن الوسائل ٣ : ٣٨٩ .

[١٢١]

العباد طاعتهم بقوله : (اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم) ، وبقوله : (ولو ردّوه إلى الله وإلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) ، وبقوله : (اتقوا الله وكونوا مع الصادقين) ، وبقوله : (وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم) ، وبقوله : (واتوا البيوت من أبوابها) والبيوت هي بيوت العلم الذي استودعته الانبياء ، وأبوابها أوصياؤهم ، فكل عمل من أعمال الخير يجري على غير أيدي أهل الاصطفاء وعهودهم وحدودهم وشرايعهم وسننهم ومعالم دينهم مردود غير مقبول ، وأهله بمحلّ كفر ، وان شملتهم صفة الإيمان.

إلى أن قال عليه السلام : ثم إن الله جلّ ذكره لسعة رحمته ورأفته بخلقه وعلمه بما يحدثه المبدلون من تغيير كتابه قسم كلامه ثلاثة أقسام فجعل قسماً منه يعرفه العالم والجاهل ، وقسماً لا يعرفه إلا من صفا ذهنه ولطف حسه ، وصحّ تمييزه ممن شرح الله صدره للإسلام. وقسماً لا يعرفه إلا الله وامناؤه والراسخون في العلم ، وإنما فعل الله ذلك لنألاً يدعي أهل الباطل من المستولين على ميراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من علم الكتاب ما لم يجعله الله لهم. وليفقدوا الاضطرار إلى الانتمار لمن ولاه الله أمرهم فاستكبروا عن طاعته « (١).

(١) الاحتجاج|الطبرسي ١ : ٥٨١ - ٥٩٦|١٣٧.

[١٢٢]

٥ - حديث صححه أشدُّ نقاد الحديث من أئمة الحديث وهو الذهبي :
روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من اطاعني فقد اطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله ، ومن اطاع علياً فقد أطاعني ، ومن عصى علياً فقد عصاني » (١).
ونصوّر هذا الحديث هكذا : طاعة علي طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبما إن طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طاعة الله ، ينتج إن طاعة علي طاعة الله.
ومثل هذا : معصية علي معصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ومعصية الرسول صلى الله عليه وآله وسلم معصية الله تعالى ، ينتج إن معصية علي معصية الله تعالى.
فإن كانت ارادة علي عليه السلام تتخلف عن ارادة الله ، وكان ما يكرهه علي يتخلف عما يكرهه الله فإنّ القياس الأول باطل ، وهكذا القياس الثاني باطل أيضاً.
وإذا كان صحيحاً وحقاً فإنّ انكار عصمة علي بن أبي طالب عليه السلام ظلم وباطل.
٦ - عن أمير المؤمنين عليه السلام : قال : « إنّ الله طهرنا ، وعصمنا ، وجعلنا شهداء على خلقه ، وحبّته في أرضه ، وجعلنا مع القرآن ، وجعل القرآن معنا ، لانفارقه ولا يفارقنا » (٢).

(١) انظر المستدرک|الحاكم ٣ : ١٢١|١٢٨ ، عن أبي ذر الغفاري ، وقد صححه الذهبي.

(٢) الوسائل|الحر العاملي ٢٧ : ١٧٨|٤|الباب ١٣.

[١٢٣]

٧ - حديث الثقلين :

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « إنني تارك فيكم الثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي » (١).
وفي لفظ آخر : « إنني تركت فيكم الثقلين أحدهما أكبر من الآخر ، كتاب الله وعترتي ، فانظروا كيف تخلفوني فيهما فاتهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » (٢).
(والصاحح الحاكمة بوجوب التمسك بالثقلين متواترة ، وطرقها عن بضع وعشرين صحابياً متضافرة) (٣).
(وحديث الثقلين من المتواترات التي أجمع على روايتها الفريقان ، وقد أنهى بعض علماء الحديث رواته من الصحابة إلى خمس وثلاثين راوياً من الرجال والنساء ، وقد رواه عنهم جمٌّ غفير من الرواة وأهل الحديث) (٤).
(وقد بلغ هذا الحديث الشريف من الشهرة ما أغنى استطراد مصادره ، فإنه قد رواه الفريقان ، واعترفت به الفرقتان ، وعرفه الخاص والعام ، بل حفظه الصغير والكبير ، والعالم والجاهل فهو فاكهة الاندية ، وفي مذاق

- (١) لفظ صحيح مسلم|باب فضائل علي بن أبي طالب. ومسند أحمد ٤ : ٣٦٦.
(٢) مستدرک الصحيحين ٣ : ١٠٩.
(٣) المراجعات|السيد عبدالحسين شرف الدين : ١٥.
(٤) تفسير الميزان|الطباطبائي ٣ : ٣٧٩ بتصرف.

[١٢٤]

الافواه ، حتى كاد ان يتجاوز حد التواتر) (١).
واختلاف بعض الرواة في زيادة النقل ونقيصته تقتضيه طبيعة تعدد الواقعة التي صدر فيها ، ونقل بعضهم له بالمعنى ، وموضع الالتقاء بين الرواة متواتر قطعاً.
ومن حسنات دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في مصر انها أصدرت رسالة ضافية ألفها بعض أعضائها في هذا الحديث اسمتها (حديث الثقلين) ، وقد استوفى فيها مؤلفها ما وقف عليه من أسانيد الحديث في الكتب المعتمدة لدى أهل السنة (٢).
وقد أخرج لحديث الثقلين العلامة الحجة الكبير السيد هاشم البحراني في غاية المرام تسعة وثلاثين طريقاً من طرق أهل السنة.
كما أخرج له اثني عشر وثمانين طريقاً من طرق الشيعة عن أهل البيت عليهم السلام (٣).
هذا وقد ذكر هذا الحديث السيد الاجل السيد مير حامد حسين النيسابوري ، ثم الهندي في « عيقات الأنوار ».
ورواه عن جماعة تقرب من

- (١) لماذا اخترت مذهب أهل البيت عليهم السلام|الشيخ الانطاكي : ١٤٦.
(٢) الأصول العامة للفقهاء المقارن|السيد محمد تقي الحكيم : ١٦٣. وقد أخرج هذا الحديث : أحمد ومسلم والترمذي والنسائي والدارمي وأبو داود وابن ماجة من طرق متعددة ، والبغوي في مصابيح السنة ، والحاكم في المستدرک كذلك والذهبي في تلخيص المستدرک ، والفخر الرازي في التفسير ، وابن كثير أيضاً وغيرهما من المفسرين.
(٣) غاية المرام : ٢١١ - ٢١٧.

[١٢٥]

المائتين من أكابر علماء المذاهب من المائة الثانية إلى المائة الثالثة عشرة ، وعن الصحابة والصحابيات أكثر من ثلاثين رجلاً وامرأة كلهم رووا هذا الحديث الشريف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (١).
ومن هذا الحديث الشريف نقف على فوائد جمة ، منها :

أ - تكراره في عدة مواضع ، وأوقات مختلفة يدل على اهتمام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بمضمونه اهتماماً بالغاً.

ب - الرجوع إلى معنى الثقل في اللغة يبين لنا ثقل هذا الحديث الشريف ويمكن ان نستدل منه على عصمة من ذكروا فيه.

فهذا ابن حجر مثلاً يقول بعد ان ذكر حديث الثقلين في عليّة تسمية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن وعترته بالثقلين :

(لأنّ الثقل كلّ نفيس خطير مصون ، وهذان كذلك ؛ إذ كلّ منهما معدن للعلوم الدينية والأسرار والحكم العلية ، والأحكام الشرعية ، ولذا حتّى صلى الله عليه وآله وسلم على الاقتداء والتمسك بهم ، والتعلم منهم ، وقال الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة - أهل البيت - وقيل سُمّيّا ثقلين لثقل وجوب رعاية حقوقهما) (٢).

ويقول آخر : (إنّما سماهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثقلين لخطرهما ، وعظم

(١) لماذا اخترت مذهب أهل البيت عليهم السلام|الشيخ محمد مرعي أمين الانطاكي : ١٥٣ - ١٥٤ ، ١٩٦٢ م بتصرف لا يخل.

(٢) الصواعق المحرقة|ابن حجر الهيتمي : ١٣١ ط مصر.

[١٢٦]

قدرهما حيث يعبر في اللغة لكلّ خطر عظيم ثقلاً ؛ لأنّ الاخذ عنهما ، ودوام التمسك بهما ليس بالامر السهل ، أو لأنّ العمل بما أوجب الله تعالى من حقوقهما ثقيل كما ذكر ذلك جماعة من أعظم علماء السنّة منهم ابن حجر في صواعقه في باب وصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم السيوطي (١) .

فلو رجعنا لمعنى الثقل الذي هو : كلّ نفيس خطير مصون ، لتبين لنا الامر فالكتاب نفيس وخطير ومصون لأنّه ثقل ، والعترة نفيسة وخطيرة ومصونة لأنها ثقل.

فالنفاسة والخطر فيهما ، فما وجه الصون لهما لعلة اشارة طريفة لعصمتهما ، فهما مصونان عن كلّ زيف وزيف وانحراف ، وكذا النفاسة.

ج - نفي الضلال عن التمسك بهما دلالة على انهما على الحق دائماً ، وإلا لما نُفي : فإنّ « لن » تفيد تأييد النفي كما هو واضح لمن تتبع استعمالات هذه الكلمة في كلام العرب ، وكما صرّح به أهل الخبرة والتتبع منهم (٢).

و (هو مقتضى ما تفيد لن التأبيدية) (٣) ومن هنا سلّم العلامة الطباطبائي قدس سره بظهورها في التأبيد خلال كلامه حول آية (لن تراني) (٤).

(١) لماذا اخترت مذهب أهل البيت عليهم السلام|الشيخ الانطاكي : ١٥٦ .

(٢) كما صرّح بذلك الزمخشري في انموذجه.

(٣) الاصول العامة|السيد محمد تقي الحكيم : ١٦٣ .

(٤) سورة الاعراف : ١٤٣|٧ .

[١٢٧]

وقال : (والتعبير في قوله : (لن تراني) ب « لن » الظاهر في تأييد النفي) (١).

(وقد استدلل بهذه الآية كثير من العلماء الموحدين على أنه تعالى لا يرى بالأبصار من حيث نفي الرؤية نفيّاً عامّاً بقوله تعالى : (لن تراني) (٢) شر .

ولو تنزلنا وقلنا أنّها لا تفيد تأبيداً كما صرّح به صاحب قطر الندى (٣) ، عند كلامه حول ما ينصب به الفعل ، إلا أنّها تفيد لو كانت ثمة قرينة تفيد ذلك ، كما في قوله تعالى : (لن يخلقوا ذباباً) (٤) ، أو (لن يخلف الله

وعدده (٥).

فهاتان الأيتان لقرائن خارجية على رأي بعضهم أفادتاً تأبيداً لما دخل عليه « لن ». ففي هذا المقام نقول عين قولهم ، إذ لو حدث أن ضللنا باتباعهما ، ولو بمصداق واحد لما خرج كلامه صلى الله عليه وآله وسلم صحيحاً وصادقاً ، لاطلاق الكلام وهو في مقام الهداية والبيان. فما يكون اتباعه عدم الضلال ، ومن عدم الضلال يمكن ان نستشف

(١) تفسير الميزان|الطباطبائي ٨ : ٢٤٣ .

(٢) أمالي السيد المرتضى ٤ : ١٢٨ .

(٣) قطر الندى وبل الصدى|ابن هشام : ٧٩ .

(٤) سورة الحج : ٧٣|٢٢ .

(٥) سورة الحج : ٤٧|٢٢ .

[١٢٨]

عصمته كما هو ظاهر للمتعمّن.

د - إنَّ المفهوم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « إنني تارك فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي » إنما هو ضلال من لم يتمسك بهما معاً ، كما لا يخفى. ويؤيد ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم - في حديث الثقلين عند الطبراني - « فلاتقدموهما فتهلكوا ، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا ، ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم » (١). فلا بد لكلِّ مكلف من ان يتمسك بالثقلين معاً ، لا بالكتاب وحده دون قرينة العترة ، ولا بالعترة وحدها دون مصدرها الكتاب... ، بل ما هما إلا عروة واحدة لا يمكن التفكيك بين حلقتها المتماسكة ، غير ان العترة اللسان الناطق للكتاب الصامت ، فلا نقدر ان نتمسك بالكتاب من دون طريقهم (٢). هـ - كتاب الله ، هذا الكتاب العظيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه هو معصوم في جميع آياته وسوره ، وهذا ما لا يخالف فيه المسلمون قاطبة. وحسب أنمة العترة الطاهرة ان يكونوا عند الله ورسوله بمنزلة الكتاب ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وكفى بذلك حجة

(١) المراجعات|السيد عبدالحسين شرف الدين : ٢٣ .

(٢) لماذا اخترت مذهب أهل البيت عليهم السلام|الشيخ الاتطائي : ١٥٤ .

[١٢٩]

تأخذ بالاعناق للتعبد بمذهبهم.

فإنَّ المسلم لا يبتغي بكتاب الله بدلا ، فكيف يبتغي عن اعداله حولا (١). وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات « ولن يفترقا » كما في سنن الترمذي (٢) ، إذا تمعنا بهذه الـ « لن » فإنها تفيد كما ذكرنا سابقاً التأبيد في نفي المتعلق ، وهنا هو عدم الافتراق بعد ان نقول لاحقاً اذا وسوست النفس ولم تطمنن بذلك هناك قرينة لفظية بعدم الافتراق ، وبالإضافة إلى القرينة تلك وهذه على أقل تقدير إذ حدّد بمنطوق الكلام فترة عدم الافتراق ، نهايتها ، بورودهما عليه الحوض ، إذ قال صلى الله عليه وآله وسلم : « لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض ». وهو المهم في حديثنا الآن ، كما هو واضح. فعليه نقول : إذا كان أحدهما معصوماً وهو كتاب الله الكريم فيجب أن يكون الثاني وهو العترة الطاهرة كذلك ، وإلا لافترق أحدهما عن الآخر في موارد عدم عصمة الآخر كما هو واضح ، (ومن البديهي أن صدور آية

مخالفة للشريعة سواءً كانت عن عمد أم سهوً أم غفلة تعتبر افتراقاً عن القرآن في هذا الحال ، وإن لم يتحقق عنوان المعصية عليها أحياناً كما في الغافل والساهي ، والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه عدم مصاحبته لعدم التقيد بأحكامه وإن كان معذوراً في ذلك فيقال فلان مثلاً افترق عن

(١) المراجعات|السيد عبدالحسين شرف الدين : ١٦ القاهرة ١٩٧٩ م ٢٠٠.
(٢) وكما في الدر المنثور ، ومسنده أحمد ، والمستدرک وغيرها.

[١٣٠]

الكتاب وكان معذوراً في افتراقه عنه (١).
فهذا يثبت لاختبار الصادق الأمين صلى الله عليه وآله وسلم عدم افتراقهما مطلقاً ، وهذا يثبت عصمة أهل البيت عليهم السلام مطلقاً.
ولا يمكن ان يقع منهم ما يخالف الكتاب الذي هو معصوم لا غفلة ولا سهواً ولا اشتباه ولا نسياناً ، كما هو الظاهر للمتأمل المتمعن في هذا الكلام المقدس.
إذن مقتضى عصمة أحدهما ، عصمة الآخر بلا شك ولا ريب.
و - وأخيراً لا آخراً يمكن أن نستفيد من هذا الحديث بالخصوص ، بقاء العترة ببقاء القرآن ، فما دام القرآن باقٍ فالعترة باقية ، وإلا لافترقا ، كما هو واضح للمتأمل.
وهذا له عمقه الدلالي لمن أراد الوصول إلى الله تعالى ، وألقى السمع وهو شهيد.
ز - وبعدها ألا يعني قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثقل ما ذكر في حديث الثقلين ؟ !
فتارة ينفي الضلال باتباعهما ، وأخرى بالأمر بالأخذ بهما والتمسك بهما ، وثالثة بالسؤال من الأمة عن كيفية مراعاة ما خلفه فيها تشجيعاً لهم ، وتشويقاً للتمسك بهما مع تأكيده لهم بأنهما لن يفترقا حتى يردا عليه

(١) الاصول العامة للفقهاء المقارن|السيد محمد تقي الحكيم : ٦٣.

[١٣١]

الحوض.
فلنرجع لانفسنا ونتساءل بيننا عن مقدار تمسكنا بوصية حبيبنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.
ح - ولعلّ جملة « لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض » اشارة إلى ان مامرّاً على أحد هذين الاثنين بعد الوجود المقدس لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، قد مرّ على الآخر.
ومهجورية كل واحد منهما ، مهجورية للآخر (١).

(١) صحيفة الثورة الاسلامية ، نص الوصية السياسية الالهية|السيد الخميني : ٨ ط وزارة الثقافة والارشاد الاسلامي.

تتمة في عصمة فاطمة الزهراء عليها السلام

إنَّ الفارق بين عالم الدنيا وعالم الآخرة ، وفق كلِّ دقائِقِ التعابير التي أطلقها أعيان المتألهين ، والحكماء المدققين ، والفقهاء الراسخين هو أنَّ هذا العالم تغلب فيه الصورة على السيرة ، فمن الممكن ان يكون أحد ما ذنباً في باطنه ، ولكن صورته هي صورة انسان سوي ، فلا تختلف الصور هنا أصلاً . ولكن الوضع سينقلب في الآخرة ، فبعض يقول عنهم الباري عزَّ وجلَّ : (ونحشرهم يوم القيامة على وجوههم) وبعض يقول فيهم : (وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة) . وهكذا سيظهر وجه من قال : (إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاءً ولا شكوراً) عند الحشر بصورة (وجوه يومئذ ناضرة...) ف (ذلك اليوم الحق...) و (الملك يومئذ لله...) . عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « تُحشر ابنتي فاطمة وعليها حلَّة الكرامة قد عجت بماء الحيوان ، فينظر إليها الخلائق فيتعجبون منها ، ثم تكسى أيضاً من حلل الجنة ألف حلَّة ، مكتوب على كلِّ حلَّة بخط أخضر : أدخلوا بنت محمد الجنة على أحسن

[١٣٤]

الصورة ، واحسن الكرامة ، وأحسن منظر.. » (١) . من المستحيل ان يتخلف قانون نظام العدالة في الوجود ، ذلك اليوم ، ولا يمكن ان تكون الصورة التي تعطى للبشر إلا انعكاساً لسيرهم في الدنيا ، فيحظى بالصورة الأجمل والأكمل والأمثل من جاء بالسيرة الأجمل والأكمل والأمثل ، فان لم يكن المرء على الصعيد العلمي أفضل العلماء ، وعلى الصعيد الخُلقي أفضل المتخلفين ، وعلى الصعيد العملي أفضل العباد ، فمن المستحيل ان يرد يوم القيامة على أحسن صورة.. وليس هذا بكثير على من قال فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « فاطمة بضعة مني » (٢) « فاطمة روي التي بين جنبي » (٣) . وحتى عائشة قد التفتت إلى هذا التشابه العجيب بين حبيب الله صلى الله عليه وآله وسلم وبضعته الزهراء عليها السلام ، إذ قالت : (ما رأيت أحداً كان أشبه سمياً ، وهدياً ودلاً.. وحديثاً وكلاماً برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من فاطمة كرم الله وجهها) (٤) . والتفتت إلى كرامتها عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذ روت : (كانت إذا دخلت عليه قام إليها ، فأخذ بيدها ، وقبلها ، وأجلسها في مجلسه...) (٥) .

(١) تاريخ دمشق|ابن عساكر ١٢ : ٨٦ . مقتل الحسين|الخوارزمي ١ : ٥٢ .
(٢) مسند أحمد بن حنبل ٤ : ٥ و ٣٢٣ و ٣٢٨ . وصحيح البخاري ٥ : ٩٢ و ١٥٠ . وصحيح مسلم ٤ : ١٩٠٢ . وسنن الترمذي ٥ : ٦٩٨ . والمستدرک ٣ : ١٥٤ و ١٥٨ .
(٣) بحار الأنوار ٢٧ : ٢١٦٣ كتاب الإمامة و ٢٨ : ١١٣٨ كتاب الفتن والمحن .
(٤) البخاري ٥ : ٢٦ ، ٧ : ٤٧ . ومسلم ٧ : ١٤١ . ومسند أحمد ٤ : ٣٢٣ ، ٣٢٨ ، ٣٣٢ .
(٥) سنن الترمذي ٥ : ٧٠٠ . والمستدرک ٣ : ١٦٠ .

[١٣٥]

فإذا كانت في كلِّ ذلك كذلك ، فحريٌّ بها أن تكون ممن لا يفارق الحق في شيء أبداً ، ولا يكون كذلك إلا المعصوم . وثمة أدلة أخرى تهتدي بها إلى مثل هذه النتيجة ، منها :

١ - دلالة آية التطهير :

قال تعالى : (إِنَّمَا يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً) .

وقد تقدم البرهان على أنها تدل على عصمة من تشير إليه ، وقد اتفق المؤرخون والرواة أنّ من جملة أهل البيت الزهراء فاطمة عليها السلام بل كان يؤكد ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبظرف ستة أشهر محتوى هذه الآية المباركة عند مروره للمسجد للصلاة .

٢ - دلالة حديث الثقلين :

فكما دلت الآية المباركة السابقة على دخولها في جملة أهل البيت عليهم السلام نستدل بذلك على دخولها في هذه الرواية المباركة وقد تقدم البرهان في دلالتها على العصمة ، فتكون مشمولة بالدليل .

٣ - « إِنَّ اللَّهَ لِيَغْضِبَ لِعُضْبِكَ ، وَيَرْضَى لِرِضَاكَ » (١) .

(١) الشافعي|السيد المرتضى : ٢٣٥ الطبعة الحجرية . وتلخيص الشافعي|الشيخ الطوسي ٣ : ١٢٢ ط النجف الاشرف . وأمالى الشيخ الصدوق|الشيخ الصدوق : ٢٣٠ أول المجلس الحادي والستين . ومعاني الاخبار|باب معنى الشجنة باسناده عن ابن عباس . ومجالس الشيخ المفيد|الشيخ المفيد

[١٣٦]

« من أذى فاطمة فقد أذاني ، ومن أذاني فقد أذى الله (١) » .

فتعليق غضب الله على غضبها ، والله هو الحق يقتضي ان يكون غضبها حقاً ، دائماً وكذلك نقول في الرضا فيقتضي ذلك عصمتها .

وقد يرد في الأذهان السؤال : إن الله يرضى لرضا المؤمن ويغضب لغضبه فهذه خصوصية ليست متعلقة بالزهراء عليها السلام فقط ، فإذن لا تكون دليلاً على العصمة .

ولكن هذا الاشكال يرتفع من أساسه بالتمعن في الحديثين ، لان الغضب الالهي والرضا الالهي متعلقان بنفس الزهراء بما هي ، أي بذاتها ، لو رضيت على أي حال سيرضى الله ، ولو غضبت غضب ، فبذا يكون غضبها ورضاها مطلقاً صرف الحق .

أما في حديث المؤمن فرضا البارئ عز وجل متعلق برضاه ما دام مؤمناً ، وغضبه متعلق بغضبه كذلك ، لأن المؤمن بما هو مؤمن لا يرضى ولا يغضب إلا الله وما هو حق ، فلذا تعلق غضب البارئ ورضاه بغضبه ورضاه ، وأما هو ذاتاً فليس كذلك . أي لا يقتضي الاطلاق بالنسبة إلى

باسناده عن الإمام الباقر عليه السلام في المجلس الحادي عشر عن أبي حمزة الثمالي . والمستدرک|الحاكم النيسابوري ٣ : ١٥٤ باب مناقب فاطمة ، وهو صحيح على شرط الشيخين . ومجمع الزوائد ٩ : ٢٠٣ باب مناقب فاطمة عليها السلام . والنخائر|المحب الطبري في ترجمة فاطمة . وأسد الغابة|ابن الاثير في ترجمة فاطمة . ومجمع البيان|الطبرسي ٢ : ٤٥٣ ورد (إن الله ليغضب لغضب فاطمة ويرضى لرضاها) . (١) صحيح البخاري|كتاب بدء الخلق ، باب مناقب فاطمة أورده في محلين كتاب النكاح ، باب ذب الرجل عن ابنته . وصحيح مسلم|كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل فاطمة مسند أحمد ٤ : ٣٢٨ . وكتاب الترمذي|الجامع الصحيح ٥ : ٦٩٨ كتاب المناقب فضل فاطمة بنت محمد .

[١٣٧]

الذات ، بل إلى المشتق . بينما في الأول هو متعلق بالذات لا بالمشتق .

وهذا فرق جوهري ، فما كان ذاتاً لا يرتفع إلا بانعدام الذات ، وأما ما كان متعلقاً بشيء عارض فيمكن ان يرتفع المتعلق لارتفاع العارض .

وهذا واضح بحمد الله تعالى .

وختاماً نقول : إنَّ للعصمة أدلتها المفصَّلة ، بحيث لا يستطيع الإنسان أن يرفع يده عنها ، مهما أُوتِي من جُرأةٍ على مخالفة العقل والكتاب والنقل ، لوجود أخبار آحادٍ قد لا تفيد ذلك لعلل كثيرة ، أو لاستبعاد العقول القاصرة التي تقيس كلَّ شيء ، على ما يحيطها ، وعلى من هي موجودة فيه .
إذ ليس هذا الاستبعاد إلا ظنُّ ، والظن لا يُغني من الحق شيئاً . والظن لا يقابل الحجة الدامغة مهما أُوتِي من قوَّة . فحينئذٍ يجب أن نرفع اليد عن هذه الظهورات ، ونُسَلِّم بما منح الله تعالى قوماً مخصوصين ، لطفاً لهم ولنا ، وتفضيلاً وتفضلاً ، وكرامة لهم ومزيداً .

والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وآخر دعوانا ، أن الحمد لله رب العالمين